

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج بعنوان:

## أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص: تحليل اقتصادي

إشراف البروفيسور:  
أ.د/ محمد راتول

إعداد الطالب:  
عبد القادر قداوي

### لجنة المناقشة:

رئيسا	.....	جامعة الشلف	.....	أ.د/ بشير عبد الكريم
مشرفا ومقررا	.....	جامعة الشلف	.....	أ.د/ راتول محمد
عضوا	.....	جامعة الشلف	.....	أ.د/ زيدان محمد
عضوا	.....	جامعة الشلف	.....	د/ عرابة رابح
عضوا	.....	جامعة الشلف	.....	د/ مطاي عبد القادر

السنة الجامعية: 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ  
اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

اللَّهُ  
الصَّادِقُ  
العَظِيمُ

سورة النساء: من الآية 113

## ﴿ شكر وامتنان ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين صلاة وسلاماً دائماً باقيين أبداً الأبدية، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لايسعني وانا انهي بعون الله مذكرتي: " أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011) " ، إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله \_ سبحانه وتعالى \_ على تيسير الامور والصعاب التي واجهتني أثناء تحضيري لهذه المذكرة والذي منّ عليّ بالعون والصبر وألهمني المثابرة والتفوق والرشاد. وبعد:

عرفانا بالجميل واعتزازا بالجهود المخلصة يسعدني أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد المحترم الاستاذ الدكتور البروفسور "محمد راتول" الذي تفضل مشكوراً بالاشراف على البحث، ولما أبداه من روح علمية مخلصة وتوجيهات وملاحظات قيمة ومتابعة جادة، فكان له الفضل الكبير في اتمام هذا البحث، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما يلزمي الوفاء أن اشكر أساتذتي كلهم فرداً فرداً فقد استفينا الكثير من علمهم وتوجيهاتهم ونصائحهم التي كان لها عظيم الأثر في مشواري العلمي، خاصة في سنوات ما بعد التدرج، و يجدر بي أيضاً أن أعرب عن بالغ شكري إلى الأستاذين بن مريم وترقو لمساعدتهما وتوجيهاتهما في الجانب القياسي من هذه المذكرة.

كما اشكر اساتذتي الافاضل اعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبول مشاركتهم في مناقشة هذا البحث.

ولايفوتني أن اشكر زملائي في الدراسات العليا خاصة زميل الدراسة الاخ قمومية سفيان لما بذله من عون ومساعدة مستمرة، وكذلك الزميل ناصف محمد، وكل الزملاء: مواكبي، عبو، دالي، حرشوش، ناويس، وعبدلي، بارك الله فيهم جميعاً.

كما يجدر بي أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لموظفي وموظفات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف من القسم الإداري خاصة: الحسين، معمر والحسين، وموظفي المكتبة لما أبدوه من مساعدة تستحق الثناء والتقدير.

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل المصحوب بالامتنان إلى كل الذين مدوا لي يد العون، ولم يتسع المجال لذكرهم جميعاً، فجزاهم الله عني خير جزاء.

واسأل الله سبحانه وتعالى ان يجزي عني كل اولئك خيراً انه العزيز الكريم.

والحمد لله رب العالمين.

الطالب: ق. عبد القادر



# الإهداء

إلى العزيز أبي  
إلى الغالية أمي  
إلى زوجتي وبناتي  
إلى إخوتي وأخواتي  
إلى أعمامي وأعمامي  
إلى كل أساتذتي الأفاضل  
إلى جميع أصدقائي وزملائي  
وإلى عباد الله الصالحين

عبد القادر قداوي

**ملخص الدراسة**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

## • الملخص:

اهتمت هذه المذكرة بدراسة موضوع: أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر خلال فترة حددت من سنة 1990 إلى 2011، حيث تطرقنا إلى بعض الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني وتزايد حاجاته وانشغالاته الصحية والتعليمية والتشغيلية والسكنية ... الخ، في إطار دولة الرعاية التي تهتم بسكانها وتبذل قصارى جهدها في خدمة الصالح العام بوسائل عدة منها النفقات العامة التي تمثل الشكل الرئيس لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث نهدف من خلال هذه المذكرة إلى التنبيه وتعميق الاحساس عن مدى تأثير النمو السكاني المتزايد بسرعة \_والذي وصف من قبل البعض بـ'القنبلة أو الانفجار السكاني'\_ على النفقات العامة في الجزائر، هذه النفقات التي مصدرها الجباية البترولية التي تتحدد في أسواق النفط العالمية. ومن ثم فمن خلال هذا البحث تم استعراض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالثنائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)، مع اختبار أثر النمو السكاني على النفقات العامة قياسيا باستخدام نموذج التأخيرات الزمنية المناسب لهذه الدراسة. ومن خلال الدراسة القياسية وُجد أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة حتى ثلاث فجوات (سنوات) متأخرة زمنيا، وتظهر هذه العلاقة شيئا مهمًا وهو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة. كما تم قياس القوة التفسيرية للنموذج وتبين بأن النمو السكاني يتحكم في 69.09% في تزايد النفقات العامة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** النمو السكاني، السياسة السكانية، تزايد النفقات العامة، قانون فاجنر.

**Résumé :**

*Ce mémoire s'intéresse à l'étude de l'impact de la croissance démographique sur les dépenses publiques en Algérie durant la période qui s'étend de 1990 à 2011. Nous y avons abordé certains faits relatifs à la démographie, ses besoins et ses préoccupations en matière de santé, éducation, emploi et habitat etc..., ceci dans le cadre de l'Etat-providence .*

*Nous visons, à travers notre travail, à porter l'attention sur le degré d'influence et en approfondir la sensation de la croissance rapide de la démographie qui a été décrit par certains comme « la bombe ou l'explosion démographique » sur les dépenses publiques en Algérie dont la source est la fiscalité pétrolière qui est limitée par le marché mondial du pétrole. A partir de là, nous avons présenté à travers notre recherche, les principales parties théoriques concernant le couple (croissance démographique - croissance des dépenses publiques) en testant économétriquement l'impact de la croissance démographique sur les dépenses publiques par le modèle à retard échelonné, approprié pour cette étude. A travers l'étude économétrique, il a été noté un impact instable du changement de la croissance*

démographique par rapport aux dépenses publiques avec un retard allant jusqu'à trois écarts (années). Cette relation montre une chose importante qu'est l'impact dynamique de la croissance démographique sur les dépenses publiques. La mesure du potentiel explicatif du modèle a, entre autres, révélé que 69.09% de la croissance des dépenses publiques en Algérie sont causés par la croissance démographique.

**Mots-clés** : la croissance démographique, politique démographique, augmentation des dépenses publiques, la Loi de Wagner.

- **Abstract:**

*This thesis focuses on the study of the impact of population growth on public expenditure in Algeria during the period from 1990 to 2011. We have discussed some facts about demographics, needs and concerns of health, education, employment and housing etc ... this in the context of the welfare state.*

*We aim, through our work, to focus attention on the degree of influence and deepen the sensation of rapid demographic growth has been described by some as "the bomb or the population explosion" over expenses public in Algeria whose source is oil taxation which is limited by the global oil market. From there, we presented through our research, the main theoretical parties regarding the couple (population growth - growth in public spending) testing econometrically the impact of population growth on public spending by the distributed lag model, appropriate for this study. Through the empirical study, it was noted unstable impact of the change in population growth in relation to public expenditure, with a delay of up to three standard deviations (years). This relationship shows one important thing that is the dynamic impact of population growth on public spending. The measurement of explanatory power of the model, among others, revealed that 69.09% of the growth of public expenditure in Algeria are caused by population growth.*

**Keywords:** population growth, population policy, increased government spending, the law of Wagner.

**فهرسة الدراسة**

فهرسة الدراسة

فهرسة الدراسة

فهرسة الدراسة

## فهرس المحتويات

الصفحة	التعيين
	إهداء
	شكر
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ-ح	مقدمة
31-1	الفصل الأول: البناء النظري لظاهرة النمو السكاني
1	تمهيد
2	المبحث الاول: مفاهيم الظاهرة السكانية
2	المطلب الاول: مفهوم السكان والنمو السكاني
2	أولا- تعريف الظاهرة السكانية
3	ثانيا- تعريف النمو السكاني
4	المطلب الثاني: خصائص الظاهرة السكانية
5	المطلب الثالث: العامل السكاني وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
5	أولا- العامل السكاني كمتغير تابع (متأثر)
8	ثانيا- العامل السكاني كمتغير مستقل (مؤثر، سببي)
10	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو السكاني
10	المطلب الأول: نظرية مالتوس
11	أولا- تقديم نظرية مالتوس
12	ثانيا- انتقادات نظرية مالتوس
13	المطلب الثاني: نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس
13	أولا- النظريات الطبيعية
14	ثانيا- النظريات الاجتماعية
16	ثالثا- النظريات الاقتصادية الحديثة

19	المبحث الثالث: محددات النمو السكاني
19	المطلب الاول: أسباب النمو السكاني وحسابه
19	أولا- أسباب النمو السكاني
20	ثانيا- حساب النمو السكاني
22	المطلب الثاني: الخصوبة والمواليد
22	أولا- العوامل المؤثرة في خصوبة السكان
23	ثانيا- مقاييس الخصوبة
24	المطلب الثالث: الوفيات
25	أولا- أهمية دراسة الوفيات
25	ثانيا- مقاييس الوفيات
27	المطلب الرابع: الهجرة
27	أولا- تعريف الهجرة وأنواعها
29	ثانيا- أسباب الهجرة
29	ثالثا- مقاييس الهجرة
29	رابعا- نتائج الهجرة
31	خلاصة الفصل الأول
67-33	الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة
34	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة
34	أولا- تعريف النفقات العامة
35	ثانيا- خصائص النفقات العامة
36	ثالثا- صور النفقات العامة وأشكالها
37	المطلب الثاني: آثار النفقات العامة
37	أولا- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
40	ثانيا- الآثار الاجتماعية للنفقات العامة
44	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

## فهرس المحتويات

44	المطلب الأول: أسباب زيادة النفقات العامة
46	أولاً- الاسباب الظاهرية
47	ثانياً- الاسباب الحقيقية
49	المطلب الثاني: تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة
49	أولاً- تفسير "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات
50	ثانياً- تفسير "بيكوك و ويزمان" لظاهرة تزايد النفقات
50	ثالثاً- تفسير "باركنسون" لظاهرة تزايد النفقات "قانون باركنسون"
51	رابعاً- تفسير "لروا بولييه" لظاهرة تزايد النفقات
51	خامساً- تفسير "جراستياني" لظاهرة تزايد النفقات العامة
52	سادساً- تفسير "جيز" لتزايد النفقات العامة
53	المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة
53	المطلب الأول: قواعد وحدود النفقات العامة
53	أولاً- قواعد (أو ضوابط) النفقات العامة
55	ثانياً- حدود النفقات العامة
57	المطلب الثاني: ترشيد الانفاق العام كضرورة للحفاظ على المال العام
57	أولاً- مفهوم ترشيد الانفاق العام
59	ثانياً- أسباب وعوامل نجاح ترشيد الانفاق العام
61	المطلب الثالث: ترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي
61	أولاً- مبادئ وقواعد تحقيق الترشيد في الإنفاق العام
64	ثانياً- آلية ترشيد الإنفاق العام
67	خلاصة الفصل الثاني
104-69	الفصل الثالث: العلاقة النظرية للشئائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)
69	تمهيد
70	المبحث الاول: مفهوم وتطور السياسات السكانية
70	المطلب الاول: تعريف السياسة السكانية وتطورها
70	أولاً- تعريف السياسة السكانية



## فهرس المحتويات

70	ثانيا- تطور السياسات السكانية
74	<b>المطلب الثاني: أبعاد السياسات السكانية</b>
74	أولا- أبعاد السياسات السكانية في معدلات المواليد
74	ثانيا- أبعاد السياسات السكانية في معدلات الوفيات
75	ثالثا- أبعاد السياسات السكانية في معدلات النمو السكاني
76	رابعا- أبعاد السياسات السكانية على الهجرة
77	<b>المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسات السكانية</b>
80	<b>المبحث الثاني: قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة</b>
83	<b>المطلب الاول: تأثير النمو السكاني على التعليم والصحة</b>
83	أولا- تأثير النمو السكاني على التعليم
84	ثانيا- تأثير النمو السكاني على الصحة
86	<b>المطلب الثاني: تأثير النمو السكاني على التشغيل والإسكان</b>
86	أولا- تأثير النمو السكاني على التشغيل
87	ثانيا- تأثير النمو السكاني على الإسكان
88	<b>المطلب الثالث: تأثير النمو السكاني على المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية</b>
88	أولا- تأثير النمو السكاني على المرافق العامة
89	ثانيا- تأثير النمو السكاني على التأمينات الاجتماعية والاعانات
91	<b>المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني</b>
91	<b>المطلب الاول: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على العمل والدخل</b>
91	أولا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على العمل
92	ثانيا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الدخل
92	<b>المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستثمار والادخار</b>
92	أولا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستثمار
94	ثانيا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الادخار
94	<b>المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستهلاك والغذاء</b>
94	أولا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستهلاك
95	ثانيا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الموارد الاقتصادية والغذاء
96	<b>المطلب الرابع: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإنفاق والتنمية</b>

## فهرس المحتويات

96	أولا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الانفاق الحكومي
97	ثانيا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية
98	المطلب الخامس: قانون "فاجنر"
98	أولا- تقديم قانون فاجنر
99	ثانيا- تبريرات فاجنر لتزايد النفقات العامة
100	ثالثا- الدراسات التحريبية والقياسية لقانون فاجنر
104	خلاصة الفصل الثالث
-106	الفصل الرابع: تحليل وقياس أثر النمو السكاني على النفقات العامة
162	في الجزائر للفترة (1990-2011)
106	تمهيد
107	المبحث الأول: تطور الظاهرة السكانية وتزايد النفقات العامة في الجزائر
107	المطلب الاول: النمو السكاني في الجزائر
107	أولا- النمو السكاني قبل سنة 1990
110	ثانيا- النمو السكاني بعد سنة 1990
112	المطلب الثاني: تزايد النفقات العامة في الجزائر
112	أولا- النفقات العامة في الجزائر
116	ثانيا- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011)
119	ثالثا- تطور نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة للفترة (1990-2011)
121	المبحث الثاني: التفسير الديمغرافي لتزايد النفقات العامة في الجزائر
122	المطلب الاول: التعليم والصحة
122	أولا- النفقات الصحية والتبريرات السكانية
125	ثانيا- زيادة نفقات التعليم في الجزائر (1990-2011)
128	المطلب الثاني: التشغيل والكتلة الأجرية
128	أولا- نفقات التشغيل ومواجهة الطلب السكاني
131	ثانيا- الكتلة الأجرية والنمو السكاني
133	المطلب الثالث: السكن والحماية الاجتماعية
133	أولا- الضغط السكاني على السكن وتمويله في الجزائر

## فهرس المحتويات

136	ثانيا- الحماية الاجتماعية والنمو السكاني
141	المطلب الرابع: الماء والكهرباء
141	أولا- المياه وتزايد النمو السكاني
143	ثانيا- إرتفاع نفقات الدولة المخصصة للكهرباء
146	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011)
146	المطلب الاول: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار
146	أولا- وصف متغيرات النموذج
147	ثانيا- العلاقة البيانية للنفقات العامة والنمو السكاني في الجزائر (1990-2011)
148	ثالثا- دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
149	رابعا- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
154	المطلب الثاني: تقدير واختبار نموذج الدراسة مع التحليل الاقتصادي للنتائج
154	أولا- تقدير واختبار نموذج الدراسة
159	ثانيا- التحليل الاقتصادي للنتائج
162	خلاصة الفصل الرابع
164	الخاتمة
173	الملحق
194	قائمة المراجع

## فهرس المحتويات

### فهرس الجداول والأشكال

#### فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
<b>الفصل الأول</b>		
4	تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ	1-1
<b>الفصل الثاني</b>		
45	تزايد النفقات العامة في بعض الدول العربية للفترة (1999-2007)	1-2
49	أسباب زيادة النفقات العامة	2-2
<b>الفصل الثالث</b>		
84	تطور نسبة نفقات التعليم (%) إلى النفقات العامة في عدد من البلدان للفترة (2000-2008)	1-3
<b>الفصل الرابع</b>		
110	تطور عدد السكان في الجزائر للفترة (1990-2011)	1-4
111	معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة (1990-2011)	2-4
115	نفقات الدولة الجزائرية لفترة الدراسة (1990-2011)	3-4
119	تطور مقدار نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة للدولة للفترة (1990-2011)	4-4
123	النفقات الصحية والمؤشرات التابعة لها في الجزائر للفترة (1992-2011)	5-4
130	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)	6-4
132	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1990-2010)	7-4
139	تطور المساهمات الاجتماعية واستحقاقات الضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (1990-2011)	8-4
141	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر (1993-2009)	9-4
142	حصة الفرد الجزائري من الماء في السنة (1963-2020)	10-4
145	تطور عدد زبائن سونلغاز ومقدار استهلاك الكهرباء للفترة (1990-2009)	11-4
151	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $Pop$	12-4
151	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $D(Pop)$	13-4

## فهرس المحتويات

152	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $d(Pop,2)$	14-4
153	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $Pex$	15-4
154	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $D(PEX)$	16-4
154	نتائج اختبار ديكي فولر المطور $ADF$ للسلسلة $d(Pex,2)$	17-4
157	معايير $Akaike$ و $Schwarz$ وتحديد فترة التأخيرات المثلى للنموذج	18-4

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
<b>الفصل الأول</b>		
1-1	علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية	10
2-1	أنماط الهجرة البشرية	28
<b>الفصل الثاني</b>		
<b>الفصل الثالث</b>		
1-3	العلاقة بين التزايد السكاني والتطور الكمي للموارد الطبيعية وللغذاء وللتلوث من خلال تقرير ميدوز	96
<b>الفصل الرابع</b>		
1-4	تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1845-1961)	108
2-4	تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1963-1990)	109
3-4	التغطية الصحية للسكان في الجزائر (1990-2010)	124
4-4	تطور نفقات التسيير للقطاعات التعليمية في الجزائر للفترة (1990-2008)	126
5-4	تطور نفقات التجهيز للقطاعات التعليمية في الجزائر للفترة (1990-2008)	127
6-4	تطور مجموع السكنات الموزعة في الجزائر للفترة (1990-2012)	135
7-4	تطور عدد المؤمنين والمتقاعدین في هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (2001-2010)	140
8-4	تطور عدد زبائن مؤسسة سونلغاز للفترة (1990-2009)	144
9-4	شكل الانتشار بين النفقات العامة وعدد السكان في الجزائر (1990-2011)	147
10-4	تطور عدد السكان في الجزائر في مرحلة الدراسة (مليون نسمة)	150
11-4	منحنى تطور النفقات العامة في الجزائر في مرحلة الدراسة (مليون دج)	152
12-4	شكل الانتشار بين $D(POP,2)$ و $D(PEX,2)$	155
13-4	اختبار جذر الوحدة لبواقي السلاسل المستقرة	156

---

مقدمات

مقدمات

مقدمات

مقدمات

أصبحت أغلب الدول في الوقت الراهن وبفضل أجهزتها التنفيذية متدخلة ومسؤولة عن كل ساكن فيها، وذلك نتيجة لتطور دور الدولة، فبداية مع الدولة الحارسة الحيادية، إلى الدولة المتدخلة المنتجة، إلى دولة الرفاهية، وصولاً إلى دولة الرعاية والتحويلات التي أخذت على عاتقها توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وضمان درجة عالية من العدالة والمساواة والحماية الاجتماعية للحد من الآثار السلبية للعمولة وتأثيراتها، خاصة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد تزايد الاهتمام بالقضايا السكانية وتنوع من طرف العديد من الباحثين والمهتمين من اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين وغيرهم، فظهر ذلك في كثير من كتابات القدماء والمحدثين. ويعتبر المتغير السكاني وبكل ما أوتي من خصائص كعدد السكان ونوعهم ووسعتهم وتوزيعهم وصحتهم ومستوى تعليمهم... الخ، من أهم مدخلات عمليات التسيير والادارة والتخطيط خاصة على المستوى الكلي الوطني. والدولة إذ تتدخل في الحياة العامة للمجتمع تعتمد على العديد من الوسائل، أهمها النفقات العامة التي يظهر من خلالها دورها ووظائفها تحقيقاً للنفع العام للأفراد، وضماناً للتوزيع العادل لبرامج وأموال الدولة على سكانها. وتعبّر مجمل التدخلات الحكومية المنتهجة \_ للتأثير على حجم أو نوع السكان بل على مختلف المتغيرات السكانية \_ عن "السياسة السكانية"، حيث يتميز العامل السكاني بخصائص عدة أهمها تغير حجمه من سنة لأخرى، هذا التغير يسمى بـ "النمو السكاني".

ومع تزايد عدد السكان وفي سبيل قيام الدولة بمسؤولياتها تحقيقاً للنفع العام، لا تجتهد حكومات الدول نفسها إلا مستجيبة لطلبات السكان ومنشغلة بحاجياتهم المتزايدة بتزايد عدد طالبيها والمحتاجين إليها، وموازية مع ذلك تتوسع التزاماتها المالية وتزيد النفقات التي يفترض أن تقترن بالتزايد للنفع العام، وهكذا تزايد النفقات العامة بتزايد سكانها. إن هذا التزايد المتوازي للشئانية (النفقات العامة - عدد السكان)، عرف في أدبيات الاقتصاد بـ: "قانون فاجنر"، حين تطرق لهذه الظاهرة \_ ولأول مرة \_ الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر (*A. Wagner*) سنة 1892، وأكد عندها أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد معدل نمو الإنفاق الحكومي ومعدل أكبر منه، حيث قارن نصيب الفرد من الناتج مع نصيبه من النفقات العامة، وقد فسر ذلك بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع وظائفها. ومن هنا كان تزايد النفقات العامة ظاهرة ملفتة لانتباه المسؤولين وأصحاب القرار، وبالأخص مع التزايد السكاني الذي يشهد نمواً متسارعاً.

وهذا ما لوحظ في الجزائر خاصة بعد الاستقلال أين تغير عدد السكان بصورة واضحة، حيث بلغت معدلات النمو السكاني أرقاماً قياسية منقطعة النظير، وحينئذ لم تجتهد الدولة الجزائرية باعتبارها سائرة في طريق النمو من سبيل أمامها إلا بناء وتشيد الوطن وخدمة المواطن بكل الوسائل المتاحة والممكنة، بتوفير مختلف المؤسسات والهيئات والمرافق، وكذا الاهتمام بأحوال السكان وتحقيق مصالحهم وتحسين ظروف معيشتهم، وبقيت كذلك ومستمرة على ذلك حتى يومنا هذا.



وإن التطورات التي شهدتها العالم في الثلث الأخير من القرن العشرين، والتي كان من أبرز معالمها التحلي عن الإقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق، أفرزت تحولات اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها الانفتاح والديمقراطية وانتشار الحريات، وعندئذ زاد وعي المجتمع وارتفعت مطالبه وحاجياته، مما جعل الدولة تجاري مقتضيات ذلك، وبدون شك تأثرت نفقاتها واضطرت إلى مساندة التغيير الحاصل. وعليه وبحكم انتشار الوعي الإجتماعي وتزايد مطالب السكان وحاجياتهم وفي إطار تدخل الدولة، أصبح لزاما عليها أن تعمل بقوة وجدية وبكل عقلانية ورشادة من أجل تحقيق التوازن بين السكان المتزايدون ومواردها المتاحة والتي لا يمكن إن بقيت محدودة وجامدة أن تقاوم المد السكاني المتزايد.

### 1- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغير السكاني وحاجياته المتزايدة ومدى تأثيره بمتغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره عليها، وبالأخص على النفقات العامة للدولة، وذلك اعتمادا على بيان ما للنمو السكاني المتزايد بقوة وسرعة من متطلبات متزايدة هي الأخرى بقوة وسرعة، ومدى تأثير الطلب السكاني على الحكومة مما يضغط عليها ويدفعها للاستجابة لهم وتوفير احتياجاتهم. وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الوقت الراهن هو تزايد نفقات الدولة الجزائرية في ظل تحسن واستقرار أسعار الناتج الغالب في الاقتصاد الجزائري، وهو بذلك يدر على الخزينة العمومية للدولة إيرادات مسيطرة، تتأثر إجمالي العائدات المالية للدولة بحركاتها الطفيفة ناهيك عن سقوطها أو تدهورها، وبذلك ينعكس الوضع على التزامات الدولة ومسؤولياتها تجاه السكان من خلال برامجها ومخططاتها قصيرة أو بعيدة المدى.

### 2- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه أساسا إلى تحليل وقياس سلوك النفقات العامة النهائية بتأثير نمو عدد السكان\* في الجزائر للفترة (1990-2011)، من خلال التطرق إلى بعض الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني وتزايد حاجاته وانشغالاته، في إطار دولة الرعاية التي تهتم بسكانها وتبذل قصارى جهدها في خدمة الصالح العام، وعليه نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف أهمها:

- التعرف على ظاهرة النمو السكاني وأهم خصائصها والنظريات المفسرة لها.
- فهم ظاهرة تزايد النفقات العامة وبيان مختلف التفسيرات المقدمة لذلك.
- الامام بأهم جوانب ضبط وترشيد النفقات العامة في الاقتصاد الحديث والاقتصاد الإسلامي.
- معرفة العلاقة النظرية بين النمو السكاني وتزايد النفقات العامة.
- دراسة العلاقة الميدانية لتأثير النمو السكاني في الجزائر على ارتفاع النفقات العامة.

\* نفهم من عنوان الدراسة " أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)" تأثير نمو عدد السكان على النفقات العامة النهائية في الجزائر (من اتجاه واحد)، ولا يعني ذلك تأثير معدل نمو السكان على النفقات العامة.

- استخلاص بعض النتائج والتي نقدمها كاقتراحات حول النمو السكاني المتزايد والمؤثر على تزايد النفقات العامة في الجزائر التي تتحدد مواردها في أسواق النفط العالمية.

### 3- مبررات الدراسة:

تم اختيار موضوع الدراسة لدافعين رئيسين \_تندرج تحتها أهداف فرعية\_ نوجزهما فيما يلي:

#### ● دوافع شخصية:

- الاهتمام بدراسة سكان الجزائر ومحاولة معرفة طبيعتهم وخصائصهم، وما يتعلق بمصالحهم واحتياجاتهم الاقتصادية وبالأخص المالية.
- الرغبة في التنبيه لما رأينا أنه قد يشكل ضررا على السكان من جهة وعلى الدولة من جهة ثانية، في ظل التزاماتها المالية خدمة للمصلحة العامة، وبذلك نحشى من هذه المفارقة أن تتكرر وتتأزم عند نقص الموارد المالية بسبب النمو السكاني، كما حدثت من قبل في نهاية العشرينات من القرن الماضي.

#### ● دوافع موضوعية:

- نقص الدراسات العلمية المتخصصة التي تناولت البحث في تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر.
- الصخب الكبير الذي أحدثه النمو السكاني كقوة، بسبب الخوف على حياة السكان الذين يتزايدون بكثرة في كل سنة، حيث لم تستطع أغلب البلدان خاصة النامية منها التوفيق بين الاحتياجات التي تواجهها يوميا نتيجة لهذه الزيادة السكانية.
- الاعتماد الهائل على موارد غير عادية لتمويل خزينة الدولة في الجزائر، وبالتالي تمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا ونسب كبيرة على نفقات غير دائمة استجابة لحاجيات السكان المتزايدة باستمرار.

### 4- اشكالية الدراسة:

من خلال المدخل السابق نتحدد معالم الاشكالية التي نود معالجتها في دراستنا هذه والتي نوجزها في

التساؤل الرئيس التالي:

**ما مدى تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر؟ وكيف يمكن**

**تشخيص ذلك قياسيا؟**

وحتى نصل إلى إجابة على التساؤل الرئيس، لا بد أن تمر إجابتنا على تساؤلات فرعية تدور وتتمحور عليها دراستنا هذه طرحا وتحليلا، والتي نوردها فيما يلي:

- ماذا يقصد بالنمو السكاني؟ وما هي أهم خصائصه ونظرياته ومحدداته؟

- ما أسباب تزايد النفقات العامة؟ وما أهم النظريات المفسرة لذلك؟ وكيف يمكن ضبطها وترشيدها في الاقتصاد الحديث وفي الاقتصاد الاسلامي؟
- ما أوجه العلاقة النظرية بين النمو السكاني والنفقات العامة في كلا الاتجاهين؟ أي كيف تؤثر الدولة بسياساتها السكانية على نمو عدد السكان؟ وكيف يؤثر نمو عدد السكان على الدولة وبالأخص على نفقاتها العامة؟
- ما طبيعة تأثير النمو السكاني على الدولة في الجزائر خاصة في الفترة (1990-2011)، وما ثقل ذلك على نفقاتها العامة؟

### 5- حدود الدراسة:

يمكن إيضاح الحدود الثلاثية للدراسة من خلال ما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** شملت الدراسة النظرية دراسة النمو السكاني وظاهرة تزايد النفقات العامة، وكذا علاقة التأثير المتبادل للشائبة المذكورة، أما الدراسة التطبيقية فاهتمت بتأثير نمو السكان في الجزائر على النفقات العامة النهائية للدولة المقيمة بالعملة المحلية وبالقيم الحقيقية.
- **الحدود المكانية:** سيتم معالجة إشكالية البحث في هذه الدراسة بالنسبة للجزائر.
- **الحدود الزمنية:** بغية فهم الظاهرة بشكل أدق وتحليل أوضاعها بمصدقية، كان لا بد من اختيار الفترات الحديثة والراهنة والتي قيدناها بالفترة (1990-2011). حيث أن الدولة التي تطبق النظام الاشتراكي \_ كما كانت الجزائر قبل تلك الفترة \_ تسير كل المؤسسات بمختلف أنواعها وتحكم سيطرتها عليها وبذلك تزداد مسؤولياتها وتزداد نفقاتها تبعا لذلك. ولكن رأينا أنه من الأجدر أن تتعلق دراستنا بمرحلة اقتصاد السوق في الجزائر، بسبب انتشار الوعي والانفتاح الإجتماعي وتأثير ذلك موازاة مع نمو عدد السكان على نفقات الدولة الجزائرية في إطار دورها الجديد كمخطط ومراقب في اقتصاد السوق.

### 6- فرضيات الدراسة:

- للإجابة على إشكالية الدراسة وبالتالي على الاسئلة المتفرعة عنها، قمنا بصياغة فرضيات تستند عليها دراستنا هذه، والتي تعتبر كإجابات مبدئية نختبر صحتها من عدمه في الخاتمة، والتي نقدمها كما يلي:
- الظاهرة السكانية ظاهرة بشرية، تتميز بالنمو الدائم والمستمر، درسها واهتم بها المفكرون الاوائل والواخر.
  - للنفقات العامة آثار متعددة وعلى مختلف الاصعدة، كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة لم تظهر إلا مع الفكر الكينزي المنادي بتدخل الدولة بسياساتها المالية، وبالتالي تزايدت وتوسعت أنشطة ومجالات تدخل الدولة، ومع الوقت الراهن وبكل متغيراته المقبولة (التي نقبلها عقلا وقانونا وهي

الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات) وغير المقبولة (الفساد والتبذير والاختلاس للمال العام) تطلب الامر ترشيدها وضبطها للنفقات العامة.

- يظهر أثر النفقات العامة على النمو السكاني من خلال التأثير على تخفيض الوفيات والحد من الهجرة أو زيادتها من جهة وتحسين مستوى معيشة السكان بتحسين صحتهم وتعليمهم في إطار السياسة السكانية وبالضبط بالأداة الإنفاقية للدولة، أما عن النمو السكاني وتأثيره على نفقات الدولة فيظهر من خلال تزايد عدد وحجم متطلبات السكان وحاجياتهم كالصحة والتعليم والسكن... الخ، مما يضغط على الدولة وبالتالي تصبح زيادة النفقات وخصوصا النفقات الاجتماعية، ضرورة ملحة إستجابة لضروريات وحاجيات السكان المتزايدين.
- يؤثر نمو السكان في الجزائر على نفقات الدولة من خلال استجابة الحكومة لمطالبهم وادراجها ضمن برامجها ومخططاتها قياما بدورها واضطلاعا بمسؤولياتها المرجوة على سكانها، من خلال المخصصات المالية في ميزانيتها العامة بشقيها نفقات التسيير و نفقات التجهيز للقطاعات التي تهم الجانب الاجتماعي (النفقات الاجتماعية)، بما يخدم الصالح العام ويلبي حاجاته وانشغالاته الضرورية، بشرط وجود فسحة مالية للدولة ومصادر تمويل ذاتية (ايرادات الدولة)، وفي حالة العجز ونقص الايرادات العامة لتمويل نفقاتها التسييرية والتجهيزية، فإن الدولة تميل نحو التقشف وبذلك تقلص نفقاتها ولا تتوسع في الانفاق العام، وعليه قد لا تستجيب لكل ضروريات السكان.

## 7- منهج وأدوات الدراسة:

حتى تتمكن من الاجابة عن إشكالية الدراسة والاسئلة المتفرعة منها واختبار صحة الفرضيات المذكورة، كان لزاما علينا استعمال:

- **المنهج الاستنباطي:** بأداتيه الوصف عند التطرق للمفاهيم النظرية لظاهرة النمو السكاني وظاهرة تزايد النفقات، والتحليل عند التمعن والتدقيق في هاتين الظاهرتين وتشريحهما وبيان التأسيس النظري للأثر المتبادل بين النمو السكاني والنفقات العامة، وعند الاستعانة بالمعطيات الرياضية أو الاحصائية كالجداول والبيانات، وبالأخص في تحليل حالة الجزائر.
- **المنهج الاستقرائي:** من خلال استخدام الادوات القياسية في الدراسة التطبيقية لاختبار مدى تأثير النمو السكاني في الجزائر على النفقات العامة في فترة الدراسة.

## 8- الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق إلى علاقة النمو السكاني والنمو الاقتصادي بكثرة في العديد من البحوث والدراسات، إلا أن دراسة النمو السكاني وعلاقته بالنفقات العامة قليلة جدا، حيث تم الاشارة إليها ضمنيا عند دراسة النمو الاقتصادي أو التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالسكان كنقاط أو عناصر في البحث، ومن

خلال اطلاعنا على هذه الدراسات اخترنا أهمها كونها تمتُ بعلاقة مباشرة بدراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

- علي توبين: "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية"، وهي مذكرة بجامعة الجزائر، مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي سنة 2004. وقد عالجت الإشكالية التالية: ما حقيقة النمو الديمغرافي وهي آثاره على التنمية الاقتصادية؟. وقد كان من نتائج هذه المذكرة: أن آثار السكان على التنمية متعددة ومتنوعة ومتشابكة ومتراكمة عبر الزمن، كما استنتج الباحث أن موضوع السكان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية التي تهتم بها دول العالم كافة، لا سيما الدول النامية منها، ثم خلص إلى أن المشكلة السكانية مازالت بكل آثارها الاجتماعية والاقتصادية معقدة وتزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، ويتعلق هذا التعقيد إما من ناحية العامل السكاني أو من ناحية عامل الموارد أو من ناحية التفاعل بين العاملين.
- دراسة محمد الحسين الصطوف: "تطور السياسة السكانية في سوريا"، وهي مقالة نشرت في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 سنة 2006. حاولت الدراسة الاجابة عن إشكالية البحث التالية: ما مدى استجابة السياسة السكانية لحاجات المواطن في الوقت الحالي والتطور الذي حققته تلك السياسة في ضوء الخطط التنموية الموضوعية والمنصوص عليها في المجال السكاني؟، وأهم ما خلصت اليه المقالة هو عدم وجود علاقة بين السياسة السكانية والتنمية السكانية في إطار استراتيجيات التنمية الشاملة في سوريا.
- منير الرفاعي: "النفقات العامة.. قراءة وتحليل"، مقال نشر في موقع الاقتصادية العدد 356، تطرق فيه الكاتب لتحليل النفقات العامة ومختلف المتغيرات المأثرة عليها خاصة في سوريا، وبين من خلال الاحصائيات وكنتيجة للدراسة أنه يمكن تحري أثر العوامل الديمغرافية على ازدياد النفقات العامة من خلال تحري العديد من المؤشرات كدراسة تطور حصة الفرد من النفقات العامة ودراسة تطور الإنفاق على الدعم والإعانات والتعليم والصحة وغير ذلك.
- وليد حنا عزيز: "ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الأردن"، مداخلة أقيمت في المؤتمر العلمي الرابع المخصص لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة بجامعة فيلادلفيا في الاردن المنعقد بتاريخ 15-16/03/2005، وقد كانت الدراسة تهدف إلى تحليل وتقييم النفقات العامة لدولة الأردن كحالة دراسية ومقارنتها مع ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة، كما كانت تهدف إلى الخروج ببعض التوصيات والمقترحات حتى تزيد من دور وفاعلية الانفاق العام \_ كأداة \_ في تحقيق التوازن الاجتماعي

ورفع مستوى معيشة السكان. وتوصل الباحث إلى نتائج عدة أهمها خضوع النفقات العامة لقانون فاجنر من حيث النمو المستمر في الحجم المطلق لها مع الزمن والذي عكس درجة عالية من الإرتباط. كما توصل إلى أن أسباب الزيادة في النفقات العامة خلال فترة البحث كانت تندرج تحت الأسباب الظاهرية وليس الحقيقية.

● معترز نعيم: "النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة (1970-1995)". مقال نشر في مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول عام 1999، حيث تناول الباحث مقاله هذا من خلال محورين:

- المحور الاول: بحث في الاسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من خلال عدة نقاط، يهمنها العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وكذا أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

- المحور الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. وفي نهاية البحث تم التوصل إلى أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكن القول أن أي من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلاً أو منعزلاً عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية. وأكد الباحث أنه يمكن الاستفادة منها في تطوير منهجية التخطيط في سوريا ليصبح أكثر شمولية ودقة، وأعمق ارتباطاً مع متطلبات عملية التنمية.

● دراسة 'Kari Grenade and Allan Wright' بعنوان:

**"The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination"** November 2012.

وهي ورقة بحثية استهدفت الإختبار القياسي لمدى انطباق وتحقق قانون فاجنر في دول مختارة من منطقة الكاريبي، من خلال النظر في التركيبة السكانية عند التحقق (الاختبار) التجريبي، والاستفادة من التقنيات المتقدمة للاقتصاد القياسي الذي يشتمل على الملاحظة في اختبار العلاقة السببية، وكذا استكشاف صحة أثر الآثار التجريبية. ولقد قدمت نتائج الدراسة -حسب رأي أصحابها- معلومات مفيدة لوضعي السياسات لمساعدتهم في توسيع فهمهم للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية، التي يمكن أن تساعد في صياغة السياسات. أما عن أهم نتائج الدراسة فلم تجد أي دعم قياسي للقانون فاجنر سواء مع أو بدون أخذ هيكل السكان بعين الاعتبار.

## 9- تقسيمات الدراسة:

نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من أربعة فصول كالآتي:

- الفصل الاول- "البناء النظري لظاهرة النمو السكاني": تناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، خصص **المبحث الاول** إلى مفاهيم أساسية عن ظاهرة النمو السكاني من تعريف وخصائص وكذا علاقة المتغيرات السكانية بأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وكان **المبحث الثاني** لدراسة أهم النظريات المفسرة للنمو السكاني كنظرية مالتوس والنظريات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة، أما **المبحث الثالث** فأوردنا من خلاله المحددات الثلاثة للنمو السكاني (المواليد - الوفيات - الهجرة).
- الفصل الثاني- "مدخل مفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة": قسمناه إلى ثلاثة مباحث، عرضنا من خلال **المبحث الاول** ماهية النفقات العامة من تعريفها وخصائصها وصورها وآثارها، ثم عاجلنا في **المبحث الثاني** ظاهرة تزايد النفقات العامة وفيه قدمنا أسباب الظاهرة ثم بينا مختلف التفسيرات النظرية لها. أما **المبحث الثالث** فأبرزنا فيه قواعد وحدود النفقات العامة، ثم ختمنا الفصل ببيان أهمية ضرورة ترشيد الانفاق العام في الاقتصاديين الحديث والاسلامي على حد سواء.
- الفصل الثالث "العلاقة النظرية للشئانية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)": سنحاول من خلاله الوقوف على ثلاث نقاط أساسية اعتمادا على ثلاثة مباحث، عرضنا في **المبحث الاول** مفهوم وتطور السياسات السكانية من خلال تعريف، تطور، أبعاد و التوجهات الجديدة للسياسات السكانية، **المبحث الثاني** أبرزنا فيه قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة من خلال: التعليم، الصحة، التشغيل، الاسكان، المرافق العامة وأخيرا الاعانات والتأمينات الاجتماعية. في حين ضم **المبحث الثالث** الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على العمل والدخل، الاستثمار والادخار، الاستهلاك والغذاء و الانفاق والتنمية، كما قدمنا فيه قانون "فاجنر" وأوضحنا مضمونه، ثم بينا تبريرات فاجنر لتزايد النفقات العامة وأدرجنا الدراسات التجريبية والقياسية لقانون فاجنر.
- الفصل الرابع "تحليل وقياس أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011)": وهو آخر فصل خصصناه للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، بينا في **المبحث الاول** منه تطور الظاهرة السكانية وتزايد النفقات العامة في الجزائر من خلال إدراج الإحصائيات المتعلقة بهما ثم تحليلهما في فترة الدراسة، واتبعناه **بمبحث ثان** يتمحور حول التفسير الديمغرافي لتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة اعتمادا على تأثير النمو السكاني على نفقات الحكومة، خاصة على قطاعات التعليم والصحة، التشغيل والكتلة الاجرية، السكن والحماية الاجتماعية، والماء والكهرباء. ثم ختمنا هذا الفصل بدراسة قياسية والذي من خلاله سوف نعمل على دراسة سلوك السلاسل الزمنية للنفقات العامة ولأعداد السكان في الجزائر ضمن فترة الدراسة (1990-2011)، اعتمادا على مطلبين: الأول لوصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار، في حين خصص الثاني لاختبار نموذج الدراسة والتحليل الاقتصادي للنتائج.

# البناء النظري لظاهرة النمو السكاني

الفصل الأول

الفصل الأول

الفصل الأول

الفصل الأول



## تمهيد:

أصبحت الدراسات السكانية وعلى مستوى جميع الدول تحظى باهتمام كبير ومتزايد نظرا لأهميتها البالغة عند مختلف الجهات المحلية والدولية، حيث يهتم الدارس لعلم السكان بمختلف خصائص السكان من عددهم ونموهم وكثافتهم ونوعهم (جنسهم) وتوزيعهم وخصوبتهم ومواليدهم ووفياتهم وهجرتهم ... وغيرها، اعتمادا على الأساليب الإحصائية المتعلقة بالبيانات العددية والتنوعية المتوفرة لديه.

ولقد عرف النمو السكاني على مستوى العالم انفجارا هائلا ومروعا، أسال الكثير من الخبر في مختلف الدراسات والكتابات التي كانت أغلبها متخوفة من هذه الظاهرة التي وصفت بأنها تهدد ثروات وموارد الدول كما أكد ذلك مالتوس سنة 1803 في الطبعة الثانية المنقحة "مقال عن المبدأ العام للسكان" الذي تشائم فيه كثيرا عن التوافق بين نمو السكان والموارد على الأرض.

إن معرفة عدد السكان في لحظة ما، ومعرفة نموهم مع الوقت يعتبر أمر مهم للغاية في شتى المجالات والعلوم، فعند علماء الاجتماع ينبغي أن تتوفر لديهم الحقائق المتعلقة بالسكان في مختلف الاقاليم والمناطق لكي يتمكنوا من حساب نسب تخص دراساتهم كالزواج والطلاق والأمية، كما أن واضعي البرامج بحاجة لذلك حتى يتمكنوا من وضع خططهم ورسم برامجهم التنموية في مناطق محددة تطبيقا للعدالة والانتظام في التنمية أو حتى يتم التنفيذ بكل دقة وعدالة بين الأفراد، ويجب أن تتوفر هذه الحقائق أيضا لدى الإداريين والمالين ليكون باستطاعتهم تحديد الاعتمادات المالية الشاملة في فترة معينة أو في مكان معين، أو المتخصصة كالتفقات المتعلقة بالتعليم أو الصحة أو الإسكان أو النقل والمواصلات أو الزراعة... الخ.

ورغم أهمية هذه الدراسات إلا أنه يكتنفها غموض وجب إزالته عن بحثنا هذا، من أجل ذلك سوف نلقي الضوء على أهم مفاهيم هذه الظاهرة والتعرف على مختلف جوانبها، من خلال ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول: مفاهيم الظاهرة السكانية.

- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو السكاني.

- المبحث الثالث: محددات النمو السكاني.

## المبحث الاول: مفاهيم الظاهرة السكانية

تشكل المفاهيم السكانية العقبة الاولى التي يجب تجاوزها لفهم مختلف عناصر وخصائص وأساليب هذا المجال. فظاهرة النمو السكاني ظهرت بظهور البشر على هذه المعمورة ودرست من قبل العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة. لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف مفاهيم هذه الظاهرة وخصائصها وكذا علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

## المطلب الاول: مفهوم السكان والنمو السكاني

أولاً- تعريف الظاهرة السكانية: سنحاول تقديم تعريف للظاهرة السكانية من خلال ما يلي:

## أ- تعريف الظاهرة السكانية لغة:

يذكر محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي في مختار الصحاح أن لفظة سكان مشتقة من الفعل "سكن" وهو من باب دخل كأن نقول فلان سكن داره، أي دخل داره وأقام بها واستوطنها. و "السكان" جمع ساكن، والمسكن هو المنزل أو البيت، و "السَّكَنُ" هم أهل الدار، وفي الحديث النبوي الشريف: "حتى أن الرمانة تشبع السكن".<sup>1</sup>

## ب- تعريف الظاهرة السكانية اصطلاحاً:

قد يشاع استخدام لفظ "ساكن" أو "سكان" للإشارة إلى "شاغل أو شاغلي المكان". ولأن المكان مفهوم نسبي، فإنني أتصور \_يقول صاحب الكتاب\_ أن يكون الساكن أو السكان مفهومين نسبيين أيضاً، فسكان البيت هم أهله، وسكان الحي هم من ينزلون في الحي، وسكان البادية أو الريف أو الحضر هم أناسها المقيمون في حدودها والمشاركون في ثقافتها وأسلوب حياتها، وسكان البلاد هم مواطنوها والحاملون لجنسية البلد والخاضعون لقانونها ونظامها ودستورها، وسكان العالم هم الجنس البشري كافة.<sup>2</sup>

ويمكن القول بأن الظاهرة تعني كل الحقائق التي تظهر لنا، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإما بذاتها أو بما يترتب عنها من نتائج، تتعلق بأحد جوانب الحياة،<sup>3</sup> فإذا قلنا ظواهر فلكية فإننا نعني بها مختلف الحقائق التي ترتبط بعالم الأفلاك والاجرام السماوية وتمثل بالتالي موضوعاً لعلم الفلك، وهكذا يكون تعريف الظاهرة السكانية أيضاً بأنها: "مجموعة الحقائق أو الوقائع التي ترتبط بالسكان أو العنصر البشري الاجتماعي مثل أعداد وحجم السكان وتوزيعاتهم الجغرافية والعمرية والتنوعية، ومجموعة الحقائق التي تعبر عن تغير هذه الخصائص السكانية كالنمو والزيادة السكانية وحركة المواليد والوفيات والهجرة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، الطبعة الاولى، المطبعة الكلية، مصر، 1329 هـ، ص533.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 7-8.

<sup>3</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 7.

<sup>4</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص 20.

## ثانيا- تعريف النمو السكاني:

يعرّف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان أنه: زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أن الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الاقاليم المختلفة، ففي بعض الاقطار نجد نموا بطيئا في السكان، وفي أقطار أخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة والنقصان.<sup>1</sup> ولم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان.

كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو والتزايد نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما ان يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغييرا أو نموا أو حركة.<sup>2</sup>

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان وليس للزيادة، وإن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان.<sup>3</sup>

وقد شهد نمو السكان في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام 1960، وإلى أربعة مليارات في عام 1974 وإلى خمسة مليارات في عام 1987،<sup>4</sup> وإلى ستة مليارات سنة 1999 وإلى سبعة مليارات سنة 2011.

لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت بـ"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10.000 طفل ويموت 4.000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6.000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144.000 نسمة كل يوم.<sup>5</sup>

والجدول التالي يوضح ويلخص تطور عدد السكان عبر تطور التاريخ البشري.

<sup>1</sup> أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية -انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة-بيروت، 2003، ص 228.

<sup>2</sup> علي عبد الرزاق حلي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 34.

<sup>3</sup> أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 82.

<sup>4</sup> سير روي كالن، ترجمة ليلي الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص 16.

<sup>5</sup> عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ط 1 سنة 1989، ص 543.

الجدول 1-1: تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ.

السنة	تقدير عدد السكان (مليون)	معدل النمو السكاني (%)
منذ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد	5	/
العام الميلادي الاول	250	0.04
1650	545	0.04
1750	728	0.29
1800	906	0.45
1850	1.171	0.53
1900	1.608	0.65
1950	2.576	0.91
1970	3.698	2.09
1980	4.448	1.76
1990	5.292	1.73
2000	6.090	1.48
2050 (توقع)	9370	0.45

المصدر: ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الطبعة الانجليزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 262.

### المطلب الثاني: خصائص الظاهرة السكانية

لقد كانت حقيقة السكان تفرض نفسها في مختلف مجالات البحث العلمي المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي، ومستودعا لمعطيات وخصائص عدة، يمكن التطرق اليها فيما يلي:<sup>1</sup>

- يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية حيث يستحيل تصور حياة اجتماعية دون توافر هذا العنصر، ومن هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها وتنوع أبعادها، ومن هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تليها طبيعة الظاهرة ذاتها.
- ولأن السكان يشغلون مكانا أو حيزا جغرافيا له خصائصه المناخية والطبوغرافية والمساحية والطبيعية والجيومرفولوجية...، ولأن هذه الخصائص منفردة أو مجتمعة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع هذا المكان، كان للبعد والجانب الجغرافي قيمته الكبرى في فهم قضايا السكان ومشكلاتهم الراهنة والمستقبلية وأسباب غنى وفقر وتطور وتخلف بعض المجتمعات.

<sup>1</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 9.

- تتميز الظاهرة السكانية بالطابع الاجتماعي علاوة على ما لها من طابع بيولوجي حيوي وإيكولوجي، وذلك لأنها تمثل ناتجا لعدد لا حصر له من المتغيرات الاجتماعية. ومن ثم لسنا نبالغ أن نقول ان دراسة العنصر السكاني تمثل عاملا مشتركا بين مختلف العلوم الانسانية والاجتماعية، أو أن نقول أن فهم الحقائق السكانية يعد مطلباً ضروريا لفهم العديد من المتغيرات الاجتماعية، باعتبار الحقائق السكانية تمثل الاطار الأشمل والأوسع الذي تفسر في حدوده هذه المتغيرات. ومن هنا ظهر علم اجتماع السكان والذي يهتم بالظاهرة السكانية من الناحية الانسانية الاجتماعية.\*

### المطلب الثالث: العامل السكاني وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أشرنا سابقا أن العامل السكاني لا يمكن دراسته بمعزل عن باقي المتغيرات الأخرى، طبيعية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية... الخ، ومن هنا وجب علينا التطرق لدراسة علاقة بعض المتغيرات بالعامل أو المتغير السكاني من خلال النقاط التالية:

#### أولا- العامل السكاني كمتغير تابع (متأثر):

**1- تأثير المتغيرات البيولوجية على المتغير السكاني:** يتأثر العامل السكاني والدراسات السكانية بصفة عامة بالمتغيرات البيولوجية خاصة ما تعلق منها بالكائن العضوي الإنساني وخصائصه الفسيولوجية والمتعلقة بالجسد الانساني، وتعتبر الخصوبة والوفاة من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على المتغيرات البيولوجية، فمثلا في المجتمعات المعاصرة نجد أن الإناث تعيش فترة أطول من متوسط الفترة التي يعيشها الذكور. وعلى أية حال فإن العلاقة بين النوع (الجنس البشري) والوفاة ليست إلا مثلا واحدا على علاقة العوامل البيولوجية بالأحداث والوقائع السكانية.<sup>1</sup>

**2- تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغير السكاني:** تمارس الكثير من المتغيرات الاقتصادية تأثيرا واضحا على الظاهرة السكانية، فمثلا تؤثر الحالة الاقتصادية لمجتمع ما على معدلات الهجرة ففي أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية تنخفض معدلات الهجرة إلى البلد، بينما ترتفع هذه المعدلات في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي. وتتأثر الخصوبة هي الأخرى بالأحوال الاقتصادية، ففي سنوات الكساد العظيم في فترة الثلاثينات انخفض معدل المواليد في الولايات المتحدة إلى أدنى المستويات، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى إحجام الأفراد عن الزواج في أوقات الأزمات، بل حتى امتناع الآباء عن الإنجاب وتوسيع حجم الأسرة،<sup>2</sup> بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة.

\* الفرق بين علم السكان (او علم الديمغرافيا) وعلم اجتماع السكان، هو ان الاول يدرس توزيع، نمو، موليد، وفيات السكان، اما الثاني فيهتم بدراسة السكان وعلاقتها بكل المتغيرات الاجتماعية، إذن فالثاني اوسع من الاول، والاول محتوى في الثاني. للمزيد أنظر:

- Ali KOUACHE, *ELEMENTS D'ANALYSE DEMOGRAPHIQUE*, OPU, Algerie, 1994. PP: 5-9.

<sup>1</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص: 34-35.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص: 35-36.

وبتحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلدان تتحسن تبعاً لذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الحالة والامكانيات الصحية لأفراد المجتمع، والملاحظ في مثل هذه الحالات انخفاض وتراجع معدلات الوفيات خاصة بين فئات معينة كالأطفال والنساء، وبالمقابل نلاحظ ان عدد المواليد يبدأ بالتحرك ويرتفع تدريجياً.

ولعل اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة ما تعلق بالنفقات الاجتماعية الموجهة للتوزيع العادل للمداخيل، وكذا نفقات الرعاية الصحية والعناية التعليمية يشكلان محورا هاما و نقطة جوهرية وعلاقة ضرورية لتفسير العلاقة بين النمو السكاني ونمو النفقات العمومية، فبتحسن هذه الأخيرة تتحسن بعض المتغيرات السكانية خاصة النمو والخصوبة والتي سنتطرق اليهما بالشرح المفصل في النقاط القادمة.

**3- تأثير المتغيرات الجغرافية على الظاهرة السكانية:** لكثرة ما اهتم العلماء بدراسة علاقة الاختلافات المكانية و مدى تأثيرها على تركيب وهجرة ونمو السكان، ظهر علم جديد تفرع عن العلوم الجغرافية يدعى جغرافية السكان.

و تعتبر الجغرافيا السكانية ذلك العلم المتفرع من الجغرافيا البشرية حيث يهتم بتباين الاختلافات المكانية للخصائص السكانية في طبيعة الامكنة كما يؤكد ذلك *KLARCK*، ويتفق معه *ZELINSKY* في أن الجغرافي يقوم بدراسة الخصائص السكانية في سياق الطبيعة الإجمالية للأمكنة.<sup>1</sup>

وقد اعتاد الباحثون في توزيع السكان أن يقسموا عدد السكان على المساحة ليجدوا ناتجا يعبر عن كمية عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع... تبعاً لوحدة المساحة، وهذا ما يبرر ارتفاع أو انخفاض هذه الكثافة السكانية التي تتأثر بعدد السكان والمساحة المكانية الجغرافية.

فمثلا في المناطق الجبلية والصحراوية تنخفض معدلات الكثافة السكانية بالضرورة، بينما تكشف المناطق السهلية أو الخصبة ذات المناخ المعتدل عن أعلى درجات الكثافة السكانية.<sup>2</sup>

ويتأثر حجم السكان بالبيئة المتوفرة كذلك، وقد بذلت محاولة في هذا الصدد والتي جاءت في شكل نموذج كمي استجابة لأحد المناهج الجغرافية الحديثة وهي استحالة دراسة أي عنصر من العناصر السكانية في حالة انفصال كامل عن البيئة الجغرافية، لأن أي ظاهرة بحثية في حالة انفصالها عن الواقع الجغرافي الاجمالي تكون غير واقعية تماما.<sup>3</sup>

وبصفة عامة فإن العديد من المتغيرات ذات الطابع الجغرافي والظروف وكذا الخصائص الطبوغرافية كالجبال والمرتفعات والسهول والسواحل والوديان... بالإضافة إلى المناخ والطقس والموارد الطبيعية كالماء

<sup>1</sup> فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية: بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994، ص132.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 37.

<sup>3</sup> فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية، نفس المرجع، ص: 134-136.

والنبات والغابات أو الموارد المعدنية كانت عاملا مهما وضروريا لجلب واستقرار ونمو السكان تبعا لذلك، ولعل أكبر دليل على ذلك ما بينه التاريخ القديم لحضارات مجيدة كالحضارة الفرعونية والاشورية اللتان استقرتا على ضفاف نهر النيل ونهري الدجلة والفرات على التوالي.

**4- تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة السكانية:** للمتغيرات السياسية أثر بالغ في تشكيل الاحداث والتغيرات السكانية، ولتخذ من حالة اليابان مثلا إيضاحيا، فقد صدر في اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قانونا يبيح بل ويشجع على عمليات العقم والاجهاض، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد المواليد بهذه الدولة. والقوانين المتعلقة بالهجرة سواء من أو إلى البلد تؤثر كذلك وبطريقة ملحوظة على عدد السكان،<sup>1</sup> خاصة ما تعلق منها بالبلدان التي اعتادت استقبال أو ارسال السكان إلى بلدان أخرى، سواء يد عاملة بسيطة أو مؤهلة أو حتى ذات مستويات عالية من الخبرات والشهادات.

ضف إلى ذلك ان القرارات السياسية المتعلقة بالحروب والثورات العسكرية غالبا ما يكون لها تأثيرات مباشرة على سكان البلد سواء المواليد أو الوفيات أو الهجرة من وإلى البلد المعني.

**5- تأثير المتغيرات السوسولوجية على الظاهرة السكانية:** تعتبر المتغيرات السوسولوجية ذات أهمية خاصة ومحورية لتفسير وفهم العمليات والحقائق السكانية، وإن كان هذا لا يعني الإقلال من أهمية المجالات والفروع العلمية الأخرى. ويعتبر البناء السوسيو-اقتصادي أكثر البنائات شيوعا على المستوى المجتمعي، ووفقا لهذا البناء ينقسم السكان إلى طبقات اجتماعية مختلفة باختلاف الموارد والدرجات الاقتصادية. ويظهر جليا ان الافراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا تتاح لهم فرص أكبر للعيش والحياة أكثر مما يتاح لأفراد الطبقات الدنيا أين ترتفع معدلات الوفيات، ولقد تبين من نتائج البحوث والدراسات أن هذه العلاقة منتشرة وسائدة بين المجتمعات سواء القديمة أو المعاصرة على حد سواء.<sup>2</sup>

**6- تأثير المتغيرات السيكولوجية على الظاهرة السكانية:** حاول الكثير من علماء النفس وبدرجة أكبر منهم علماء الاجتماع معرفة الاسباب الحقيقية وتقديم التفسيرات المنطقية للسلوك الانجابي لسكان المجتمعات واختلافه من مجتمع أو من بلد لآخر.

فتنظيم الاسرة هو سلوك إنساني بالدرجة الاولى، وتبين دراسة الـ *KAP*\* والتي تعارف عليها علماء السكان، أن فكرة تنظيم الاسرة معروفة بين الأزواج في المناطق الحضرية والريفية لكن مع بعض الاختلافات فيما بينهما، وهذا ما يدل على الوعي بتنظيم الأسرة. ويرتبط تنظيم الاسرة بمفهومين هما: ضبط النسل

<sup>1</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص21، (بتصرف).

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص: 40-41.

\* Knowledge، Attitudes، Practice: المعارف والمواقف والممارسات

وتحديد النسل، فضبط النسل يعني وقفه مرحليا لفترة معينة، ويختلف عن تحديد النسل الذي يعني إيقاف الانجاب بعد عدد معين من الأطفال باستخدام وسيلة أو وسائل منع الحمل.<sup>1</sup> ويمكن أن نرجع هذه التنظيمات الأسرية إلى عدة أهداف وغايات أهمها:<sup>2</sup>

- ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال.
- تحديد الأدوار الاجتماعية.
- توزيع المسؤوليات.
- تحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة.
- العمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية.

إذن فالدوافع السيكولوجية النفسية التي تتجلى في الاتفاق الذي يتم بين الأزواج والذي نعني به صيغة وكيفية تنظيم الأسرة، سواء تأخير سن الزواج أو المباحة بين الولادات أو تحديد الانجاب ... وغيرها كلها، عوامل بينت مدى تأثير الدوافع النفسية في تحديد حجم الأسرة وبالتالي حجم السكان ككل.

#### ثانيا- العامل السكاني كمتغير مستقل (مؤثر، سببي)

بعد أن تطرقنا لتأثير الظاهرة السكانية ببعض المتغيرات والتي يطلق عليها بالنموذج الاول، نتطرق في هذه الفقرة للنموذج الثاني، أين تستخدم المتغيرات السكانية كمتغيرات مستقلة أو سببية لتفسير وفهم تنوعات وتغيرات ظواهر وأحداث غير ديمغرافية كمتغيرات تابعة.<sup>3</sup>

ويستخدم النموذج الثاني من الدراسات السكانية مستويات مختلفة للتحليل: فعلى المستوى المجتمعي تُستخدم المتغيرات الديمغرافية لتفسير الأحداث القومية أو للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، فمثلا ذهب بعض الباحثين إلى أن النمو السكاني المستمر والمتواصل يعتبر عاملا له أهميته الكبرى في تشجيع عمليات التقدم التكنولوجي، وعندئذ ستؤدي ضغوط الزيادة السكانية إلى استثارة النشاطات التي من شأنها أن تحسن الانتاجية وبالتالي ترفع من المستوى المعيشي بوجه عام.

كما تتميز دراسات هذا النموذج بطابعها العملي التطبيقي، فلكي نقدر النفقات العامة اللازمة خاصة المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في المستقبل القريب يتعين أن نحدد التركيب العمري للسكان في ذلك الزمن.<sup>4</sup> أضف إلى ذلك الدراسات التي تُجرى بهدف التخطيط لنظام التعليم على أساس معرفة أعداد السكان المعنيين وهم التلاميذ المتمدرسون والطلبة الجامعيون لغرض واحد وهو محاولة توفير المتطلبات سواء المادية أو البشرية أو العلمية لإدارة وحسن تسيير المدارس والجامعات عند التحاق المعنيين بها.

<sup>1</sup> مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، 2009، ص 138.

<sup>2</sup> مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص: 138-139.

<sup>3</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 47.

<sup>4</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 23.



1- أثر النمو السكاني على جودة الحياة: نجد في كل سنة أكثر من 81 مليون يضافون إلى سكان العالم، وأكثر من 78 مليون منهم في دول العالم الثالث، لكن المشكلة ببساطة ليست مشكلة أرقام فحسب، ولكنها مشكلة رفاهية الفرد وتنميته، فالنمو السكاني السريع يمكن أن يكون له تبعات خطيرة على رفاهية البشرية، إلا إذا اشتملت التنمية على تحسين مستويات معيشة السكان بزيادة دخلهم، وتحسين صحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم العامة، إضافة إلى إحترامهم وكرامتهم.<sup>1</sup>

2- أثر النمو السكاني على التعليم والصحة: بالنظر لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقليل الفرص أمام الأبناء للالتحاق بدور التعليم، كما يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال، كونها تزيد من المخاطر الصحية للحمل، كما أن قصر الفترة بين الولادات المتتالية يؤدي إلى نقص وزن المولود ويزيد من معدل وفيات الأطفال.

4- أثر النمو السكاني على الغذاء: يبدو أن إطعام سكان العالم أصبح صعبا بتزايد عدد السكان، حيث أن أكثر من 90% من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث سببها زيادة السكان. وهذا ما يلزم التكنولوجيا الحديثة للإنتاج أن تكون أسرع عملا من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة.<sup>2</sup>

5- أثر النمو السكاني على البيئة: تعتبر الزيادة السكانية غير الطبيعية (الانفجار السكاني) من أهم مسببات التدهور البيئي، لأنها تقود إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة، من موارد طبيعية سواء من المحاصيل الزراعية أو المياه أو الثروات المعدنية أو من الغذاء أو حتى من الحصول على الأراضي والمسكن، وقد حدث تراجع كبير في خصوبة التربة مما أدى إلى تدميرها نتيجة الاستغلال المكثف للأراضي الخصبة للإستفادة من أكبر كمية من المحاصيل الزراعية بغية لحصول على غذاء يكفي الاعداد المتزايدة من البشر. كما ظهرت مشكلات بيئية لم يعهدها الانسان من قبل، كانتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض الكثير من الانواع النباتية والحيوانية، كما أصبح هناك صراع هائل على مصادر المياه العذبة مما أُنذر في كثير من الأحيان بحدوث حروب من أجل المياه.<sup>3</sup>

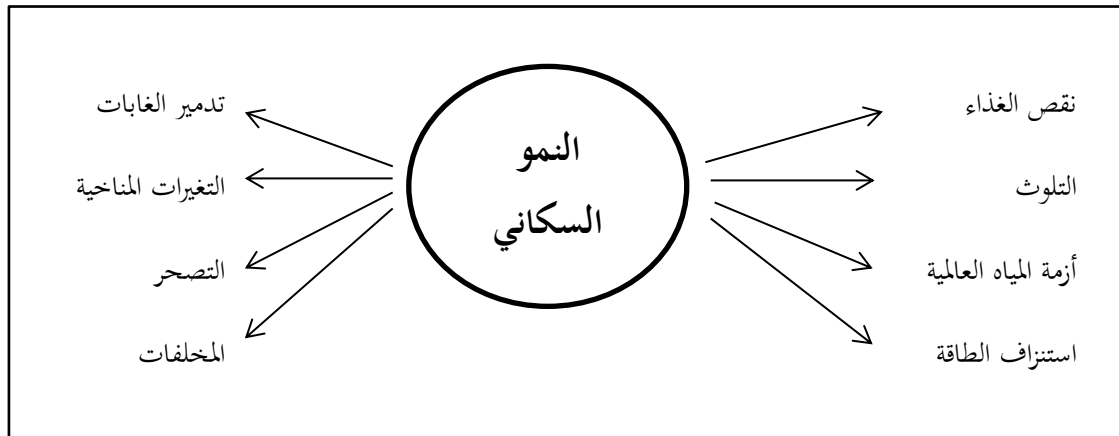
كما يؤثر النمو السكاني في العالم على تزايد كمية النفايات بشتى أنواعها: الصلبة والسائلة والغازية، مما يؤدي إلى بروز مشاكل التخلص من النفايات السامة والخطرة كنفايات المصانع والمستشفيات، وسوء خدمات الصرف الصحي أو انعدامها مما أدى إلى تدهور البيئة الحضرية بشكل عام. ويمكن أن نلخص بوضوح علاقة النمو السكاني ومدى تأثيره على البيئة من خلال الشكل الموالي.

<sup>1</sup> ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 260.

<sup>2</sup> ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع، ص 297.

<sup>3</sup> عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد 391، الكويت، أغسطس 2010، ص 79.

الشكل 1-1: علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية.



المصدر: عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، مرجع سابق ص: 80.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو السكاني

كانت القضايا السكانية محل اهتمام عدد كبير من رجال السياسة والفلاسفة منذ أقدم العصور، إلا أن اهتمامهم لم يكن يُعنى بالتفاصيل التي هي عليه اليوم بل كانت سطحية وبسيطة، لذلك لا نجد مساهمات هامة. ورغم ذلك فإننا نرى أنه من المفيد أن نستعرض تلك الآراء بصورة موجزة.

#### المطلب الأول: نظرية مالتوس\*

قبل الخوض في نظرية مالتوس والتي تعتبر البذرة الأولى للدراسات والنظريات السكانية، رأينا ان نذكر بشيء موجز بعض الافكار التاريخية عن المسائل والكتابات السكانية، التي سبقت نظرية مالتوس. لقد أظهر التاريخ أن الكتابات الأولى عن السكان كانت من طرف الحكماء الصينيين القدامى، وعلى رأسهم كونفوشيوس، الذي اشار إلى قضية الحجم الامثل للسكان، وأكد أيضا أن من مسؤولية الدولة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الاقل ازدحاما، وأوضح ايضا أن هناك عوامل عديدة تؤثر في نمو السكان وحصصها في عوامل نقص الغذاء والحرب والزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج.<sup>1</sup> وفي العصر اليوناني نجد أفلاطون يشير في كتابه الجمهورية إلى أنه ينبغي على الحكام، أن يثبتوا عدد سكان المدينة عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقدوه من جراء الحروب والأمراض فلا يزيد هذا العدد عن حجمه الامثل أبدا، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج.<sup>2</sup>

\* توماس ريبير مالتوس ولد سنة 1766 وتوفي سنة 1834، وكان مقاله بحث في اصول مشكلة السكان الذي صدر سنة 1798 في طبعته الأولى ثم سنة 1803 في طبعة ثانية.

<sup>1</sup> Helen Ginn Daugherty, Kenneth C. W. Kammeyer, *An Introduction to population*, Second Edition, The Guilford Press, New York, United States of America, 1995, p13.

<sup>2</sup> أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962، ص 68.

وفي القرن الرابع عشر قدم ابن خلدون مزيد عنايته لدراسة مظاهر التفاعل بين الإنسان و البيئة الطبيعية، حيث أكد أن الزيادة السكانية تسمح أكثر بتقسيم العمل و تنوع أكبر للمهن و شعور بالأمن سياسيا و عسكريا. وينبغي من تفاضل العمران تفاوت عدد السكان الذين يعمرن تلك البلدان، وفي هذا السياق يقول: " أن تفاضل الأمصار و المدن في كثرة الرزق لأهلها و نفاق الأسواق إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة و القلة ". وكذلك ربط ابن خلدون وفرة العلوم بكثرة السكان و في رأيه " أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وبذلك تعظم الحضارة".

أما الكتابات الأوروبية الأولى عن السكان نجدهم ركزوا في عصر المدرسة التجارية على فكرة علاقة السكان بالجانب الاقتصادي، ويتضح ذلك في مبادئهم التي كان أهمها جمع المعادن النفيسة ومنع خروجها مستعملين في ذلك العديد من السياسات، بما فيها الحث على تكثير النسل والإنجاب، لأن نمو السكان في نظرهم يؤدي إلى زيادة القوة العاملة وبالتالي زيادة الدخل الوطني،<sup>1</sup> وقد اشتهر في هذه الفترة قانون "كولبير" 1666م الذي كان ينص على إعفاء كل من يتزوج قبل العشرين من الضرائب حتى يبلغ الخامسة والعشرين، وعلى الاعفاء الكلي للضرائب لمن له عشرة (10) أطفال شرعيين أحياء.<sup>2</sup>

#### أولاً- تقديم نظرية مالتوس:

تعتبر نظرية مالتوس من أول وأشهر النظريات التي عاجلت مسألة النمو السكاني، ولقد كانت بدايته في هذا المجال بكتابة مقال سنة 1803 في طبعته الثانية، بعد أن كان نشر الأول سنة 1798 دون ان يذكر اسمه عليه\*، ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين هذه النظرية في كتاباتهم وأبحاثهم بشيء من التفصيل، إلا أننا سوف نقتصر على جوهر ما جاءت به هذه النظرية.

فملخص رأي مالتوس حول النمو السكاني وضحه في تلك الخطورة من وراء تزايد عدد السكان (النمو السكاني) بمعدل أسرع من تزايد سبل العيش، وبين أن غريزة التكاثر كانت سبب نمو السكان، ولقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، حيث صاغ ذلك حسابيا بفترات مقدارها خمسة وعشرون سنة (25)، حيث بيّن أن:

- زيادة عدد السكان يتبع متتالية هندسية: 1\_2\_4\_8\_16\_32\_64 ...
- زيادة وسائل العيش تتبع متتالية حسابية: 1\_2\_3\_4\_5\_6\_7 ...

<sup>1</sup> Helen and Others, 'An Introduction to population', previous reference, p16.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص90. (بتصرف)  
\* كتب مالتوس مقاله وسنه 32 سنة، ظهر بعنوان مطول هو: "مقال عن مبدأ العام للسكان كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل، مع ملاحظات على تكهنات جدوين ودي كوندرسيه وغيرهما من الكتاب".

ومن خلال الحساب نجد أنه خلال قرنين من الزمان تصبح نسبة السكان إلى المواد الغذائية 9/256، ويلاحظ مما سبق أن كمية القوت تضاعفت في الخمس وعشرين سنة الأولى فغطت عدد السكان وبدأت تتناقص بفعل قانون الغلة المتناقصة.

غير أن حدوث الموقف السابق أمر مستحيل، إلا أن مالتوس قصد بهذه النسب أن يوضح مدى الفارق في الامكانيات الكامنة بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج أسباب العيش للسكان.<sup>1</sup> كما يجب الإشارة إلى أن مالتوس بنى نظريته على مسلمتين أساسيتين: أولاهما أن الطعام أمر ضروري لوجود الناس وشدة حاجتهم إليه، وثانيهما أن الرغبة والعاطفة بين الجنسين غريزية وطبيعية.<sup>2</sup> وقد بين مالتوس أن هناك من الموانع ما يحول دون النمو السكاني، حيث قسم هذه الموانع إلى قسمين، موانع إيجابية وموانع وقائية، مع العلم أن:<sup>3</sup>

- الموانع الايجابية: يقصد بها الموانع التي تزيد في معدل الوفيات، والتي تنشأ أساساً من ضغط السكان على وسائل العيش، ومن أبرز هذه الموانع الاوبئة والحروب والمجاعات... وغيرها، وباختصار فقد رأى مالتوس أن الموانع الايجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدأت فعلاً.
- الموانع الوقائية: وهي الموانع التي تحول دون نمو السكان عن طريق خفض معدل المواليد وأبرزها الضبط الاخلاقي، ويقصد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الحفاظ على سلوك عفيف طوال مدة التأجيل أو الامتناع.

#### ثانياً- انتقادات نظرية مالتوس:

ربما كانت آراء مالتوس في السكان من أكثر الآراء شهرة في هذا المجال، وتعرضت على امتداد القرن التاسع عشر بل وحتى منتصف القرن العشرين للكثير من الانتقادات، حيث أن نظريته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة سواء في حياته أو بعد وفاته، ويمكن إيجاز أوجه النقد فيما يلي:<sup>4</sup>

- 1- أن افتراض مالتوس بأن عدد السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية، صحيح من وجهة نظر رياضية إلا أن ذلك مستحيل في الواقع، حيث لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسياً إلى ما لانهاية، كذلك الغذاء من ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يتزايد وفق متتالية حسابية باستمرار، لأن آراء مالتوس ظهرت قبل الثورتان الصناعية والزراعية اللتان أسهمتتا كثيراً في إيجاد فائض كبير في الغذاء وفتحت آفاقاً جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل، وهذا ما لم يكن في حساب مالتوس عند طرح أفكاره تلك.<sup>5</sup>

1 فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002، ص 274.

2 السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سبق ذكره ص 134. (بتصرف)

3 فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993، ص ص: 398-399.

4 طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2008، ص ص: 77-78.

5 فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص ص: 276-277.

- 2- أن مالتوس لم يضع في اعتباره العوامل الثقافية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان ونسبة أو كمية الغذاء وحصرها في المواقع الأخلاقية والطبيعية فقط.
- 3- أنه لم يضع في اعتباره تطور التكنولوجيا عندما تكلم عن قانون الغلة المتناقضة.
- 4- أن قلة نسبة المواليد بسبب استخدام وسائل منع الحمل المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.
- 5- وجود امثلة تاريخية تكذب ادعاءاته فعلى سبيل المثال، أدت زراعة سهولة أمريكا الشمالية إلى زيادة الثروة وزاد عدد السكان بمعدل أقل.

### المطلب الثاني: نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس

بعد أن تطرقنا لعيوب نظرية مالتوس، وبعد أن دخلت المتغيرات الاجتماعية بشكل قوي في المشكلة السكانية، كان من المنتظر ظهور نظريات جديدة تفسر الواقع الجديد للمشكلة السكانية، واتبعت في أسلوبها نفس الأسلوب الذي اتبعه مالتوس في نظريته لكن بتحليل مختلف، وعموما سوف نتطرق إلى أبرز هذه النظريات في ثلاثة أقسام مختلفة هي النظريات الطبيعية، النظريات الاجتماعية والنظريات الاقتصادية الحديثة.

#### أولا- النظريات الطبيعية:

تعتمد هذه النظريات أساسا على الاعتقاد بأن طبيعة الانسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكما في نموه بنسبة معينة، وهذا النوع من النظريات يرينا كيف كان علماء الحياة يحاولون إيجاد قانون نمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل دون أي تدخل من الانسان من ناحية القيم والاتجاهات لأن ذلك شيء طبيعي، ولا يمكن للإنسان منعه.<sup>1</sup> ولقد تعددت النظريات الطبيعية بعد مالتوس إلى أننا سنقتصر على أشهرها باختصار فيما يلي:

#### 1- نظرية سادلر \*\*:

على عكس نظرية مالتوس الذي كان يرى بأن الزيادة السكانية تتأثر بالبوؤس والرذيلة، جاءت نظرة سادلر الذي يرى بأن الزيادة في عدد السكان تتأثر بالسعادة بين أفراد المجتمع، فكلما شعر الناس بقدر كبير من السعادة والراحة والسرور \_ بمعنى أنه إذا وصل السكان إلى درجة عالية من الثراء \_ فإن العوامل البيولوجية تتدخل لإنقاذهم من كثرة النسل وذلك من خلال عمليات فيزيولوجية بحتة،<sup>2</sup> كما أكد على أن ميل السكان إلى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية، وأن

<sup>1</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سبق ذكره، ص 143.

\*\* مايكل توماس سادلر مصلح اجتماعي واقتصادي انجليزي، عاصر توماس مالتوس، ولد سنة 1780 وتوفي سنة 1835.

<sup>2</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق ص ص: 80-81.

أعدادهم تتوقف عن النمو والتزايد في المرحلة التي يتمتع فيها أكبر عدد من الناس بأكبر قدر ممكن من السعادة بافتراض تساوي جميع الأشياء الأخرى.<sup>1</sup>

## 2- نظرية دبلداي\*:

يقول دبلداي أن الزيادة في عدد السكان ترتبط ارتباطاً عكسياً بنصيبهم في الغذاء، أي أنه كلما كان الغذاء متوافراً كلما قل النمو السكاني والعكس بالعكس، باعتبار أن الفقر يشجع على الخصوبة العالية لدى السكان، ومن ثم فهو يرى زيادة مستمرة في عدد الذين لا يحصلون إلا على أقل قدر من الغذاء أما الأغنياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقص مستمر.<sup>2</sup>

## 3- نظرية سينسر\*\*:

يعتقد سينسر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل، وأن الطبيعة هي التي تتحكم في زيادة عدد السكان وليس إرادة الفرد، ويرى سينسر أن الطبيعة تضعف إهتمام الفرد بالتناسل عندما يوجه جهده إلى تخصيص مزيد من الوقت والجهد في التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية. ويدعم سينسر أفكاره النظرية بملاحظاته من أن السيدات المشتغلات في المهن الفكرية عادة ما يتصفن بالتناسل الضعيف على الرغم من انتماء بعضهن إلى طبقات عليا حيث الغذاء الصحي والرعاية الصحية، إلا أنهن يبذلن مجهوداً ذهنياً ويعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدتهم بالغذاء الطبيعي، واستخلص سينسر من تلك الملاحظات أن هناك علاقة عكسية بين المجهود الذي يبذله الفرد لتأكيد ذاته وجهده، وتنبأ سينسر بأن مشكلة تزايد السكان ستحل مادام الإنسان يطمح للرفي ويبدل جهوداً هائلة لتحقيق هذا الهدف.<sup>3</sup>

## ثانياً- النظريات الاجتماعية:

جاءت النظريات الاجتماعية بآراء تختلف عن النظريات الطبيعية في مجال النمو السكاني، جاعلة للعوامل الاجتماعية الدور الرئيس من حيث السيطرة على الإنسان والتحكم في نموه العددي، فتجعله يتكاثر أو يعمل على تحديد تكاثره في الوقت الذي لا تتغير فيه طاقاته البيولوجية، ومنذ مالتوس تعددت النظريات الاجتماعية عن نمو السكان، وسنختصر أبرز هذه النظريات فيما يلي:

## 1- نظرية ديمون\*:

يمكن تلخيص نظرية ديمون بإيجاز في أنه كان يعتقد أن الفرد يميل إلى الصعود نحو مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعرية، وفي هذه العملية من الارتفاع إلى أعلى يصبح

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص 279.

\* توماس دبلداي (1790\_1870) كان اقتصادياً وفيلسوفاً اجتماعياً ذو أصل إنجليزي.

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص 280.

\*\* هربرت سينسر (1820\_1903) فيلسوف إنجليزي مشهور، أهتم بشرح التطور الاجتماعي والبيولوجي الناجم عن قوى الطبيعة.

<sup>3</sup> مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 16.

\* آرسين ديمون (1840\_1902) أستاذ مستر سبورج، سمى نظريته بنظرية الشعرية الاجتماعية.

توالده أقل احتمالاً، إذ يتعد عن وسطه الطبيعي وعن أسرته ونتيجة لهذا يفقد الاهتمام بالأسرة وبرفاهية السلالة وينصب اهتمامه الرئيس على الصعود بطريقة تفيده شخصياً بغض النظر عما إذا كانت هذه الحركة تفيد الجماعة أو السلالة، واعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى أعلى من طبقة لأخرى سهلة نوعاً ما، تكون عملية الارتقاء الاجتماعي حتمية مثلها مثل الجاذبية.<sup>1</sup>

## 2- نظرية كارسوندرز\*

حاول في نظريته الربط بين نمو السكان وموارد الثروة، وفي رأي كارسوندرز فإن الانسان يعمل بكل جهده ليصل إلى العدد الأمثل الذي يسمح للفرد بتحقيق أعلى ربح، مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد وطبيعة البيئة ومهارة الأفراد والعدد، ويقول الكسندر كارسوندرز: "يمكن استخلاص مقياس يتم بواسطته التعرف على مستوى القلة أو الكثرة المثلى الذي قد يصل إليه السكان، ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد آخذاً في الزيادة دل هذا على أن عدد السكان في المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل وإذا كان المتوسط متجهاً نحو الهبوط تدريجياً فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد".<sup>2</sup>

وقد تميزت آراء كارسوندرز في مجال السكان بالتركيز على موضوع السكان في حد ذاته وذلك من خلال مؤلفه الخاص: "سكان العالم"، ولم يأتي اهتمامه ضمنياً كجزء من دراسات ومؤلفات إجتماعية أو نظريات إجتماعية مثل ماركس وسبنسر، إلا أن خلفيته الاقتصادية أثرت على طريقة تناوله موضوع السكان، فكارسوندرز يناصر النظرية التي تذهب إلى أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها من الوجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم.<sup>3</sup>

## 3- نظرية كارل ماركس\*\*

يذكر كارل ماركس أن الفقر والشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الانسان إلى الانجاب (كما قرر مالتوس من قبل) ويرى أن الفقر والبؤس يدينان بوجودهما في زمان ومكان معينين إلى النظام الذي يكون سائداً فيهما فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً،<sup>4</sup> كما قرر ماركس أيضاً أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان وإنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون خاص به، ويفترض ماركس أنه لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، أي أن ظروف الزمان الاقتصادية

<sup>1</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 158.

\* الكسندر كارسوندرز: باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية.

<sup>2</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص: 89-90.

<sup>3</sup> مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص18.

\*\* كارل ماركس (1818\_1883) فيلسوف اجتماعي ألماني.

<sup>4</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص91. (بتصرف).

هي التي تخلق مشكلة السكان وليست بعض الخواص الثابتة في الطبيعة كما ينادي جماعات النظريات الطبيعية الذين يبحثون عن قانون واحد ثابت ينطبق على كل زمان ومكان.

ومع كل أبعاد هذه النظرية الايديولوجية فلقد ثبت بالدليل القاطع فشلها نظريا وواقعا فمعظم الدول الاشتراكية تعاني من انفجار سكاني وتختلف اجتماعي واقتصادي واضح.

### ثالثا- النظريات الاقتصادية الحديثة:

تركزت الدراسات السكانية في القرن العشرين حول مجموعة من القضايا المتفرقة يأتي في مقدمتها مشكلة الحد الامثل للسكان وعلاقة نمو السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

#### 1- نظرية الفجوة السكانية:

يرى 'روبرت بولدوين' صاحب هذه النظرية، اذا كان السكان يزيدون بمعدل اعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فان الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الاوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه، وعلى العكس من ذلك اذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فان الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي.<sup>1</sup>

#### 2- نظرية عرض العمل غير المحدود:

يرى 'أرثر لويس' ان كثيرا من الدول النامية في افريقيا وآسيا تعاني اليوم من عرض هائل وغير محدود من الايدي العاملة خاصة في قطاع الزراعة، مما أدى إلى هبوط معدل الانتاجية وانتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة، وبالتالي انخفاض الاجور إلى مستوى يقرب من الكفاف.

ومع ذلك يرى لويس أنه يمكن تحسين هذا الوضع السيء بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام، وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجيا للعمل في القطاع الصناعي النامي فيؤدي ذلك إلى زيادة إمتصاص الايدي العاملة في الريف. إلا ان لويس يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين لئلا تستنفذ هذه الاجور العالية كل احتمالات تكوين رساميل جديدة يعاد استثمارها من جديد في المشروعات الصناعية الجديدة، وانما تكون الزيادة تدريجية وبيضاء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال.<sup>2</sup>

#### 3- نظرية الطلب على العمل:

يعتقد 'سدني كونتز' بان الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان. وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ كونتز بأن دخول الصناعة لأول مرة إلى اقتصاديات الدول

<sup>1</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2010، ص 61.

<sup>2</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 61.



النامية يعمل على زيادة الطلب على العمال من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما: هبوط معدلات الوفيات من جهة وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى. افترض كونتز ان الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، بينما ترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل. فأوضح بان معدلات الولادة العالية بين الاغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لأن عمل الاطفال والنساء أصبح قليل الاهمية نسبيا. وطالما استمر الطلب على عمل الابناء بين العوائل الفقيرة فانهم يميلون إلى زيادة عدد الاطفال.<sup>1</sup>

ولعل من المفيد هنا أن نشير أيضا، إلى إحدى النظريات السكانية الحديثة وأكثرها رواجاً وقبولاً بين علماء السكان، وهي النظرية الديمغرافية الانتقالية (أو التحولية)، ففي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتجاهات النمو السكاني في العالم. حيث تلخص هذه النظرية في أن شعوب العالم تمر بثلاث مراحل كبرى في تاريخها السكاني وهي المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية ومرحلة النضج السكاني كما يلي:<sup>2</sup>

تتميز **المرحلة البدائية** بارتفاع معدل المواليد والذي يتراوح بين 40 و 50 في الألف، وبارتفاع معدل الوفيات فيتراوح بين 25 و 30 في الألف، ويتعرض السكان في هذه المرحلة للأوبئة والمجاعات التي ترفع معدلات الوفيات في سنوات حدوثها إلى أرقام خيالية، كما يرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع إرتفاعا واضحا فقد يصل إلى 300 في الألف، ويترتب عن هذا وذاك انخفاض معدل النمو السكاني في هذه المرحلة. ثم تلي هذه المرحلة ما يطلق عليها **المرحلة الانتقالية**، وهي المرحلة التي يحلو للبعض تسميتها بـ'الانفجار السكاني أو الثورة الديمغرافية'، وتتميز هذه المرحلة بنمو سريع للسكان، يرجع إلى انخفاض مطرد في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد على ارتفاعه، فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي يرتفع معدل الزيادة الطبيعية بحيث تزيد على 20 في الألف، بل قد تصل إلى 30 في الألف أحيانا، وعندئذ يستقر نظام الحكم ويستتب الأمن ويطمئن الناس إلى مورد ثابت للرزق، ويبدأ التعليم في الانتشار، وتتقدم الرعاية الصحية فيترتب على كل هذا انخفاض مطرد في معدل الوفيات بينما لا يتأثر معدل المواليد تأثرا يذكر.

أما المرحلة الثالثة فهي **مرحلة النضج السكاني**، والتي تتميز بالنمو المعتدل أو البطيء للسكان، وتنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع، ويرتفع مستوى المعيشة لدى تلك الشعوب. فيترتب على هذا اتجاه معدل المواليد إلى الهبوط بعد أن يكون معدل الوفيات قد هبط من قبل ووصل إلى أدنى حد له وهو يتراوح بين 7 و 10 في الألف، وبذلك تضيق الهوة بالتدرج بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، وينخفض بذلك معدل الزيادة الطبيعية.

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع وسيط العمر إذ يبلغ 70 سنة أو أكثر، وبارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان.

<sup>1</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، نفس المرجع، ص ص: 61-62.

<sup>2</sup> سير روي كالن، ترجمة ليلي الجبالي، عالم يفيض بسكانه، مرجع سابق، ص ص: 16-18.

ويلاحظ أن هذه المراحل الثلاث تدل على اتجاهات سكانية عامة، وقد تتباين المرحلة الواحدة في تفاصيلها، كما أن التوزيع الجغرافي لهذه المراحل غير ثابت، إذ يتغير من وقت إلى آخر تبعاً لديناميكية السكان.

إن نمط الانتقال الديمغرافي خلال الفترة القديمة في البلدان العربية كان من النوع المتوازن البطيء، بمعنى أن الزيادة السكانية كانت بسيطة جداً وامتدت لمئات السنين، بينما نلاحظ أن الزيادة السكانية في العالم العربي ومنذ منتصف القرن العشرين كانت من النوع التراكمي، حيث تراكمت زيادة السكان خلال سنوات قليلة كنتيجة حتمية للإخفاض المستمر في معدل الوفيات بينما بقي معدل المواليد مرتفعاً في بداية هذه المرحلة، ويعود انخفاض الوفيات نتيجة تغيرات تدريجية في أنماط الأمراض السائدة في المجتمعات العربية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> أحمد قطيحات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإحصائي العربي الأول، بعمان الأردن، يومي 12-13 نوفمبر 2007، ص 405.

## المبحث الثالث: محددات النمو السكاني

تعتبر معرفة عدد سكان بلد أو منطقة ما من الحقائق الهامة والضرورية التي تسعى مختلف الجهات معرفتها. مع العلم أن عدد السكان يتغير من فترة لأخرى لعدة اعتبارات، عن طريق عدة متغيرات حتى عرف هذا التغير بالحركة السكانية، فالحركة السكانية أو النمو السكاني ما هو الا نتيجة ومحصلة ثلاثة عوامل أو محددات هي: المواليد والوفيات والهجرة.

**المطلب الاول: أسباب النمو السكاني وحسابه:** سيمكننا هذا المطلب من معرفة المسببات الثلاثة للنمو السكاني أولاً، ثم معرفة صيغ حساب تلك المسببات، كالآتي:

**أولاً- أسباب النمو السكاني:**

أما عن أسباب الزيادة السكانية فيمكن أن تكون اجتماعية أو اقتصادية أو الاثنان معاً، حيث يتمثل أهمها وبصورة مختصرة في ما يلي:

● **الأسباب الاجتماعية:**

- الدين.
- قلة الوعي التناسلي: كالحفاظ على صحة الام وعدم انتشار وسائل منع الحمل...
- استعمال الاولاد في الزراعة: مما يستدعي من المزارعين والفلاحين انجاب أكبر عدد ممكن.

● **الأسباب الاقتصادية:**

- تحسن العناية الطبية والعلاجية: مما قلل من وفيات الامهات والاطفال.
  - الثورة الزراعية في وسائل الانتاج وأساليبه في المجتمعات المختلفة لمواجهة أثر الكوارث التي ساهمت كثيراً في تقليص وتخفيض عدد السكان.
  - الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وتطور وسائل النقل مما سهل انتقال الانسان ووسائل الانتاج، مما رفع قدرته على انتاج الغذاء وضروريات الحياة.
- هذا وتؤثر مجموعة من العوامل في نمو السكان وتطورهم، بعضها حيوي أو بيولوجي وهي المواليد والوفيات، وبعضها اجتماعي كالزواج والطلاق، والبعض الاخر يضم خليطاً من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويشمل ذلك حركة السكان في المكان أو الهجرة بنوعيهما: الداخلية والخارجية.<sup>1</sup>
- وستتطرق فيما يلي إلى العوامل الثلاثة المساهمة في النمو السكاني والمتمثلة في: المواليد (أو الخصوبة)، الوفيات والهجرة.

<sup>1</sup> أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، مرجع سابق، ص: 72-73.

ثانياً- حساب النمو السكاني:

يخضع السكان لعملية تجديد مستمرة بفعل الولادات والوفيات، والتي يعبر عنها بمقاييس من أنواع مختلفة إلا أن أكثرها شيوعاً تستند إلى نمو السكان في فترة بين تاريخين، وتعرف العلاقة التي يحسب بها معدل النمو الطبيعي كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{النمو الطبيعي}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويرتبط مفهوم النمو بمسألتين هما النمو الطبيعي (الزيادة الطبيعية) والهجرة، والزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد والوفيات، ويتعبّر آخر هي:<sup>2</sup>

$$\text{الزيادة الطبيعية} = \text{معدل المواليد} - \text{معدل الوفيات}$$

ومن هنا يمكن ان يحسب معدل الزيادة الطبيعية كالآتي:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \text{معدل الولادة} - \text{معدل الوفيات}$$

ولقد عرف مصطفى خلف عبد الجواد الزيادة الطبيعية بأنها: " التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد (أو تناقص) المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة. وعندما تبلغ الهجرة الصافية صفراً، فإن معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني".<sup>3</sup>

ويتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدل 1.6% سنوياً، وينخفض هذا المعدل في البلاد المتقدمة إلى 0.3% بينما يرتفع في البلاد النامية إلى 2% سنوياً.<sup>4</sup>

إذن تعتمد دراسة نمو السكان على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، والذي يعد أساساً لدراسة درجة تغير حجم السكان في إقليم ما خلال فترة محددة ويحسب هذا المعدل بطريقتين، إحداهما هي حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين، والآخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة.<sup>5</sup>

وتعتبر الطريقة التي تعتمد على جملة عدد السكان في تعدادين مختلفين هي الطريقة الشائعة لحساب معدل تغير السكان في المجتمع، ويكمن الحصول على هذا المعدل باستخدام طريقتي المتواليات العددية والمتواليات الهندسية كما سيأتي.

<sup>1</sup> رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، الديمغرافيا الاحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993، ص 189.

<sup>2</sup> عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 1996، ص 205.

<sup>3</sup> مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 368.

<sup>4</sup> سير روي كالن، ترجمة ليلي الجبالي، عالم يفيض بسكانه، مرجع سابق، ص 18.

<sup>5</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص 49.

يمكن الاعتماد على معدل النمو (التغير) السكاني في دراسة الحركة السكان، وهذا ما يثير مسألة كيفية التعبير عن هذا المعدل من خلال:

- التغير على أساس متتالية حسابية:

تُعمد هذه الطريقة فقط عندما تكون فترات الدراسة متساوية المدة. وفي حالة تعذر ذلك لا بد أن نختار طريقة تزيح آثار الفترات غير المتكافئة، وللقضاء على التحيز بسبب الفترات غير المتكافئة هناك خيار واحد هو متوسط السكان في بداية ونهاية الفترات.<sup>1</sup> حيث يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما تنبؤًا لذلك باستخدام هذه الطريقة كما يلي:

$$\text{عدد السكان في سنة معينة} = \text{عدد السكان في سنة سابقة} + (\text{مقدار الزيادة في السنة الواحدة} \times \text{فرق السنوات})$$

واعتمادا على طريقة المتتالية الحسابية يمكن استخراج معدل النمو كما يلي:

$$P_n = P_0 + b_n$$

$$\Rightarrow b = \frac{P_n - P_0}{n} \quad \text{وهو يمثل أساس المتتالية الحسابية}$$

$$\Rightarrow r = \frac{b}{1/2(P_0 + P_n)} * 100 \quad \text{وهذا ما نعبر عنه بمعدل التغير (النمو) السكاني}$$

- التغير على أساس متتالية هندسية:

السلسلة الهندسية هي تلك السلسلة التي يكون فيها نمو السكان أو انخفاضه بنفس المعدل خلال نفس الوحدة الزمنية غالبا ما تكون سنة. وإذا كان هذا المعدل المتغير هو  $r$  وعدد السكان المبدئي هو  $P_0$  وبعد  $n$  من سنوات يكون عدد السكان النهائي هو:<sup>2</sup>

$$P_n = P_0(1+r)^n$$

$$\Rightarrow 1+r = \sqrt[n]{\frac{P_n}{P_0}}$$

$$\Rightarrow \ln(1+r) = \frac{\ln\left(\frac{P_n}{P_0}\right)}{n}$$

و يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما باستخدام هذه الطريقة من خلال المعادلة:

$$\text{عدد السكان في سنة معينة} = \text{عدد السكان في سنة سابقة} \times (1 + \text{معدل الزيادة السنوية})^n$$

<sup>1</sup>Jacob S.Siegel and David A.Swanson, *THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY*, Elsevier Academic Press, London, 2004, P258

<sup>2</sup>Jacob S.Siegel and David A.Swanson, *THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY*, Previous référénc, P258.

## المطلب الثاني: الخصوبة والمواليد

خصوبة السكان، لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني، والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء،<sup>1</sup> ولا بد أن نميز هنا بين مفهومين، أولاهما المواليد أو الانجاب الفعلي *Fertility* أي حالات الولادة التي تحدث فعلا وينتج عنها مواليد أحياء من النساء، وثانيهما الخصوبة *Fecundity* والتي تعني القدرة أو إمكانية الحمل، أو الخصوبة الاحتمالية الكامنة بيولوجيا فهي قدرة المرأة بيولوجيا على الحمل، والتي نلمسها في إمكانية إنجاب المرأة إذا تزوجت بشرط تجنب استعمال موانع الحمل.<sup>2</sup>

وتعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسة لدراسة السكان، ليس لأنها غالبا ما تتفوق على الوفيات والهجرة وبالتالي تصبح المحدد الرئيس لنمو السكان، بل لكونها أيضا أكثر صعوبة في الفهم من الوفيات، ففي حين أن الوفاة حتمية ولا يمكن تجنبها، فإن الخصوبة على خلاف ذلك وبالتالي فهي أقل ثباتا بل يمكن التنبؤ بل حتى التحكم فيها، وهي من أكثر العوامل السكانية تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.<sup>3</sup>

وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر، كما أنها تختلف من مكان لآخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في الحركة الافقية أو العمودية للسكان.

## أولا- العوامل المؤثرة في خصوبة السكان:

الواقع أن ثمة عدد كبير من العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد أو الانجاب، حيث تختلف من مجتمع لآخر، فقد لوحظ أن بعض المجتمعات أكثر إقبالا على الانجاب من غيرها، بل قد تختلف داخل المجتمع الواحد، فسكان الريف أين ترتفع نسبة العاملين بالزراعة أكثر انجابا من سكان المدن أو العاملين بنشاطات أخرى غير الزراعة، وقد يؤثر كذلك في معدلات المواليد والخصوبة (الانجاب) اختلاف العقائد والاديان، فقد لوحظ أن المسلمين أعلى من حيث معدلات الخصوبة عن غيرهم، ونفس الحال في بعض المذاهب المسيحية فالكاثوليك والأرتودوكس أكثر إنجابا من البروتستانت، ومن العوامل الهامة المؤثرة على معدل الخصوبة أيضا بعض القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، كالتبكير بالزواج أو تأخيره. ومن مجموعة العوامل الأخرى نجد العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى معيشة السكان، ومنها أيضا العوامل الصحية فتوفر الرعاية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة يرفع معدلات الخصوبة في حين تنخفض بانخفاض الرعاية الصحية، ومنها أيضا العوامل النفسية كنظرة الاسرة والمجتمع إلى الأطفال، بالإضافة الى مدى تأثير الحروب على معدلات الخصوبة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة، ص51.

<sup>2</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997، ص71.

<sup>3</sup> عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، مرجع سابق، ص561.

<sup>4</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، نفس المرجع، ص: 37-39.

ولقد جاء في كتاب الديمغرافيا الاقتصادية لفابريس مازيرول ان يوسف كورياج بين أن هناك عوامل اربعة تفسر الحركة السكانية نحو خصوبة يمكن الاعتماد عليها في البلدان النامية: الرضاة الطبيعية المطولة والمستوى التعليمي المرتفع للأمهات وكذا مدى اندماجهم في الحياة الاقتصادية (الشغل) بالاضافة إلى ضبط النسل.<sup>1</sup>

ويلاحظ أن أعلى معدلات المواليد في العالم تسجل في الدول النامية وهي تضم معظم الدول الافريقية والاسيوية، إلى جانب بعض أقطار أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تسجل في هذه الدول معدلات تزيد أحيانا عن 40% بل قد تصل في بعض الاقطار إلى 50% أو أكثر من ذلك، أما عن أدنى معدلات مواليد فقد سجلت كلها في الدول الأوروبية بالإضافة إلى اليابان، وقد سجلت أقل المعدلات في كلا من اليونان وإيطاليا وهي 10%.<sup>2</sup>

### ثانيا- مقاييس الخصوبة:

تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية، تختلف فيما بينها تبعا للعمليات الاحصائية المتبعة للحصول عليها، ولكن لكل منها ميزة وخاصية تميزه عن باقي المقاييس، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

#### 1- معدل المواليد الخام (CBR) Crude Birth Rate

يمثل المواليد بأعدادهم المطلقة الاضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، لكن الاعداد المطلقة لا تعطي مؤشرا، قويا في حالة المقارنة بين مجتمعين لمعرفة أيهما أكثر قدرة على التجديد والنمو السريع، فإذا كان عدد سكان مجتمع أول 25 مليون في زمن ما وعدد مواليد 500.000 مولود، في حين كان عدد سكان مجتمع ثان 450 مليون وعدد مواليد 4 ملايين في نفس الزمن أيضا، فمن أجل المقارنة، نحسب عادة ما يعرف بـ"معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة" على النحو التالي:<sup>3</sup>

$$\text{معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان}} \times 1000$$

والهدف من الضرب في الالف هو التقليل من الكسور ومحاولة التخلص مما بعد الفاصلة. وبتطبيق العلاقة للمجتمعين نجدها:

● بالنسبة للمجتمع الاول: 20%

● بالنسبة للمجتمع الثاني: 8.8%

وهذا يعني أن المجتمع الاول يتزايد بمعدل أسرع مما يتزايد به المجتمع الثاني.

<sup>1</sup> Fabrice Mazerolle, *Démographie économique*, Librairie Vuibert, paris, 2005, p79.

<sup>2</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص: 39-40.

<sup>3</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، نفس المرجع، ص: 35.

ونشير هنا أن معدل المواليد الخام والذي سبق الإشارة اليه ليس في الواقع سوى مقياس أولي للخصوبة لأنه ينسب عدد المواليد في فترة معينة إلى عدد السكان التقديري خلال هذه الفترة، ومن الواضح أن المواليد ليسوا نتاجا لكل سكان المجتمع، ولكنهم نتاج مجموعة سكانية لها خصائصها الديمغرافية المميزة خاصة في مجال التركيب العمري.<sup>1</sup> لهذا نتطرق لـ:

## 2- معدل الخصوبة العام (GFR) General Fertility Rate

لما كان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء في سن الانجاب وهو ما بين (15 حتى 49) \* سنة، كان لا بد من إجراء المقارنة أو إيجاد نسبة الانجاب، وذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الخصوبة أو معدل الانجاب} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب}} \times 1000$$

## 3- معدل الخصوبة الخاص (ASFR) Age-Specific Fertility Rate

لقد وجد أن النساء في سن الانجاب لسن على درجة واحدة من القدرة على الانجاب خلال أعمارهن، فالمرأة بين العشرين والثلاثين عرضة للانجاب أكثر من المرأة التي يقل عمرها عن العشرين، وبداية من الثلاثين أيضا يقل احتمال الانجاب كلما اقتربت المرأة من سن اليأس. لهذا وجدت نسبة ومعدل خاص وذلك حسب الفئات العمرية كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب حسب الفئة}} \times 1000$$

## المطلب الثالث: الوفيات

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كما أنها تتناقض مع الخصوبة في كونها أكثر ثباتا ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما بمستوى التعمير "Ageing"، ولذا يلقي التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص: 106-107.

\* هناك اختلاف بين الباحثين فمنهم حدده ما بين 15 و 44 سنة، ومن من حدده، ما بين 20 و 44 سنة، والغالبية ترى انه ما بين 15 و 49 سنة، وقد اعتمدنا الغالبية لسبيين: لاشتهارها، ولاحتوائها كل السنوات المستعملة من طرف الباحثين وهكذا نخرج من الخلاف.

<sup>2</sup> علي عبد الرزاق حلي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص224.

<sup>3</sup> علي عبد الرزاق حلي، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص225.



الخصوبة.<sup>1</sup> وتعبّر حركة الوفيات عن المظهر الثاني من مظاهر تغير البناء الديمغرافي للمجتمع، وهما أشبه بعملية الأيض أي البناء والهدم في جسم الكائن الحي.<sup>2</sup>

وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضاً في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الاخيرة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التقدم الطبي واستقرار الاوضاع الأمنية والتحسين النسبي للأوضاع المعيشية، ويعد هبوط الوفيات من العوامل الرئيسة المؤدية إلى ظاهرة الانفجار السكاني (*Population Explosion*) والتي تعد من أهم الملامح والخصائص السكانية الحديثة، خاصة في الدول النامية حيث تمثل تحدياً ضخماً لمواردها المادية والمالية من أجل اشباع حاجيات المجتمع.

#### أولاً- أهمية دراسة الوفيات:

تتمثل أهمية دراسة الوفيات في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- تحليل الحالة الديمغرافية ودورها ( أي دراسة الوفيات) في عملية النمو السكاني.
- توفير متطلبات الدراسات والبحوث لمؤسسات الصحة العامة، لغرض تطوير برامج هذه المؤسسات بما يتلاءم وإحصاءات الوفيات، وبذلك تعطي فكرة عامة عن صحة البلد مما يساعد على وضع السياسات الصحية والسياسات السكانية.
- توفير قاعدة بيانات وذلك لأهمية الاحصاءات الحيوية في كثير من الدراسات الطبية والاجتماعية.

#### ثانياً- مقاييس الوفيات:

يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع، عن طريق بعض المقاييس المرتبطة به والتي تتمثل في معدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات العمري النوعي، ومعدل وفيات الاطفال الرضع، والتي نبينها فيما يلي:

#### 1- معدل الوفيات الخام: (*CDR*) Crude Death Rat

أو معدل الوفياتية الخام وببساطة معدل الوفياتية، ويحسب بوصفه المقياس الأول للوفاتية وهو نسبة عدد الوفيات خلال سنة معينة إلى عدد السكان في منتصف السنة مضروباً في الالف،<sup>4</sup> ويكتب كالتالي:<sup>5</sup>

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد سكان الكلي في منتصف السنة}} \times 1000$$

ولهذا المعدل مزايا من أهمها أنه يبين مستوى الوفياتية لمجتمع بأكمله في سنة ما، إلا أن من عيوبه أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الوفاة فيما بينها اختلافاً واضحاً حيث يمزج هذه العناصر دون تمييز، ومن

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص54.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص263.

<sup>3</sup> عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى، 2003، ص63.

<sup>4</sup> رولان برسبا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، الديمغرافيا الاحصائية، مرجع سابق، ص63.

<sup>5</sup> خالد زهدي خواجه، إحصاءات ومقاييس الوفيات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بدون سنة، الاردن، عمان، ص5.

الصعوبة الوصول الى استنتاجات دقيقة على أساس هذا المعدل، لهذا فإن الدراسات المعمقة للوفاة تمتد إلى بعض المعدلات الأخرى والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا عن معدل الوفيات الخام.

## 2- معدل الوفيات العمري النوعي: (ASDR) Age-Specific Death Rate

يمثل العمر عنصرا بديهيا لتمييز الوفياتية حسب الافراد، مما أدى إلى فكرة حساب معدلات حسب العمر ولكل جنس على حدى، وهذا ما يبرر الفرق الموجود بين وفياتية الذكور ووفاتية الاناث.<sup>1</sup> ومبدأ حساب معدل الوفيات العمري هو نفسه المتبع في حساب المعدل الخام لكنه خاص بفئة عمرية، حيث ينسب عدد الوفيات في كل فئة لخمس سنوات إلى جملة السكان في نفس الفئة مضروبا في الالف. ومن المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والاناث كلا على حدى، وبذلك تصبح معدلات الوفيات العمرية، نوعية.<sup>2</sup>

ويقىس هذا المعدل كذلك مدى انتشار "الظاهرة" في فئات العمر المختلفة على تنوعها وفي أحد النوعين الذكور أو الإناث. ويعبر عن هذا المعدل كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{معدل الوفيات النوعي العمري} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في فئة عمرية معينة ذكور أو اناث}}{\text{عدد افراد العمرية في نفس السنة}} \times 1000$$

ويفيد هذا المعدل في إحكام ودقة المقارنة بين المجتمعات وبين الفئات السكانية داخل المجتمع الواحد لكل ألف (1000) من سكان الفئة، كما يفيد أيضا في الإشارة إلى الدور الذي تلعبه متغيرات ديموغرافية كالسن والنوع مثلا في التأثير (كمتغيرات مستقلة) على ظاهرة الوفيات (كمتغير تابع)، وإن كان ذلك لا يمنع من امكانية أو احتمال تدخل عوامل أخرى وأهمها المستوى المعيشي للأفراد.<sup>4</sup>

## 3- معدل وفيات الرضع: (IMR) Infant Mortality Rate

تشكل وفياتية الرضع موضوع اهتمام خاص ونمط تحديد مميز، وهي تتعلق بوفاتية الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة، وتحدد عموما دون تمييز الجنس،<sup>5</sup> ويتم حسابه بقسمة عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة على مجموع عدد الاطفال المولودين أحياء في نفس السنة مضروبا في الالف. ويكون هذا المعدل مرتفعا دائما عن معدل الوفياتية الخام، ويعكس مدى تقدم الدول لخدمات صحية لسكانها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع، ويعطى بالمعادلة التالية:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، الديمغرافيا الاحصائية، مرجع سابق، ص65.

<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص: 148-149.

<sup>3</sup> خالد زهدي خواجه، إحصاءات ومقاييس الوفيات، مرجع سابق، ص15.

<sup>4</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص285.

<sup>5</sup> رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، الديمغرافيا الاحصائية، نفس المرجع، ص74.

<sup>6</sup> خالد زهدي خواجه، إحصاءات ومقاييس الوفيات، نفس المرجع، ص20.

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات وفيات الاطفال دون السنة في سنة ما}}{\text{عدد الاطفال المولودين احياء في نفس السنة}} \times 1000$$

وتعتمد الكثير من دراسات الوفيات (خاصة العمر والنوع أو الجنس) على ما يعرف بمجدول الحياة (ويعرف كذلك بمجدول الوفيات) \* وهي جداول إحصائية تنشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة، حيث يبين مستواها عند أي فئة عمرية خلال فترة أساس معينة وحساب توقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة، والغرض من هذه الجداول هو حساب عدد الوفيات لكل فئة عمرية، وعدد الباقيين على قيد الحياة ومتوسط عدد السنوات التي يحتمل ان يعيشها كل منهم.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: الهجرة

تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية، تعتبر المصدر الوحيد لتغيير حجم وعدد السكان، ومع هذا فدراستها ليست ميسرة كدراسة المواليد والوفيات، ذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافا جوهريا، وإن كانت الهجرة عاملا مؤثرا في نمو السكان إلا أنها تؤثر كذلك في الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للبلد.<sup>2</sup>

### أولا- تعريف الهجرة وأنواعها:

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي: "انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تكون مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة، وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم محلات إقامة ثابتة". وبالتالي فإن حركة الرعاة الفصلية طلبا للمرعى والماء لا تدخل في دراسات الهجرة ولكنها تدخل في تحركات السكان، كما أن انتقال مئات الآلاف من المسلمين من كل بقاع العالم، لأداء فريضة الحج لا تدخل في دراسة الهجرة، وكذلك الأمر بالنسبة لرحلة العمل اليومية والتي يقطعها بعض الأفراد من مقرات سكنهم إلى أماكن عملهم لا تسمى هجرة وإنما هي حركة يومية مؤقتة.<sup>3</sup>

كما عرفت الهجرة بأنها: " شكل من أشكال التنقل الجغرافي أو المكاني، والتي تنطوي على تغيير الإقامة المعتادة بين وحدات جغرافية محددة بوضوح".<sup>4</sup>

وفي دراسة الهجرة لا بد من التعرف على بعض الأنواع والتقسيمات الخاصة بها، فالهجرة الداخلية هي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما، دون عبور الحدود السياسية الدولية، أما الهجرة الخارجية أو الهجرة الدولية فهي التي يعبر فيها المهاجر في انتقاله الحدود السياسية لدولة ما أو أكثر. وهناك أيضا الهجرة

\* للمزيد: انظر عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، مرجع سابق، ص: 80.

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص 148.

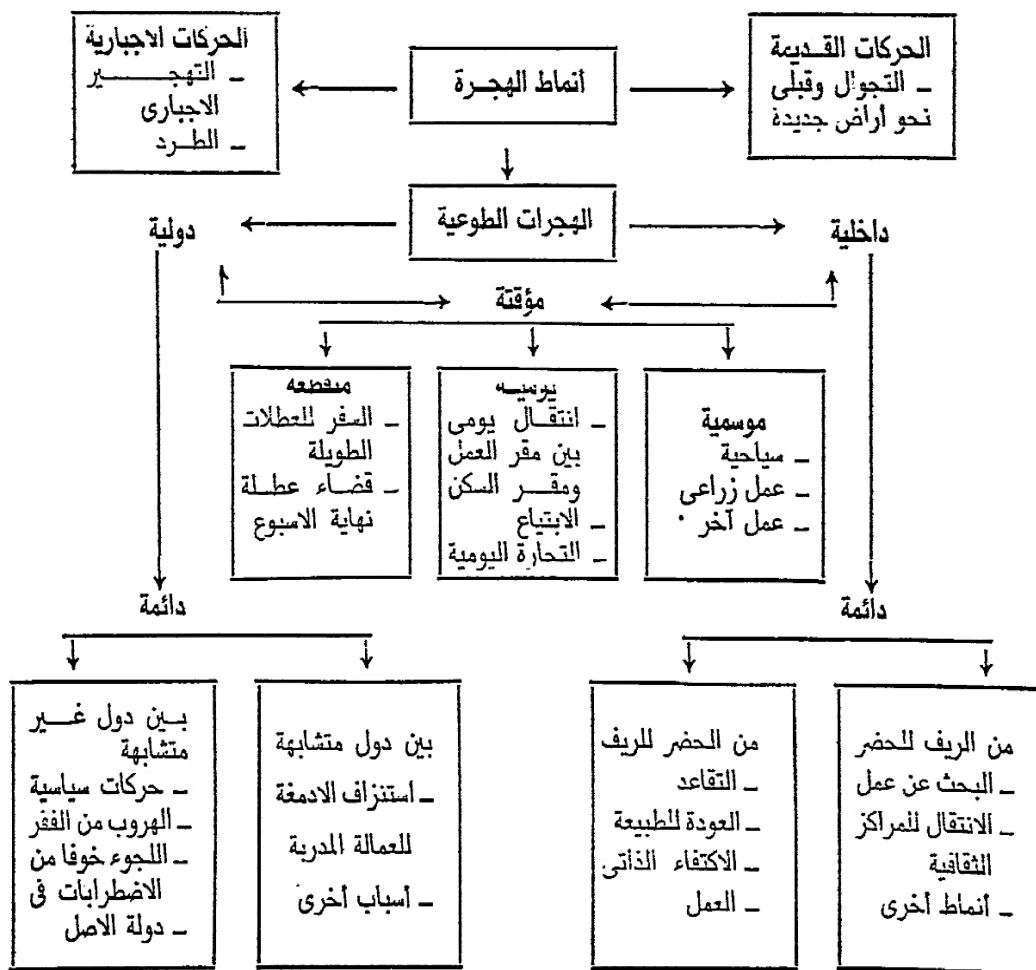
<sup>2</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص 147.

<sup>3</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص 95.

<sup>4</sup> Jacob S.Siegel and David A.Swanson، THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY، Previous référénc، P455.

المؤقتة وهي التي يقضي فيها المهاجر فترة من الزمن في منطقة ما ثم يعود إلى مكانه إقامته المعتاد، ومع ذلك فهناك هجرات موسمية أين يقوم العمال مثلا بالانتقال الجماعي في موسم جمع المحصول عابرين بذلك الحدود السياسية، أما الهجرة الدائمة فيترك فيها المهاجر وطنه ليستقر في مكان آخر بصفة نهائية، كما أن هناك هجرة اختيارية تتم بالمبادرة الفردية من الاشخاص وهم بهجرتهم يسعون إلى ظروف أفضل للعيش، أما الهجرة الاجبارية فتتم بقوة خارجية عن إرادة الافراد كعمليات التهجير تنفيذًا لقرارات عسكرية كظروف الحرب أو سياسية كظاهرة اللجوء أو غيرها كتجارة الرقيق.<sup>1</sup> والمخطط التالي يبين بوضوح ما ذكرناه وزيادة.

الشكل 1-2: أنماط الهجرات البشرية.



المصدر: فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص 147.

<sup>1</sup> أحمد على إسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، مرجع سابق، ص: 89-90.

ثانيا- أسباب الهجرة:

لقد عرفت الهجرة خلال كل مراحل التاريخ البشري، حيث أن أسباب الهجرة قسمان: أسباب جاذبة (مغرية)، وأسباب منفرة (طاردة)، وتتعدد أسباب الطرد *Push* وأسباب الجذب *Pull* حيث حدد "بوج" *BOUGUE* خمس وعشرون (25) عاملا مؤثرا في الهجرة، منها 15 عاملا مرتبطا باختيار مكان الهجرة و10 عوامل اجتماعية اقتصادية، ونذكر من هذه العوامل المختلفة، فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية واللاجور المنخفضة في المكان الأصلي وتكاليف الانتقال ووجود معارف أو أقارب في المهجر وامكانيات العمل والكوارث الطبيعية والمساعدات الخاصة وفرص استثمارات راس المال وحرية الفكر وتوفير المسكن الملائم وتوفر فرص التعليم...<sup>1</sup>

ثالثا- مقاييس الهجرة:

يستعمل علماء الديمغرافيا بعض التقنيات والصيغ الرياضية لتحديد الهجرة وشكلها، ومنها نذكر:<sup>2</sup>

$$1- \text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$2- \text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$3- \text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد الوافدين} - \text{عدد المغادرين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ويعكس المعدل الاخير مدى تأثير الهجرة على إجمالي عدد السكان في المنطقة، ويحسب عن طريق طرح عدد السكان الذين نزحوا عن المنطقة من عدد الذين وفدوا إليها مقسوما على إجمالي عدد السكان بها مع ضرب الناتج في الالف.

فالمعدل الايجابي يشير إلى تفوق عدد الوافدين (الداخلين) إلى المنطقة عن عدد النازحين (الخارجين) منها، كما يشير المعدل السلبي أيضا إلى زيادة عدد النازحين عن عدد الوافدين إليها، ومعنى ذلك أن المنطقة فقدت نسبة من سكانها أكبر من نسبة ما حصلت عليه نتيجة الهجرة.

رابعا- نتائج الهجرة:

للحجرة نتائج واضحة في حجم وتوزيع وتركيب ورفاهية السكان في منطقتي الأصل والوصول، ويمكن أن تتحدد أهم هذه النتائج في النواحي التالية:<sup>3</sup>

- تغير حجم السكان.
- تغير التركيب العمري والنوعي للسكان.

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص: 269-270.

<sup>2</sup> السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص: 315-316.

<sup>3</sup> لتفاصيل أكثر ارجع إلى: فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص: 195-205.

- ظهور وانتشار أمور أو ظواهر لم تكن تعرف من قبل.
- مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.
- حركة الادمغة والكفاءات وأصحاب المهن مما يتسبب في نقصها من بلد واستفادة البلد المستقبل لها، وإن لم يكن ساهم في تكوينها.
- النتائج الاقتصادية.

ونركز على النتائج الاقتصادية للهجرة، والتي يتمثل أبرزها في:<sup>1</sup>

- انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة.
  - ارتفاع أعباء وتكاليف استقبال المهاجرين كأجور الانتقال و حاجات ومستلزمات المهاجرين، سواء الاجانب أو المحليين (كالنازحين من الارياف إلى المدن).
  - تراكم الايدي العاملة النشيطة خاصة الشبابية في البلد المستقبل خاصة ذات المستوى التعليمي والمهني العالي (ظاهرة استنزاف العقول *Brain drain*)، وبالمقابل تفقد البلدان الاصلية ثمرة غرسها باستمرار وتعرض بذلك للفقر السكاني فاقدة العمالة المتقدمة والماهرة.
  - رفع المستوى المعيشي للمنطقة الاصلية، وذلك من خلال جهتين: الجهة الاولى نقص الضغط السكاني على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة بالإضافة إلى انخفاض البطالة، والجهة الثانية دخول رؤوس الاموال إلى البلدان الاصلية نتيجة ما يرسله المهاجرين إلى أهليهم وذويهم من تحويلات ومداخيل سواء مالية أو مادية.
  - انخفاض نصيب الفرد سواء الأصلي أو المهاجر في بلد الوصول، بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ومن أهم السلع التي يمسهها ذلك الغذاء والماء والسكن، أما الخدمات فيتأثر التعليم والصحة والامن... الخ.
  - وبالمقابل، قد تسوء حالة الدول المستقبلية للمهاجرين الذين يتركون اوطانهم هرباً من الفقر والعوز، ويظهر ذلك جلياً في النزوح الريفي إلى المدن، فسوء الاحوال المعيشية من قبل ومن بعد الهجرة، وعدم توفر فرص العمل نتيجة الطلب المتزايد، وتشوه مناظر المدن خاصة من جراء الفوضى وبالأخص السكنية (البيوت القصدية والترايبية)، وانخفاض المستوى التعليمي، وتدهور الحالة الصحية،... وغيرها، كلها نتائج سلبية للهجرات السكانية العشوائية.
- هذا وقد فضّل وتوسّع السيد عبد العاطي السيد في كتابه علم اجتماع السكان عن نتائج الهجرة، وتطرق اليها على مستويين الوحدات الكبرى (الكلية) والوحدات الصغرى (الجزئية)، والتي يمكن الرجوع اليها عند الحاجة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص ص: 206-208. (بتصرف).

<sup>2</sup> أنظر: السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص: 349-357.

## خلاصة الفصل الأول:

لقد ظلت ولا تزال قضية النمو السكاني محل جدل بين المفكرين المتأخرين منهم أو المتقدمين، فبداية مع نظرية مالتوس وبغض النظر عن النقد الموجه إليها إلا أنها تعتبر من أول وأهم النظريات في مجال السكان لكونها كانت ولا تزال مرجعا للدارسين والمتخصصين في القضايا السكانية، حيث كان له فضل كبير في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكلات السكان، بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان، حين استخدم الحقائق المتوفرة له وفتنذ لتأييد نظرتة إلى السكان، فقام بتحليل حركة النمو السكاني وعلاقتها بالرفاهية، وبذلك فتح بابا واسعا لدراسة النمو السكاني ومحاولة تحسين ظروف معيشة السكان. وفي وقتنا المعاصر ولتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي أصبحت الحكومات بما أوتيت من سلطة وأدوات متعددة وبالأخص المالية منها تسعى الى ذلك، من خلال تقليدها واضطلاعها بعدة مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية... الخ.

وقبل ذلك فقد عُرفت عدة أشكال للدولة في الفكر الاقتصادي، فبداية كانت الدولة حارسة حين استوحت وظائفها من الفكر الكلاسيكي الذي يدعو إلى حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي واقتصر إيراداتها الجبائية في حدود إمكانية تغطية وظائفها التقليدية الأربعة: من ضمان الأمن العمومي الداخلي وحماية الإقليم وإقامة العدالة ونفقات التمثيل الخارجي. ثم عرفت الدولة المتدخلة وهي على خلاف سابقتها تمارس النشاط الاقتصادي مدعمة ذلك بالفكر الكينزي والإشترافي على حد سواء. وبعدها ظهر شكل آخر من أشكال تدخل الدولة عرفت بدولة الرفاهية والتي أخذت على عاتقها توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان وضمان درجة عالية من العدالة والمساواة والحماية الاجتماعية بينهم، ومع عجز الحكومات على التكفل بانشغالات وإحتياجات كل السكان، ظهر نمط جديد من أنماط تدخل الدولة وهي دولة الرعاية أو التحويلات، حيث تهدف إلى تكوين صمام الأمان الضروري للحد من الآثار السلبية للعمولة على الفقراء في الدولة، حيث يقع على عاتقها تحقيق العدل وتوفير الكفاية للفرد والمجتمع في مجال الحياة الاقتصادية.

إن إتساع نطاق تدخل الدولة في وقتنا الحالي كان سببا في تعدد التزاماتها ووظائفها تحقيا لتطلعات وأهداف المجتمع وإشباعا للحاجات العامة، من خلال تمويلها من النفقات العامة لميزانية الدولة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مدخل مفاهيمي  
لظاهرة ترايد النفقات  
العامة



## تمهيد:

إن التتبع لدور الدولة ولأهدافها في المجتمع يوضح أنه تطور عبر فترات كما سبق وأن أشرنا من قبل، كما يوضح أيضا أن الدولة تقوم بنشاط مالي جوهره الحصول على موارد نقدية لغرض انفاقها، وهو نشاط لا يقصد لذاته وإنما هو وسيلة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق مختلف اشكال النفع العام للأفراد. وينعكس هذا الدور على السياسة المالية \_ بأدواتها من نفقات وإيرادات وميزانية عامة \_ مباشرة، فعندما يبرز دور الدولة ويكون فعالا يبدو دور السياسة المالية ظاهرا وواضحا هو أيضا، وعندما تغيب الدولة ويغيب دورها كسلطة منظمة يغيب تبعا لذلك دور السياسة المالية في المجتمع ككل.

ولم يعد هناك مجال للحديث عن حياد الميزانية العامة الذي يظهر من خلال التوازن المحاسبي لها، بل أصبح كل ما يهم هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وإن اتساع مجالات تدخل الدولة في مختلف النواحي جعل من النفقات العامة تتسع وتزايد باستمرار، وبالرجوع إلى البيانات واستقراء إحصاءات هذا التزايد نجد أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا عاما من قوانين المالية العامة نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، والذي انعكس على دورها ومجال تدخلها.

وستتناول في هذا الفصل الثاني أهم ما يمكن وما ينبغي معرفته والامام به لدراسة ظاهرة تزايد

النفقات العامة، في المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للنفقات العامة.
- المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة.
- المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة.

### المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تعد النفقات العامة أحد كفتي ميزانية الدولة، حيث تستخدم كأداة لتحقيق أهداف محددة، ونظرا لشموليتها وتوسعها من حيث مجال عملها ونطاق سريانها فهي تؤثر على العديد من المتغيرات، وحتى نتمكن من الالمام بأهم جوانب النفقات العامة وجب علينا أن نحدد أولا مفهوم وخصائص وصور النفقات العامة ثم نبين آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

#### أولاً- تعريف النفقات العامة:

هناك عدة تعاريف للنفقات العامة تختلف باختلاف الشخص القائم بتعريفها حيث:

- تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.<sup>1</sup>
- يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه\* شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة.<sup>2</sup>
- تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول على السلع و الخدمات من أجل القيام بمهامها و واجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين.<sup>3</sup>

ومن كل التعاريف السابقة نجد أن النفقة العامة أو العمومية هي: مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد أجهزتها قصد إشباع حاجة عامة.

وعليه فإن النفقة العامة ينبغي أن تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية:

- كونها مبلغا نقديا.
- تصدر من الدولة.
- قصد اشباع حاجة عامة.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 65.

\* الانفاق لغة مصدر: أنفق، يقال أنفق الرجل ماله إذا أنفده وأفناه. والإنفاق هو بذل المال ونحوه.

<sup>2</sup> غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص 187 .

<sup>3</sup> محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الأردن، 1998، ص 267 .

ثانياً- خصائص النفقات العامة: للنفقة العامة خصائص ثلاثة، نذكرها مرتبة كالاتي:

### 1- خاصية "النقدية":

تتخذ النفقة العامة طابعاً نقدياً يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها للحصول على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والخدمات التي تحتاجها للقيام بأنشطتها، كدفع رواتب وأجور الموظفين سواء مدنيين أو عسكريين ودفع جميع مستحقاتها، ولكن لا تدفعها الدولة بصورة عينية، كتقديم خدمات مقابل ذلك. ويمكن القول أن الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها إجبارياً وبدون مقابل مثل السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية، مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها، لا يدخل في إطار النفقات العامة.<sup>1</sup>

### 2- خاصية "الشخص القائم بالإنفاق":

العنصر الثاني من العناصر المحددة لكون النفقة عامة أم لا هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها، أي يجب على القائم بصفة المنفق العمومي أن يتمتع بالشخصية المعنوية العمومية. وعلى هذا فلا تُعدّ من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أيّ من الشخصيات الخاصة، سواء كانت طبيعية أو معنوية وسواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة عامة أو خاصة، وعلى هذا فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تُعدّ من النفقات العامة.<sup>2</sup> وأصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي حيث اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الانفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، بينما يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.

### 3- خاصية "هدف النفقة العامة":

لا يكفي أن يتحقق الركبان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.<sup>3</sup> تجد هذه الخاصية مبررها في أمرين اثنين:<sup>4</sup>

أولهما: ان المبرر الوحيد للنفقات العامة يتمثل في الحاجات العامة التي تتحمل الدولة أو أحد نوابها القانونيون إشباعها.

ثانيهما: إن كان الانفاق يهدف الى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

<sup>1</sup> شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 193.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدر الجامعية، بيروت، 1981، ص ص: 400-401.

<sup>3</sup> حيازة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 63.

<sup>4</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الثانية، سنة 2005، ص:

## ثالثا- صور النفقات العامة وأشكالها:

لنفقات العامة صور متعددة ومختلفة من أهمها:<sup>1</sup>

## 1- الاجور والمرتبات والدفوعات التقاعدية:

تعرف الاجور والرواتب والمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمن للخدمات التي يقدمونها، حيث تراعي الدولة أسسا معينة عند تحديد هذه المرتبات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- تحديد الرواتب والاجور في ضوء تكاليف المعيشة.
  - مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني.
  - تحديد الرواتب والاجور بصورة مناسبة وذلك لضمان عدم منافسة المؤسسات الخاصة في الحصول على خدمات العاملين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة.
  - الاخذ بعين الاعتبار مستوى الاجور والرواتب والمستوى المعيشي السائد في البلدان المجاورة خاصة وأن بعض الدول تقدم إمتيازات لأصحاب الشهادات والاختصاصات النادرة.
  - تنظم الرواتب والاجور بموجب قانون عام والذي يعرف ب"قانون الوظيف العمومي" لتنظيم رواتب الموظفين وشروط الترقية بحيث تصبح هذه الامور معروفة لدى الجميع.
- ومن صور النفقات العامة منح التقاعد وهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الافراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتحيلهم الدولة إلى التقاعد.

## 2- المشتريات وتنفيذ الاشغال العامة:

ونعني بالمشتريات أسعار السلع والخدمات والمعدات والمستلزمات التي تقوم الدولة بشرائها لإشباع الحاجة العامة. حيث قد تكون السلطة التي تقوم بعملية الاشراف على الشراء سلطة مركزية أو سلطات لا مركزية حسب السلع والخدمات المطلوبة.

أما تنفيذ الاشغال العامة فتكون عن طريق المقاولين بعد الاعلان عن المناقصات بشروط معينة، يقدم الراغبون بتقديم عروضهم وتبرم الصفقة مع المستوفي لشروط العقد لإنجاز مشروع ما. وفي حالات خاصة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين لضمان سرية بعض الاشغال أو الاستشارات.

## 3- الاعانات:

تعتبر المنح والاعانات نوعا من الانفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله سلعة أو خدمة، وتقسم الاعانات إلى:

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة الاولى، عمان ، 2007، ص ص: 49-51.

أ- إعانات داخلية وطنية: وهي مبالغ نقدية تمنحها الدولة إلى الاشخاص ماديين أو معنويين كانوا، لمساعدتها على القيام بالضروريات، ونجد منها:

- الاعانات الاقتصادية: وهي إعانات تدفعها الدولة الى بعض المؤسسات الصناعية الاساسية تشجيعا للصناعة الوطنية ودعمها، تقوية لها أمام المنافسة الاجنبية، أو تدعيما وتخفيضا لسعر البيع للمستهلك أو لتشجيع نشاط مهني في منطقة معينة.
- الاعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تقدمها الدولة الى المنظمات والهيئات والافراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية، مثل منح البطالة، واعانات دور العجزة... الخ

ب- المنح والاعانات الدولية: تتخذ الاعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة ببرنامج أو مشروع معين كبرنامج محو الامية، أو برامج الحفاظ على البيئة... الخ. وقد تكون المعونة الخارجية في أغلبها مشروطة بشروط معينة، وقد لا تكون كالإعانات المقدمة للدول الصديقة أو الشقيقة.

#### 4- أقسام الدين العام وفوائده:

تعتبر القروض العامة عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، لما تتطلبه من سداد فوائد سنوية وتسديد المبلغ الاصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام، ومن الاهمية بمكان أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكنها من عبء ديونها العامة المختلفة، وذلك بتخصيص الموارد المالية اللازمة لخدمتها.

#### المطلب الثاني: آثار النفقات العامة

كان ولا بد أن تكون للنفقات العامة التي تقدمها الدولة لمختلف الاشخاص والشرائح في المجتمع أثارا\* متعددة ومختلفة، فهدف النفقات العامة هو تحقيق النفع العام بتحقيق آثار مرغوبة وهذا ما يعرف بالمالية الوظيفية، ومنه اشتقت النفقات الوظيفية ويقصد بها تلك النفقات العامة التي يتم تخطيطها وتحديد نوعها ومجالها وحجمها وتوقيتها وفقا للآثار الاقتصادية الناتجة عنها لكي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.<sup>1</sup> وتختلف هذه الآثار والنتائج تبعا لاختلاف مجال التأثير بالإنفاق وكذا كمية وزمن هذا الإنفاق، وستتناول هذه الآثار من ناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، والتي نذكرها مختصرة كالآتي:

#### أولاً- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تتمثل فيما يلي:

1- آثار النفقات العامة على الناتج الوطني: و هو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه، حيث يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من حيث:<sup>2</sup>

\* انطلاقا من مفهوم النفقات الوظيفية يمكننا أن نؤكد مدى تلازم وتطابق الاهداف المخطط لها أولا مع الآثار المرجوة في الاخير، وعليه فأهداف النفقات العامة هي نفسها آثار النفقات العامة على المشهور. ومن هنا تجنبنا ذكر أهداف النفقات العامة في مطلب خاص واكتفينا بالآثار.

<sup>1</sup> حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2004، ص62.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004/2005، ص 196.

- أن النفقات يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، من خلال التكوين، التأطير، التعليم،... مما يرفع من انتاجية العامل وبالتالي الإنتاج الوطني.
- زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق إستثماري، مما يخلق أثرا إيجابيا على الناتج الوطني.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، فمن خلال كمية ونوعية النفقات التي يتوقف تأثيرها على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان هذا الأخير يتسم بدرجة عالية من المرونة فإن الأثر يكون إيجابيا، والعكس صحيح أيضا.
- كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات ومعدات، مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة، وهذا ما يعرف بـ "أثر معجل الاستثمار" والذي يطلق عليه "الاستثمار المولد".\*\*

## 2- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل:

- تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع أو إعادة توزيع المداحيل على كافة الافراد، وذلك برفع المداحيل المنخفضة، من خلال المرحلتين التاليتين:
- التوزيع الأولي للدخل: أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به.
  - التوزيع النهائي للدخل: أي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.
- وتظهر آثار النفقات العامة على الدخل كما يلي:
- تؤثر النفقات العامة على التوزيع الأولي للدخل الوطني من خلال التأثير على الأجور والرواتب وباقي عوائد عناصر الانتاج.<sup>1</sup>
  - استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات المقتصرة عليهم، كإعانات البطالة والمستشفيات العامة...<sup>2</sup>، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي الى زيادة المداحيل الحقيقية للمستفيدين منها.

## 3- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك كما يلي:

- بطريقة مباشرة من خلال قيامها بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس و الأدوية للقطاع العسكري مثلا وبذلك ترفع من الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات إستهلاكية كالدفاع، الأمن والتعليم ... وغيرها.<sup>3</sup>

\*\* للمزيد عن اثر مضاعف الاستهلاك وأثر مضاعف الاستثمار انظر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع، ص197.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع، ص198.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص40.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 196.

- أو بطريقة غير مباشرة من خلال المداخيل والرواتب والاعانات... الخ المقدمة للأفراد أو المؤسسات مما يؤدي بهم الى استهلاك وانفاق غالبية هذه المداخيل.<sup>1</sup> وبذلك يرتفع الاستهلاك الوطني.
- توجيه الاستهلاك إما بزيادته من خلال تخفيض أسعار بعض السلع أو الخدمات، أو بمنح إعانات للمؤسسات الانتاجية، كما أن السلطات قد توجه الاستهلاك عن طريق الضرائب.
- على زيادة نسبة استهلاك منتج ما، مما يؤدي الى زيادة تشغيل عدد من العمال في المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات التي ارتفع عليها الطلب من خلال ما يعرف بـ"أثر مضاعف الاستهلاك" ويطلق عليه "الاستهلاك المولد".<sup>2</sup>

#### 4- آثار النفقات العامة على الادخار:

إن زيادة مداخيل الأفراد والمؤسسات سواء زيادة طبيعية نتيجةً لنشاطهم الاقتصادي أو المهني، أو زيادةً مساعِدةً عن طريق الاعانات أو التبرعات وكل ما ليس له علاقة بالنشاط العادي الطبيعي، سيساهم في زيادة ادخارهم، إذن هناك علاقة طردية بين الدخل والادخار، حيث تؤثر زيادة النفقات على زيادة المداخيل وبالتالي يرتفع مستوى الادخار الفردي ومنه الاجمالي الوطني.

#### 5- آثار النفقات العامة على الاسعار المحلية:

تحدد آثار النفقات العامة على الأسعار المحلية من خلال:

- قيام الدولة بتدعيم بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية سواء بهدف الحفاظ على وجود هذه السلع والخدمات في السوق وضمان عدم اختفائها وما ينجر على ذلك من مضاربات وارتفاع أسعارها، وعندها لا يتمكن الفقراء أو محدودي الدخل في المجتمع من الحصول عليها.
- قيام الدولة بمنح إعانات نقدية للمؤسسات الانتاجية بغية بيع سعر منتج ما بالسعر الذي تحدده الدولة حفاظاً على القدرة الشرائية للسكان، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة.

#### 6- آثار النفقات العامة على التشغيل (أو البطالة):

- نعلم ان الشغل هو قيام الفرد بامتهان أو عمل مهنة أو شغل ما، وعكسه البطالة أين يكون الفرد لا يمارس أي نشاط أو مهنة أو عمل وهو قادر ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، وعليه ونحن نبين آثار الانفاق على التشغيل يقابلها عكسا آثاره على البطالة، من خلال ما يلي:
- تدخل الدولة بسياساتها الإنفاقية وتقديمها مساعدات للمؤسسات والشركات قد يؤدي بها إلى توظيف عدد من العمال، وفي الحالات المتأزمة يعتبر تقدم مساعدات ومنح للمؤسسات التي أفلست أو قاربت على الافلاس حاجزا للحيلولة دون تسريح العمال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سابق، ص98.

<sup>2</sup> محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص29.

<sup>3</sup> محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مرجع سابق، ص29 (بتصرف).

- برامج الحكومة التي تهدف الى تحقيق الإنعاش الاقتصادي وتم الوصول الى التنمية، من خلال برامج دعم الشباب وتقديم مساعدات مالية لخلق فضاءات عمل كمؤسسات صغيرة ومتوسطة على المدى القريب أو البعيد، والبرامج الإنعاشية والإئتمانية في الجزائر دليل على ذلك.

#### 7- آثار النفقات العامة على ميزان المدفوعات:

يعرف عجز الميزانية (أو العجز الموازي) الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي والمتسبب لعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بـ "ظاهرة العجز التوأم"، التي تمت صياغتها من طرف *CRIPPS* و *GODLY* في منتصف سنوات السبعينات في بريطانيا.

وتختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل آلية هذه الظاهرة، إلا أن التحليل الأكثر قوة هو التحليل النيوكينزي لـ "مندل فليمغ"، الذي أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الامر الذي يسمح بدخول رؤوس الاموال مما يؤدي الى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية، الامر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري. هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية انتقال رؤوس الأموال، هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية. اي الطلب عليها. الامر الذي يزيد من العجز الموازي.<sup>1</sup> مما سبق نلاحظ مدى تأثير الانفاق الحكومي على العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الاجنبية، أو عند انخفاض الطلب على السلع المحلية.

**8- آثار النفقات العامة على النمو الاقتصادي:** يظهر الأثر الإيجابي للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الانفاق العام الاستثماري مما يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي والذي يؤدي بدوره الى زيادة معدل النمو، ويقع العكس في حالة تخفيض أو انخفاض الانفاق العام الاستثماري.<sup>2</sup>

#### ثانيا- الآثار الاجتماعية للنفقات العامة:

تلعب سياسة الانفاق العام دورا مهما في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الانتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي للبلد، فالنفقات التي تصرف على الصحة والتعليم ينجم عنها رفع المستوى الصحي والتعليمي للسكان وبالتالي تحسن مستواهم المعيشي، كما أن ذلك يساعد الافراد على الخروج من دائرة الفقر والمحافظة على أبدانهم وعقولهم وتحقيق الرفاهية في المجتمع، كل هذا يصب في قالب التنمية الاجتماعية للأفراد من خلال أداة الانفاق العام التي من أركانها تحقيق النفع العام مع التأكيد على انتشار الخدمة بكل عدالة وبالأخص للمحتاجين منهم.

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص 199. (بتصرف)

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص: 199-200.



ولعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية: التعليم والصحة والاسكان والنقل... وغيرها من المرافق المتعددة، والتي أطلق عليها الاقتصاديون "تكوين رأس المال الانساني" وتعرف كذلك بـ"التنمية البشرية"، بالإضافة الى الاعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للطبقات الفقيرة بهدف رفع مستواهم المعيشي وإعادة توزيع المداخل من خلال ما يعرف بـ"التأمين الاجتماعي"<sup>1</sup>. وعليه يمكن التطرق للأثار الاجتماعية للنفقات العامة من خلال ما سبق على النحو التالي:

### 1- آثار النفقات العامة على التعليم:

يعتبر التعليم مهما جدا في العملية الانتاجية التي من مقوماتها أن يكون الفرد على قدر كبير من المهارة والخبرة والتدريب، حيث يرفع التعليم ثقافة الفرد ويزيد في درجة كفاءته ويوسع من معارفه وقدراته العقلية.<sup>2</sup> لذلك عملت الدول على توفير التعليم بالجان خاصة في مراحلها الأولى فشيدت المدارس وأمدتها بالخدمات والمرافق، ووفرت الكفاءات المختلفة من مدرسين وأساتذة وإداريين وفنيين وغيرهم.

وفي سنة 1929 قام السوفيياتي ستروملين (*Stromline*) بدراسة مسحية حول تأثير التعليم على زيادة إنتاجية العمال، فوجد أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي: السن، مدة الخدمة والتعليم، فقال أنه ينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري. وتوصل ستروملين إلى أن العائد الاقتصادي من التعليم يعادل 37 مرة قيمة الإنفاق، وأن الدولة تحصل على رأس المال المستثمر في التعليم وفوائده خلال السنة والنصف الأولى من ممارسة العامل لعمله. وبذلك أصبح ستروملين هو أول شخص يوضح علميا العلاقة بين التنمية والتعليم.<sup>3</sup>

### 2- آثار النفقات العامة على الصحة:

تعتبر الرعاية الصحية حقا رئيسا من حقوق الافراد، كون الانسان مصدر العمل والانتاج وهو العامل الأول في الاقتصاد، وتشمل الرعاية الصحية الوقاية من المرض، نشر الوعي الصحي، تصحيح البيئة ومحاربة ما يفسدها، توفير الغذاء والماء الصحيين، التصدي للأوبئة والامراض... الخ، وعليه ينبغي على الدولة توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة فعالة ذات أهداف واضحة ومحددة بخطط مسبقا. وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدول الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفما: فمن الناحية الكمية تساعد الرعاية الصحية على توفير نسبة الوفيات خاصة بين الاطفال والامهات، وهذا من شأنه أن يزيد في أعداد السكان، فتزداد بذلك القوة البشرية القادرة على العمل والانتاج، ومن الناحية الكيفية تساعد الرعاية الصحية على القضاء على الامراض المتعددة، وكذا

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 269.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، نفس المرجع، ص 270.

<sup>3</sup> جمال حريري، قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012، ص 123.

أمراض سوء التغذية التي تضعف حيوية الأفراد وتجعل الحياة عبئا ثقيلا عليهم، ففتحسن صحة الافراد وتزداد مقدرتهم على العمل وبذلك يرتفع معدل إنتاج المجتمع.<sup>1</sup>

### 3- آثار النفقات العامة على الاسكان:

لقد أقرت منظمة الامم المتحدة بأن المأوى حق من حقوق الانسان وأصبح معترف به دوليا عام 1948، حيث نصت المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ما يلي: "لكل إنسان الحق في مستوى معيشي كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية".<sup>2</sup> وتشير البيانات أن مخصصات الاسكان ضمن الانفاق الحكومي تتراوح في معظم البلدان العربية بين 2% و 4%.<sup>3</sup>

فإلى جانب أن المسكن يمثل حاجة أساسية من حاجات الانسان، فإن هناك صلة وثيقة بين المسكن المناسب وبين ارتفاع الكفاية الانتاجية، فكلما كان المسكن مناسباً وصحياً ومتوفراً على وسائل الراحة والعيش الضروري والرغيد كلما قلت الاصابة بالأمراض\_وقل الطلب على الخدمات الصحية التي تمولها الدولة وبالتالي تنخفض تكاليفها ونفقاتها\_، وزادت قدرة الافراد على العمل والاهتمام به.<sup>4</sup>

### 4- آثار النفقات العامة على الفقر:

إن موضوع محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية كان ولا يزال محل اهتمام مختلف المفكرين عبر كل الدول، ولقد تعددت وجوه الفقر، فنلاحظ أنه بدلا من أن يذهب الدخل الوطني إلى الإستثمار والتنمية يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة، كما تزداد الديون والقروض لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية وما ينجر عن ذلك من تبعات مالية أو إقتصادية أو حتى سياسية أو عسكرية، كما قد يحدث عجزا هيكليا في الموازنة بسبب ضآلة حجم وقيمة الصادرات و بالمقابل زيادة قيمة الواردات. وقد ينشغل الفقراء بسد جوعتهم عن العلم والثقافة، كما قد يجرمون أبناءهم عن ذلك حيث يشغلونهم بالأعمال اليدوية والزراعية والرعية مما يساعد على انتشار الأمية. ولا ننسى أن كثرة الامراض من أسباب الفقر\_المادي والمعرفي\_ والتي تعود في مجملها الى سوء التغذية ويعود تأثيرها على الإنسان بالموت أو الإنهاك، أو إلى عدم وجود الأدوية التي لا يحصل عليها الفقراء لسبب أو لآخر. ولا ننسى أن من آثار الفقر أيضا إرتفاع معدل الوفيات حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بملقحة محكمة بالفقر. كما أن صحة المواليد مرهونة بصحة الوالدين وخلوهما من الأمراض الوراثية المعدية، ومرهونة أيضا بالتغذية الجيدة وبالبيئة الحسنة. وتعاني الشعوب الفقيرة من نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما، إضافة الى نقص الخدمات الأساسية من المياه الصالحة

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص: 276-278 (بتصرف).

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من موقع: [www.un.org/ar](http://www.un.org/ar) يوم: 2012/12/12.

<sup>3</sup> عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص185.

<sup>4</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، نفس المرجع، ص 282 (بتصرف).

للشرب وقنوات الصرف الصحي... كل هذه النتائج وغيرها تعتبر من آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

وتتجلى آثار النفقات الحكومية عند محاربة الفقر في مختلف السياسات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة من خلال استهداف الفقر بصفة مباشرة من خلال: توظيف العاطلين، الاعانات والمنح للمحتاجين والمسنين والبطالين، تدعيم الشباب عن طريق مختلف برامج التشغيل... الخ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق العلم ونشر المعرفة ومحاربة الجهل، وتحسين المستويات الصحية والتعليمية، وتوفير الخدمات الضرورية والمساعدة على الراحة كالمساكن والمرافق العامة.

---

<sup>1</sup> علي محي الدين القره داغي، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان، 2006، ص ص: 253-259. (بتصرف)

## المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد لاحظ الباحثون والمتخصصون في مجال المالية العامة أن كل الدول وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية وفلسفتها الاجتماعية، تميز ماليتها ظاهرة تتمثل في تزايد نفقاتها من سنة لأخرى وتبقى نسب الزيادة مختلفة، حيث انصب اهتمام الاقتصاديين على دراسة هذه الظاهرة محاولين تفسيرها وتبريرها كل حسب رأيه وفكره وعصره.

وستتناول هذه الظاهرة في هذا المبحث من خلال أربعة مطالب، ففي المطلب الأول سنتطرق الى ظاهرة تزايد النفقات العامة مع ذكر الأسباب التي تمكن الاقتصاديون من حصرها لذلك، ثم نحاول جمع مختلف تفسيرات هذه الظاهرة من خلال عدة مفكرين في المطلب الثاني، وسنخصص المطلب الثالث لأهم سياسة تمكن الحكومات من مواجهة أو معالجة هذه الظاهرة وتجنب أثارها السلبية وهي سياسة ترشيد النفقات العامة وذلك في الفكر الاقتصادي المعاصر، وسنعرج على ترشيد الإنفاق العام ايضا في الفكر الاقتصادي الاسلامي في المطلب الرابع من خلال مفهومه لهذه السياسة وكذا مبادئ وقواعد تحقيق الترشيح في الإنفاق العام، بالإضافة الى آلية ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الاسلامي.

## المطلب الأول: زيادة النفقات العامة و أسبابها

أصبحت ظاهرة زيادة النفقات العامة من أكثر الظواهر بروزا في المالية الحديثة، وذلك بعد التطور الذي لحق بدور الدولة.

وأول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر *A. Wagner*، حين تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في الدول الأوربية،<sup>1</sup> وأصدر على إثرها سنة 1892 قانونا يحمل اسمه " قانون فاجنر"، يربط تزايد النشاط الاقتصادي للدولة بنمو نفقاتها العامة، ويتلخص هذا القانون في أنه: " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي".<sup>2</sup>

وتختلف أحجام النفقات العامة للدول لعدة أسباب ترجع في مجملها الى محددات تتخذها الدول مقاييس لبرمجة وتنفيذ نفقاتها العامة وفق ميزانية الدولة، كما تختلف نسب الزيادة في أحجام تلك النفقات، والجدول التالي يبين تزايد النفقات العامة في مجموعة من دول العالم العربي كما يلي:

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص: 103 - 104.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 76.

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

الحول 2-1: تزايد النفقات العامة في بعض الدول العربية للفترة (1999-2007)

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	العربية
الأردن	6,396.0	5,456.0	4,935.0	4,402.0	3,901.0	3,276.0	3,153.0	3,084.7	2,831.4	2,898.5	2,748.2	
الإمارات	41,473.0	34,918.0	28,436.0	26,215.0	24,897.0	23,585.0	25,993.0	22,890.5	20,221.9	19,460.6	17,533.3	
البحرين	5,822.0	4,902.0	4,164.0	3,538.0	3,603.0	2,559.0	2,760.0	2,709.3	2,193.4	1,783.8	2,141.8	
تونس	11,292.0	9,912.0	9,291.0	9,374.0	8,802.0	7,529.0	6,511.0	6,084.4	6,315.9	6,081.6	5,509.6	
الجزائر	46,782.0	34,265.0	29,798.0	24,890.0	19,848.0	19,987.0	17,272.0	15,650.5	14,515.6	15,034.7	13,656.3	
السعودية	118,296.0	104,886.0	92,393.0	76,053.0	68,533.0	62,267.0	68,037.0	60,405.9	49,024.3	50,750.0	59,084.6	
السودان	11,703.0	8,407.0	5,739.0	4,274.0	2,822.0	8,893.0	1,619.0	1,365.1	941.4	740.5	767.5	
سورية	11,041.0	9,652.0	8,161.0	7,850.0	7,249.0	6,405.0	6,690.0	5,765.2	5,273.7	4,816.3	4,704.2	
عمان	14,032.0	12,838.0	10,943.0	9,909.0	8,294.0	7,645.0	7,437.0	6,908.0	5,901.2	5,777.9	6,000.8	
قطر	22,503.0	18,202.0	13,965.0	9,782.0	7,422.0	6,443.0	5,633.0	5,575.3	4,841.2	4,697.5	4,971.7	
الكويت	35,607.0	23,500.0	21,479.0	18,602.0	16,319.0	15,470.0	10,400.0	13,071.3	13,273.5	13,050.9	12,819.0	
لبنان	9,061.0	8,277.0	6,868.0	7,148.0	7,159.0	6,855.0	6,083.0	7,251.0	5,911.3	5,531.4	6,320.2	
مصر	41,119.0	35,051.0	27,017.0	23,979.0	25,844.0	26,254.0	26,091.0	25,440.3	23,562.6	31,195.2	29,976.4	
المغرب	20,599.0	17,819.0	18,133.0	14,717.0	13,089.0	10,541.0	12,192.0	10,499.0	10,557.7	10,109.7	9,085.3	
موريتانيا	845.0	764.0	626.0	564.0	588.0	418.0	282.0	237.8	240.4	249.6	246.7	
المجموع	429,829.5	352,329.8	304,413.8	259,229.0	227,854.8	218,093.7	217,283.0	200,752.7	178,950.8	185,683.8	191,733.8	

المصدر: صندوق النقد العربي، إحصائيات المؤشرات الاقتصادية - المالية العامة، مجموع النفقات الحكومية في موازنات الدول العربية، إحصائيات منشورة في موقع: <http://www.amf.org.ae> يوم 2013/03/15.

وهناك أسبابا عدة لتفسير هذه الظاهرة، والتي بينها علماء المالية العامة فيما يلي:

#### أولاً- الأسباب الظاهرية:

يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لتزايد النفقات العامة، زيادة وتصاعد النفقات العامة عددياً دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة.<sup>1</sup> والتي يمكن إرجاعها الى:

**1- انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار):** يقصد بانخفاض قيمة النقود: "انخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع و الخدمات و هو ما يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار" الذي يعبر عنه بالتضخم. حيث تدفع الدولة عدداً من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل الحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات، فالزيادة في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية.<sup>2</sup>

**2- اختلاف طرق المحاسبة أو أساليب وآليات وضع الميزانيات:** كانت الميزانية في السابق تقوم على أساس الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية الا صافي الحساب، أي بمعنى أن يخصم من الإيرادات تكاليف جبايتها، أما الآن فإن الميزانيات العامة تسجل فيها جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة، مما أدى الى تضخم رقم النفقات العامة رغم انه لم تحدث أي زيادة حقيقية في هذه النفقات، كما أن اختلاف الفن الاحصائي \_ كالطريقة والوسيلة والوقت \_ المتبع بين سنة وأخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية رقمية عديدة في النفقات العامة.<sup>3</sup>

**3- اتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع رقعة الدولة وانضمام إقليم لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الاقاليم الجديدة وتعد هذه الزيادة ظاهرة رقمية، لأنها لم تؤد الى زيادة نصيب الفرد منها.<sup>4</sup>

**4- زيادة عدد السكان:** تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر سبباً لزيادة النفقات العامة ولذلك لمواجهة الاعباء الجديدة في ميادين مختلفة (الصحة، التعليم، السكن، الإعانات...)، فزيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم بهدف الرعاية الصحية والغذائية والتعليمية... الخ، كما أن ارتفاع من لهم الحق في التقاعد يرغم السلطات على تخصيص مبالغ التقاعد مثلاً، مما يزيد من حجم النفقات. وعلى هذا فإن زيادة نسبة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني، يعني أن زيادة حجم النفقات العامة ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص: 62-63.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 80.

<sup>4</sup> خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 85.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 184.

ثانيا- الاسباب الحقيقية:

يقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الاسباب التي تؤدي الى زيادة رقم النفقات العامة نتيجة زيادة عدد الحاجات العامة التي تتولى الدولة إشباعها مع ثبات مساحة الدولة وعدد سكانها، أي أن الزيادة شملت كمية المنافع العامة المقدمة للأفراد.<sup>1</sup> وتعود هذه الزيادة الحقيقية إلى الاسباب التالية الذكر:

1- الأسباب الاقتصادية:

تأخذ الأسباب الاقتصادية المتسببة في زيادة النفقات العامة مظاهر عدة نذكر منها:

- زيادة الثروة: مما هو جدير بالذكر أن زيادة الإيرادات بصفة عامة يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وبالتالي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة نظرا للفسحة المالية.<sup>2</sup>
- التوسع في إنشاء المشاريع العامة: إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة يتمثل في توسيع الدولة للقيام بالاستثمارات العمومية التي كانت فيما مضى حكرا على القطاع الخاص كمشاريع المياه والكهرباء والمواصلات بمختلف أشكالها، مما يؤدي أيضا إلى زيادة أعداد الموظفين والعمال فيزيد تبعا لذلك حجم الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة.<sup>3</sup>
- منح إعانات للمؤسسات والشركات الوطنية: وذلك حتى تستطيع هذه الاخيرة منافسة المنتجات الأجنبية، كما يمكن للدولة أن تمنحها إياها بغية المقاومة والصمود أمام تلك المنتجات في الاسواق الوطنية، أو لتغطية عجزها في حالات خاصة.<sup>4</sup>
- معالجة آثار الدورات الاقتصادية: تزداد إيرادات الدولة في أوقات الرخاء مما يمكنها من زيادة نفقاتها، على عكس أوقات الكساد أين تقل نفقات الدولة لكن بدرجة ونسبة معينة.<sup>5</sup>

2- الأسباب الاجتماعية: والتي ترجع إلى:<sup>6</sup>

- الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية: يكون سببا ضروريا لتزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، خدمات النقل، الاتصالات، الماء الغاز، الكهرباء، الأمن... الخ
- إلى جانب ذلك كله واجهت الدولة نموا في الوعي الاجتماعي للسكان كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، فازدادت مطالبة المواطنين بحقوقهم كالتأمين ضد: البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، مما ترتب على ذلك زيادة الأقساط المخصصة لذلك من النفقات العامة.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 83.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، مرجع سابق، ص 66 (بتصرف).

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 167.

<sup>4</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 187.

<sup>5</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، نفس المرجع، ص 187.

<sup>6</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 110.

### 3- الأسباب الادارية: وذلك من خلال العاملين التاليين:<sup>1</sup>

- أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الاداري وزيادة العمال والمستخدمين وما يقابله من أجور ورواتب، رافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات المادية والخدمات واللوازم الادارية، وهذا التوسع بدوره أن يرفع في حجم النفقات الادارية.
- أضف الى ذلك سوء التنظيم الاداري والبيروقراطية وارتفاع عدد العاملين دون ضرورة لذلك، مما يدعو الى زيادة الاجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة من طرف الدولة، وهو ما يطلق عليه قانون بركنسون\*.

### 4- الأسباب المالية: لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية محضة، منها:<sup>2</sup>

- وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لباي معين.
- سهولة حصول الدولة على القروض الخاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العمومية.
- خروج الدولة عن بعض قواعد المالية التقليدية كقاعدة وحدة الميزانية، مما يسمح بتخصيص اعتمادات جديدة مهما بلغ حجمها.

### 5- الأسباب السياسية: تتمثل الاسباب السياسية فيما يلي:<sup>3</sup>

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والافكار الاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه افرادها.
- تعدد الاحزاب السياسية: مما يرغم على الحكومة تمويلها اثناء حملتها الانتخابية، وكذا تنفيذ البرامج الانتخابية بعد فوزها لكسب الرأي العام.
- إنتشار الفساد واللاأخلاق بين الحكام والمسؤولين: فاستغلال النفوذ، والرشوة ونهب المال العام وغيرها، كلها عوامل تقلل من مردودية الاموال العامة وتؤدي إلى استنزافها، مما يرغم الدولة على زيادة النفقات لسد الثغرات المالية دون فائدة على المجتمع وسكانه.
- العلاقات الدولية: وما يترتب عليه من تمثيلات سياسية خارج الوطن، وكذا المشاركة في الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية، وذلك مما يزيد من الانفاق عليها.
- المنح والمساعدات والقروض: إن التعاون والتضامن الدولي يلزم على الدولة تخصيص إعانات نقدية وعينية للدول إن حدث وأن احتاجت لذلك.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 82.

\* قد يخلط الامر مع ما يسمى بمرض باركنسون في الطب، والذي يصنف كخلل ضمن مجموعة اضطرابات النظام الحركي، التي تنتج بسبب حسارة خلايا الدماغ المنتجة للدوبامين، وينجم عن ذلك هزة أو رجفة في اليد، الذراع، الساق، الفك، والوجه.. الخ. غير الامر في الاقتصاد غير ذلك تماما فهو يتعلق بزيادة النفقات العامة تحت عامل سوء التنظيم الاداري والبيروقراطية.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص 48.

<sup>3</sup> خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص: 90-91.



6- الأسباب العسكرية: إن تكرار الحروب وما تخلفه من مآسي ودمار ترتب عليها تعويضات لمنكوبي هذه الحروب ومعاشات التقاعد لمقعدي الحروب أو الأرامل من جهة، كما يتطلب بعد الحرب إعادة إعمار البلاد أضف الى ذلك عامل الخوف من الحروب والاستعداد لها قد يستلزم فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الدائمة وتسليحها وزيادة التسابق نحو التسلح بين الدول وإنتاج الأسلحة وإبدال القديم منها بما هو مستحدث،<sup>1</sup> وذات تكلفة مرتفعة، كما أن انتشار الاستراتيجيات المتطورة للدفاع واتباع الدول سياسة التحالفات العسكرية يتطلب نفقات ضخمة.

الجدول 2-2: أسباب زيادة النفقات العامة

أسباب حقيقية	أسباب ظاهرية
1- الأسباب الاقتصادية.	1- انخفاض قيمة النقود (ارتفاع / الأسعار).
2- الأسباب الاجتماعية.	2- اختلاف طرق المحاسبة أو اساليب وآليات وضع الميزانيات.
3- الأسباب الادارية.	3- اتساع اقليم الدولة.
4- الأسباب المالية.	4- زيادة عدد السكان.
5- الأسباب السياسية.	
6- الأسباب العسكرية.	

المصدر: الجدول من إعداد الطالب.

### المطلب الثاني: تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد لفتت ظاهرة تزايد النفقات العامة \_والتي لازمت جل اقتصاديات الدول\_ انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير هذه الظاهرة وإعطاء تبريرات إقتصادية لها، ولقد برز من بين هؤلاء الاقتصادي الألماني "Adolphe Wagner" سنة 1892 الذي يعتبر أول من تكلم عن هذه الظاهرة وقدم على إثرها تفسيراً آنذاك، ثم تلتها دراسة من قبل الاقتصاديين "Peacock and Wiseman" من لندن سنة 1961، ثم تلتها العديد من التفسيرات والتحليلات لهذه الظاهرة، والتي نذكرها فيما يلي:

#### أولاً- تفسير "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات:

لقد عايش فاجنر ذروة الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، واعتماداً على الظروف الاقتصادية خاصة الصناعية منها فقد اعتبر أن عملية التصنيع سوف لن تؤدي إلا إلى توجه الدولة نحو زيادة إنفاقها على الصناعة، ويمكن ارجاع هذه الظاهرة حسب فاجنر إلى الاسباب التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فاطمة السويسي، المالية العامة: موازنة-ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص ص: 59-60.

<sup>2</sup> حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر - شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، سنة 2002، ص 136.

- 1- الوظيفة الانتاجية: التي تتطلب من الدولة التوسع في وظائفها الادارية والرقابية وتطور العديد من العلاقات بين مختلف المتعاملين في الاقتصاد، وهذا ما يزيد من نفقاتها العامة.
- 2- التزام الدولة بالانفاق على " الاحتكارات الطبيعية" وهي مشاريع أو مؤسسات أو خدمات تُقيمها الدولة لغرض منع القطاع الخاص من الاستثمار فيها، لعدة أسباب أهمها: الاسباب الاجتماعية والاسباب السيادية.
- 3- النمو الاقتصادي: الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على بعض السلع والخدمات كالتعليم والخدمات الثقافية والترفيهية، فتجد الدولة مرغمة على توفير وخلق هذه المطلوبات، وعندها تقوم بالانفاق في سبيل ايجادها وتوفيرها.

وقد صاغ فاجنر قانون تزايد النفقات في شكل علاقة رياضية يمكن تقديمها على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\frac{G}{Y} = f\left(\frac{Y}{N}\right)$$

مع العلم أن:

$Y$ : الدخل الوطني.

$G$ : حجم النفقات العام.

$N$ : عدد السكان. لكن:  $\theta < \frac{dG}{dY}$ ، وتعني مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل المحلي أكبر من الواحد.

### ثانيا- تفسير "بيكوك و ويزمان" لظاهرة تزايد النفقات:

بعد دراسة أجريها كل من *Peacock and Wiseman* حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة (1890-1955) توصلنا الى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات، بسبب تأثيرها بالأحداث الاستثنائية للحربين العالميتين ومدى اهتمام الدولة بالإنفاق اللامحدود نسبيا على التسليح والمستلزمات الحربية العسكرية، ومفاد نظريتهما: "تزداد النفقات العامة بشكل فجائي وسرعان ما تعود لطبيعتها، هذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الازمة أين تكون قدرة الدولة كبيرة على التحصيل الضريبي، وهو الامر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية."<sup>2</sup>

### ثالثا- تفسير باركنسون لظاهرة تزايد النفقات "قانون باركنسون":

لاحظ المراقب المالي الانجليزي باركنسون سنة 1958 أن هناك ارتفاعا في تكاليف التوظيف، بسبب الميل إلى زيادة إنفاق الاموال على التشغيل، وذلك بسبب العدد المتزايد من الموظفين العموميين والذي يرجع لتوسع القطاع العام خاصة العمل الاداري لتشغيل الموظفين العاديين أو المؤهلين أو المسؤولين، ويعود ذلك إلى الرغبة في تحقيق ما أسند للدولة من مهام خدمة للصالح العام والرقى بالخدمات العمومية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص ص: 16-17.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، نفس المرجع، ص 17.

رابعاً- تفسير "لروا بوليه" لظاهرة تزايد النفقات:

يرجع لروا بوليو (Leroy-Beaulieu) تزايد النفقات العامة إلى ستة أسباب:<sup>1</sup> إثنان منهما حتميين ويتعلقان بالنظام الاقتصادي، والأربعة الباقية تتعلق بالنظام السياسي وترجع إلى عمل الحكومة. وأول سبب برأيه هو ارتفاع أثمان المنتجات وهو يقول أنه باستبعادنا من الميزانية نفقات الفوائد واستهلاك الدين العام لا يتبقى سوى شيئين: المرتبات والأجور.. الخ، ونفقات تنفيذ الاعمال أو شراء بعض المنتجات، ومقدار هذه النفقات يتبع طبعاً حركات الأثمان ومستوى الاسعار، إذ أنه من الواضح عند ارتفاع مستوى الأسعار (إما لازدياد طلب الاشياء النافعة بأسرع من ازدياد عرضها تبعاً لازدياد الثروة، وإما لأن المعادن النفيسة فقدت من قوتها الشرائية) يتوجب أن تزداد النفقات العامة بنسبة مماثلة، وعليه يجب زيادة مرتبات الموظفين وأجور العمال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوى معيشتهم. ويرى في زيادة اختصاصات الدولة أو نمو الخدمات التي تؤديها سبباً ثانياً من أسباب الزيادة، خاصة ما تعلق بزيادة الانفاق على التعليم والاشغال العامة.

أما الأسباب الأربعة الأخرى فهي زيادة الدين العام، ازدياد النفقات الحربية، زيادة الثروة مما يدفع الى الاسراف، وانتشار الديمقراطية الذي يؤدي إلى توسع الدولة في وظائفها والتخفيف من جمود الادارة.

خامساً- تفسير "جراستيانى" لظاهرة تزايد النفقات العامة:

يوافق *Graziani* على بعض آراء فاجنر ولوروا بوليو، لكنه اجتهد في كشف الاسباب البعيدة للظاهرة، وقد لاحظ تأثير زيادة عدد السكان وقال بأن تلك الزيادة تؤدي قطعاً إلى زيادة أثمان المنتجات الزراعية والمعدنية، وأنه يمكن تفادي هذا الميل إذا عورض لكنه لا يفقد أبداً كل تأثيره، ويبين أن التقدم البشري والإتقان يخففان من آثار القوة الإنتاجية المحدودة التي للأرض ولكن لا يلبث الحد أن يظهر مع كل زيادة متتالية في عدد السكان مما يترتب عليه ميل أثمان المنتجات الزراعية إلى الغلاء. ولما كانت المنتجات الزراعية عنصر ضروري لحياة الانسان وجب رفع الاجور لكي يظل مستوى معيشة الطبقة العاملة سليماً. وبذلك امتاز جراستيانى ببحثه في تأثير النمو السكاني على تزايد النفقات العامة حيث يرى بحق أن النمو السكاني يستلزم عدداً أكبر من الخدمات العامة وطرقاً فنية أحسن وأكثر إنتاجاً مما يستدعي إشباعاً أتم وأفضل ويسبب بدوره حاجات جماعية أقوى تستدعي نفقات أكبر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1948، ص ص: 18-19.

<sup>2</sup> محمد رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، نفس المرجع، ص 21-29.

سادسا- تفسير "جيز" لتزايد النفقات العامة:

يعزو جيز *Jèze* تزايد النفقات العامة إلى أمرين: تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، وتوسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة وعنايتها بما عناية أكبر. ويقول إننا إذا حللنا أسباب زيادة النفقات العامة لوجدنا أنها نوعان:<sup>1</sup>

1- أسباب الزيادة الظاهرية: وأهمها ضعف القوة الشرائية للنقود، إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة، التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة، وحلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة.

2- أسباب الزيادة الحقيقية: ويرى أنها تتمثل في خمسة أمور:

- أسباب عامة: أهمها نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين.
- أسباب مالية: كميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرة الإيرادات.
- أسباب إقتصادية.
- أسباب إجتماعية.
- أسباب سياسية.

<sup>1</sup> محمد رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، نفس المرجع، ص 30-32.

## المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة

قد تسبب كثرة إنفاق الدولة وتوسعها في ذلك إلى نتائج سلبية، خاصة على النفقات العامة من خلال إنفاقها أو حتى إفنائها عن آخرها كما حدث في كثير من الدول ومنها الجزائر سنوات الثمانينات. وذلك مما يرغم القائمين على الإنفاق ويجبرهم على تتبع خطط وأساليب وآليات لضبط وترشيد والحفاظ على المال العام.

## المطلب الأول: قواعد وحدود النفقات العامة

## أولاً- قواعد (أو ضوابط) النفقات العامة

حتى يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه إشباعاً للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم أمورا في غاية الأهمية، أول هذه الامور هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، و ثانيها هو أن يتم عن طريق أقصى قدر من الاقتصاد في النفقات، وثالثها هو موافقة السلطة التشريعية، إضافة الى ذلك فإنه يستوجب على القائم على الإنفاق العام أن يكون رشيدا وحسن التسيير بشرط أن تتسم هذه النفقات بمرونة متى استلزم الأمر ذلك خاصة في زمن الازمات والثورات. ويمكن أن نوجز هذه الضوابط والقواعد فيما يلي:

1- قاعدة المنفعة القصوى<sup>1</sup>: يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشملها الانفاق العام، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين.

وقاعدة المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وعليه فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له. ومما يدعم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أن لا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

## 2- قاعدة الاقتصاد في النفقات:

ترتبط هذه القاعدة بقاعدة المنفعة، حيث أنه يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، لذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها.

ومظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص من الدولة النامية، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:<sup>2</sup>

- استخدام عدد كبير من الموظفين استخداما يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، مرجع سابق، مصر، ص51 .

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، نفس المرجع، ص52 (بتصرف).

- الاهتمام بتشديد المباني الضخمة والتأثيث الفاخر لدور الحكومة والمرافق العامة.
  - إستئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها.
  - إسراف وتبذير في الاستهلاك العام مثل: مصروفات الإضاءة والمياه والهواتف التي تدفعها الدولة دون استخدامها أو لزومها بالفعل لأداء النشاط العام وخدمة المجتمع.
  - استغلال الوظيفة العامة في أخذ ما هو حق الجماعة بأسرها للانتفاع به نفعا خاصا.
- ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة، تتمثل في مراعاة ما يستحق فعلا، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الرقابة المختلفة من أدوار هامة في الرقابة الفعالة والحازمة على عملية الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى أماكنها المستحقة فعلا دون تفريط ولا إفراط.

### 3- قاعدة تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة:

ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا نفع عام مستهدف، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية للدولة.

ونشير باختصار أن الرقابة على الإنفاق العام تأخذ أشكالا ثلاثة وهي:<sup>1</sup>

أ- **رقابة إدارية:** وهي رقابة تقوم بها في العادة وزارة المالية (أو الخزينة) عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له.

ب- **رقابة محاسبية مستقلة:** ومهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وهذا النوع من الرقابة قد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه.

ج- **رقابة برلمانية:** وتتولاها السلطة التشريعية بمالها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية، وعند اعتماد الحساب الختامي أمام البرلمان.

<sup>1</sup> سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، جامعة التكوين المتواصل، ، فرع: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الأولى، الإرسال الأول، مركز قسنطينة الجزائر، 2005-2006، ص 25.

## ثانياً- حدود النفقات العامة

لا شك أن النفقات العامة مبالغٌ نقديةٌ تقتطعها الدولة من الدخل المحلي لتقوم هي بإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة، والسؤال المطروح هنا يدور حول ما إذا كانت هناك نسبة معينة لا يحق للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة، أو بمعنى آخر: هل للنفقات العامة حدود لا يصح للدولة تعديها أو حجماً لا يجوز أن تزيد عليه؟ ، وقد حدد بعض الاقتصاديين والماليين التقليديين نسبة معينة من الدخل المحلي تتراوح ما بين 10% و 15% وأنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب، إلا أن ما يؤخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها، وكذا تجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد المحلي عن غيره من الاقتصاديات الأخرى.

وفي الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:<sup>1</sup>

## 1- العوامل المذهبية:

إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية، على النحو التالي:

أ- ففي ظل الإيديولوجية الفردية: فالفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحراراً في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة أي الوظائف التقليدية بالإضافة إلى القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدم عليها النشاط الخاص، إما لضخامة نفقاتها كالسدود والخزانات، أو لعدم ربحيتها كالطرق والخدمات التعليمية... الخ، ويتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل المحلي في ظل هذه الأيديولوجية بالقدر الضروري للقيام بتلك الوظائف مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل المحلي من جهة، وأن تقل أنواعها من جهة أخرى.

ب- أما في ظل الأيديولوجية التدخلية: فالفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحراراً في ممارسة البعض الآخر، ودور النفقات العامة يزداد أهمية عن ذي قبل، فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فهي تقوم بوظائف إقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المؤسسات الإنتاجية، ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية، والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد المحلي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات المداخيل المحدودة وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الطبقات.

ج- وفي ظل الأيديولوجية الجماعية: أو الدولة المنتجة حيث تمتلك الجماعة كل أو معظم أدوات الإنتاج، تقوم الدولة بكافة وجوه النشاط الإنتاجي إلى جانب قيامها بالوظائف التقليدية، وبذلك فإن دور النفقات

<sup>1</sup> سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، ص ص: 28-31 (بتصرف)

العامة تزداد أهمية إلى أقصى حد، فالاقتصاد هنا ليس حراً وإنما تسيطر عليه الدولة وهي التي تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها أو معظمها، وتعتبر كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة، زيادة على النفقات الاجتماعية التي تهدف الدولة من ورائها توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها الحقيقية، ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى زيادة حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل المحلي إلى أكبر حد مع تعدد وتنوع هذه النفقات بحسب حاجات الأفراد وحاجات الدولة ذاتها.

بالإضافة إلى العوامل المذهبية السابقة والتي تُظهر مدى تأثر الإنفاق العام من خلال ما تؤديه الدولة من أدوار اقتصادية واجتماعية في ظل نظام اقتصادي وسياسي معين، فإن حجم النفقات العامة يتأثر أيضاً بطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعاً لدرجة التقدم والتخلف، فعادة ما يزداد هذا الحجم في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة.

## 2- العوامل الاقتصادية:

يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المحلي وخاصة في فترات الرخاء والكساد التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية، وتحت تأثير الأفكار الكينزية تلجأ الدول إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعال والوصول بالاقتصاد المحلي إلى مستوى التشغيل الكامل، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي الارتفاع التضخمي وتدهور قيمة النقود نظراً لوصول الاقتصاد المحلي إلى حالة التشغيل الكامل.

أما في الاقتصاديات النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي أو بمعنى آخر عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، فعند زيادة حجم النفقات العامة عن حد معين ترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقود، وبذلك تكون الزيادة تضخمية.

## 3- العوامل المالية:

كذلك يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات، وعادة ما تتمتع الدولة في تحصيل موارد مالياتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تحصيل ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة، إذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز النفقات لحد معين بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي أنه على الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، فإن لهذه الزيادة حدوداً، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية المحلية.

ويقصد بالمقدرة المالية المحلية: قدرة الاقتصاد المحلي (أي الدخل المحلي) على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من: الضرائب، والقروض، والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية المحلية للاقتصاد.



## المطلب الثاني: ترشيد الانفاق العام كضرورة للحفاظ على المال العام

لقد أدى تزايد النفقات العامة إلى الارهاق المالي للدول، والتي ليست كلها في فسحة ومجوحة مالية حتى وصل الامر ببعض الدول إلى حد عدم كفاية مواردها المالية...، ومن هنا كانت الضرورة في إيجاد حلول تمكن المتصرفين في الاموال العامة من الاستعمال الرشيد والعقلاني مع تحقيق أقصى حجم ممكن من الحاجات العامة للمجتمع، وهذا ما اشتهر بين الاقتصاديين بترشيد الانفاق العام، والذي سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال مفهوم هذا الترشيد وكذا عوامله وشروطه.

## أولاً- مفهوم ترشيد الانفاق العام:

**1- الترشيد لغة:** بالرجوع إلى القاموس أو المنجد نجد أن كلمة ترشيد مشتقة على وزن "تفعيل" من فعل رَشَدَ ومصدره رُشداً ورَشاداً، أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد فهو صائب وحكم وقراره رشيد.<sup>1</sup> كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره فيما قدر، والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب "سياسة رشيدة".<sup>2</sup> أما لفظ ترشيد فيعني توجيهه وهداية إلى الخير والصالح، ودلالة على الطريق الصحيح وطريق الرشيد وهو نقيض الضلال.<sup>3</sup>

**2- الترشيد اصطلاحاً:** يأخذ مصطلح "الترشيد" معناه الاقتصادي معبرا عن التصرف بحكمة وعقلانية، ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والاسراف إلى أدنى الحدود أو معدومها، مع المحاولة القصوى للاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة.<sup>4</sup> ولقد شاع هذا المصطلح حتى مس العديد من المجالات والعلوم، منها ترشيد الاستثمار، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الطاقة... الخ، وترشيد الانفاق الذي نحن بصدد.

**3- تعريف ترشيد الانفاق العام:** لقد حضى مفهوم ترشيد الانفاق العام باعتماد العديد من الاقتصاديين، ونجد له تبعاً لذلك العديد من التعاريف والتي نوجزها فيما يلي:

- يقصد بترشيد الانفاق العام: "العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص 555.

<sup>2</sup> احمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص 590.

<sup>3</sup> المنجد في اللغة العربية المعاصرة، نفس المرجع، ص 555.

<sup>4</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008، ص 399.

<sup>5</sup> محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.

- كما يُعرّف ترشيد الانفاق العام على أنه: "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة".<sup>1</sup>
  - واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الانفاق العام على أنه: "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع".<sup>2</sup>
- ويمكن شرح الفاعلية أنها: "قياس مدى تحقيق الاهداف، حيث يتطلب هذا المفهوم مقارنة النتائج والنواتج مع الاهداف المطلوب تحقيقها والاساليب المتبعة في تحقيقها...".<sup>3</sup>
- أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والنتائج، أو بين المدخلات والمخرجات، وهي على نوعين:<sup>4</sup>
- كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.
  - كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات باقل قدر ممكن من المدخلات.
- وبالتالي يمكن التأكيد أن ترشيد الانفاق العام يعتمد بالدرجة القصوى على الكفاءة والفاعلية عند استخدام الموارد المالية دون إفراط ولا تفريط، مع التركيز على ضرورة اشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع.
- أي أن هدف ترشيد الإنفاق العام يتلخص في كيفية الحصول على أفضل الخدمات بنفس القدر من الإنفاق العام أو الحصول على نفس القدر من الخدمات بقدر أقل من الإنفاق.<sup>5</sup>
- ومما سبق يمكن أن نعطي مفهوما شاملا لترشيد الانفاق العام فنقول هو: "التصرف في المال العام بلا تبذير ولا تقتير، بالعقلانية وحسن التدبير والرعاية مع اجتناب هدره واضاعته، بما يحقق أقصى حاجيات المجتمع بكل كفاءة وفاعلية".
- ويدخل ضمن ترشيد الانفاق العام ضبط النفقات العامة وزيادة كفاءة تخصيصها من خلال تقليل حجم الإنفاق على الدعم وعلى حجم العمالة في القطاع الحكومي، وإصلاح نظم المعاشات ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة الشفافية والانضباط.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص171.

<sup>2</sup> محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة: دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الإعتماد والبنود، الأداء، التخطيط، والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص44.

<sup>3</sup> عطا الله وارد خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دمشق، 2005، ص120.

<sup>4</sup> محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، نفس المرجع، ص44

<sup>5</sup> دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة: الاسباب، الآثار الحلول، من (1993-2005)، وزارة المالية، مكتب قطاع الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، القاهرة- مصر، ص19.

<sup>6</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير نشر على موقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي <http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=506>، يوم: 2013/01/23، 2004، ص11.

ثانياً- أسباب وعوامل نجاح ترشيد الانفاق العام: هناك عدة عوامل من شأنها أن تساهم في نجاح عملية ترشيد الانفاق العام، والتي نذكرها فيما يلي:

**1- دقة وحسن تحديد الاهداف:** إن حسن اختيار الاهداف والدقة في تمييز ما ينبغي تحقيقه أو توفيره أو إيجادها من طرف الدولة إشباعاً للرغبات العامة من خلال ما تخصصه من أموال لذلك هو أصل الرشد وعلامة العقلانية ومظهر الحكمة ومفتاح الصواب، ولم تتقدم دولة ولم تزدهر الا بالاختيار الامثل للأهداف مع الحذر من تعارضها مع بعضها البعض، فلا تُحل مشكلة بخلق مشكلة أو مشكلات أخرى، لهذا فحسن اختيار الاهداف \_سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل\_ مع مراعات الاصلاح منها من الاهمية بمكان، وهو لحظة ونقطة بداية ترشيد الانفاق العام والحفاظ التام والجدّي على المال العمومي، مع مراعاة تحقيق أسمى وأفضل وأقصى الحاجات التي يستلزمها السكان.

ويعتقد هاري *Harey* من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية بشقيها \_تحصيل الإيرادات و صرف النفقات\_ هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الامر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الاداري بغية تجنب أن تكون الاهداف المحددة غامضة وغير واضحة، وفي هذا السياق يرى *Steiner* أن صعوبة تحديد الاهداف الرئيسة خاصة الطويلة الاجل، تنعكس على صعوبة تحديد الاهداف الفرعية، بالدقة التي تقررها الوزارات وفروعها، لتحقيق برامجها التي تتأثر بالأهداف المسطرة في الميزانية.<sup>1</sup>

**2- الترتيب حسب الأولويات:** الخطوة الثانية والمهمة أيضاً في العملية الفاضلة لترشيد الانفاق العام هي تحديد الأولويات وترتيبها حسب درجة أهميتها وفعاليتها في البرنامج الذي تتولى الحكومة أو احد اجهزتها القيام به، حفظاً للمال العام من الهدر والتبذير وخدمة للمجتمع واشباعاً لحاجيات السكان المتزايدة بالمقارنة مع محدودية الموارد والامكانيات.

وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الاساسية هي:<sup>2</sup>

- مدى أهمية المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع ومختلف جوانب الحياة.
- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبرراً مقنعاً ومحفزاً لاختيار هذا البرنامج.
- درجة اهتمام المجتمع بالمشكلة القائمة: فكلما زاد اهتمام السكان بمشكلة أو حاجة ما، زاد تفضيلها ومنح الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

<sup>1</sup> خالد المهدي، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام \_التخصيص والاستخدام\_، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010، ص95. (بتصرف)

<sup>2</sup> عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس ومبادئ عامة، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص94.

- عامل (درجة) الخبرة: فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجرية ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

3- القياس الدوري لأداء برامج الانفاق الحكومي: يقصد بقياس أداء برنامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية الوحدات والاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة المسندة اليها، وذلك أن هذه الوحدات تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة وبالأخص المالية منها عند تكفلها بتقديم خدمات للمواطنين.<sup>1</sup>

وحتى يتسنى لنا تقييم هذا الاداء فإننا نركز على وجهات النظر التالية:<sup>2</sup>

أ- وجهة نظر السكان عامةً: بغية معرفة الاثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المتوصل اليها ومدى رضا السكان عن الخدمة.

ب- وجهة نظر المستفيدين خاصة: الذين مستهم هذه الخدمة وهل قدمت في وقتها وبالطريقة التي طلبوها أو التي يجب أن تكون عليها.

ت- وجهة نظر المكلفين: من أجل معرفة أمثلية تسيير المرافق العامة.

زيادة الانفاق العام على خدمات التعليم والصحة مثلا، لا يعتبر مؤشرا لتحسين أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولا يمكن للحكومة أن تعلن بفرح وتفتخر بحجم الانفاق عليهما مثلا ما لم تؤثر هذه الزيادة في الانفاق على التحسين الفعلي والملموس للوضعية التعليمية والصحية للسكان.

4- الحرص على عدالة الانفاق العام: تهدف دراسة عدالة الانفاق العام إلى تبيان مدى ملائمتة لحاجات الفئات الاكثر فقراً وحاجةً في المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة.

وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الاكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب المعرفة الدقيقة للوضعية الاجتماعية للسكان والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل على أساس العدالة والاحقية، وتجنب مظاهر المحسوبية والجهوية والمحاباة في التوزيع الاجتماعي لأموال العامة، وقد يتعدى التوزيع المالي إلى تمكين هذه الفئات المحتاجة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.... وغيرها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سعيد بن صالح الرويتع، قياس الاداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز \_ الاقتصاد والادارة\_، العدد 2، الرياض، 2002، ص65.

<sup>2</sup> Stéphanie DAMAREY, *Finances publiques*, gualino éditeur, paris, 2006, p 425.

<sup>3</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 301.

5- **التفاني في الرقابة على النفقات العامة:** لقد بين هنري فايول الرقابة بأنها: "تنطوي على التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمحددة في البداية، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطار، بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء".<sup>1</sup> وقد عرفت الرقابة بأنها: عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرسومة بكفاءة، والكشف عن المعوقات التي قد تقف إزاء تحقيق الأهداف وتذليلها وتقويم ما قد يكون هناك من إنحرافات.<sup>2</sup> وتعتبر الرقابة على النفقات العامة وظيفة أساسية كوسيلة رادعة وتقييمية لأداء المكلف بها، بغية التأكد من تحقيق النشاط الانفاقي لغاياته وأهدافه حسبما تقرر في البرنامج المخطط، دون إسراف أو تبذير أو تقتير أو إخلال ودون تجاوز الاعتمادات المالية، حفاظاً على حسن سير الاموال العامة ووصولاً إلى أقصى إشباع لحاجيات الأفراد.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: ترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي

بعد أن تطرقنا لترشيد النفقات العامة وكيف ينظر إليها الاقتصاد الحديث، كان ولا بد أن نتوقف عند الاقتصاد الاسلامي، ونتفحص بالأخص كيف تعامل مع ظاهرة ترشيد الانفاق العام لكون التشريع الاسلامي سابقاً لذلك، حيث تطرق بإسهاب إلى المحافظة على المال العام وعدم تبذيره حفاظاً عليه وذكر ذلك مراراً وتكراراً، كونه سبباً ووسيلة لقضاء حوائج الافراد ومبتغياتهم، خاصة ما تعلق منها بمحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتكافل والصدقات.

#### أولاً- مبادئ وقواعد تحقيق الترشيد في الإنفاق العام:

يعني الرشد في اللغة: الصلاح وإصابة الصواب والاستقامة على طريق الحق.<sup>4</sup> ويمكن تعريف ترشيد الانفاق بصفة عامة بأنه: المحافظة على المال العام وحسن تدبيره ورعايته وتجنب هدره وإضاعته، ومصادق ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا﴾ (26) إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا<sup>5</sup> وغيرها من الآيات الكثيرة، ومن السنة ما رواه زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ".<sup>6</sup> ذلك لأن من أهداف الإنفاق

<sup>1</sup> جميل أحمد توفيق، ادارة الاعمال، دار النهضة، بيروت، 1998، ص 404.

<sup>2</sup> شادي أنور كريم الشوكي، الرقابة على المال العام في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، 2012، الأردن، ص 14.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 319.

<sup>4</sup> من موقع قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات، <http://www.almaany.com>، يوم 2013/03/16.

<sup>5</sup> القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية 26-27.

<sup>6</sup> شرح النووي، صحيح مسلم، المجلد السادس، الجزء الثاني عشر، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت لبنان، 1972، ص 10.

العام إعادة توزيع الدخل وإشباع الحاجات العامة للمسلمين، والإنفاق من أجل الاستثمار والإنتاج، والإنفاق لأجل التوظيف.<sup>1</sup> ولا يتحقق ذلك إلا بالمحافظة على المال وحمايته.

ويحتاج المال العام إلى وسائل حمايته سواء من ذات الانسان أو من خارجه، وقد تضمن التراث الاسلامي من الوسائل والنظم والاجهزة حمايته إذا ما طبقت تطبيقاً سليماً ومتكاملاً تحققت الحماية التامة والمنيعة للمال العام، وهي تحتاج إلى الدراسة للاستفادة منها في التطبيق المعاصر. ولقد ركز المنهج الاسلامي، لهدف ترشيد المال العام بصفة عامة والنفقات بصفة خاصة على القيم اليمانية الروحية والاخلاق الحسنة والسلوك المستقيم وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، كما أوجب الاسلام على كل مسلم أن يتفقه في مجال عمله،<sup>2</sup> كون المعاملات المالية - وغيرها من المعاملات - في الاسلام تتطلب الرجوع الدائم والالتزام المستمر بالقانون الرباني.

ولو نظرنا الى التشريع المالي الاسلامي، لوجدناه يحارب التبذير في كافة النواحي، ويصف المبدزين بأنهم إخوان الشياطين ويجرّص كل الحرص على استخدام الاموال العامة في المصارف المخصصة لها، ويضع لذلك القواعد التفصيلية.<sup>3</sup>

ومن أجل الوصول الى الأهداف السابقة وإرسائها وبالتالي تحقيق أهداف الدولة الإسلامية على أكمل وجه، عمدت الشريعة الإسلامية إلى وضع قواعد ومبادئ تضمن تحقيق الرشد في الإنفاق العام وتتمثل في:

### 1- مبدأ القوامة في الإنفاق العام

يقصد بالقوامة في الإنفاق سلوك طريق الوسطية والعدالة بين طريقتين متطرفين فاسدين نهي عنهما الشرع وهما الإسراف والتبذير من جهة، والبخل والتقتير من جهة أخرى، وقد ورد هذا المبدأ واضحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (29) <sup>4</sup> وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (67) <sup>5</sup> فمن يتدبر هاتين الآيتين يجد أنهما تقرران الأمور التالية:

أ- النهي عن الإسراف والتبذير: والإسراف هو مجاوزة الحد في النفقة، والتبذير هو إنفاق المال في غير حقه وكلاهما حرام، وكل ما أنفق في غير طاعة الله فهو إسراف، فالنفقة في المعصية أمر قد حظرت الشريعة قليله وكثيره، فلا يجب الإفراط في النفقة حتى لا تضيع الحقوق المترتبة عنه، قال الإمام القرطبي:

<sup>1</sup> محمد عمر الحاجي، عجز الموازنة والحلول الإسلامية للمخاطر والضوابط الشرعية، من مقالة منشورة في موقع: <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php>، يوم 2013/03/16.

<sup>2</sup> حسين حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، 1999، ص 69.

<sup>3</sup> عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996. ص 131.

<sup>4</sup> القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية 29.

<sup>5</sup> القرآن الكريم: سورة الفرقان، الآية 67.

"التبذير هو إنفاق المال في غير حقه وهو حرام"، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا﴾ (26) إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ<sup>1</sup>.

ب- النهي عن البخل والتقتير: وهو التضييق الذي هو نقيض الإسراف، والتقتير هو منع حق الله تعالى في المال، فلا ينبغي الإفراط في الشح ومنع حق الله تعالى.

ج- الأمر بالقوام: وهو التوسط والعدل، وهو كل ما أنفق في طاعة الله، والقوام يكون بحسب الحال من حيث القدرة على الإنفاق على الحاجات، والقوام هو الاقتصاد في النفقة فلا يسرف ولا يقتتر. فإذا أردنا أن نطبق هذا المبدأ على الإنفاق الحكومي نقول: إنه ينبغي تجنب الهدر في الإنفاق، وحسن استخدام الموارد طبقاً لتوجيهات الشريعة في ذلك، حيث أن هذا لا ينطبق على الأفراد فحسب بل على الحكومة وبدرجة أكبر، لأن مال الأفراد بين يديها أمانة يجب استعماله في خدمتهم وتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم حسب التعاليم الإسلامية، وبناء على ذلك يجب على الدولة أن تخطط لبرامجها في الإنفاق، وتزيل منها الإنفاق التبذيري العقيم وذلك للتقليل من عجزاتها المالية إلى أدنى حد ممكن.

## 2- انسجام الإنفاق العام مع الأحكام الشرعية:

ومثال ذلك عدم الإنفاق في المحرمات وأمور اللهو المحرم.<sup>2</sup> فعلى القائمين على الإنفاق العام التقيد بالأحكام الشرعية المنظمة لإنفاق المال العام في الإسلام، سواء استخدام هذا المال في إقامة المشاريع العامة أو استيراد الحاجات الضرورية للمجتمع، فيجب ألا يصرف المال العام على المحرمات وأمور اللهو المحرم، كإقامة الملاهي وشراء آلات اللهو والقمار والإنفاق على القائمين على ذلك، ويجب أن يخلو المال العام من المعاملات الربوية، وتحريم إنفاقه في كل ما حرم أو نهي عنه الشرع، أو ما يسبب الضرر للمجتمع بل في كل ما يتسبب في تبديد الأموال والموارد، و يجب حصر الإنفاق في الحلال وتحقيق وظائف اقتصادية أو اجتماعية مما يهدف إلى تحقيق الرفاهية والمصلحة العامة للفرد والجماعة معاً، وهذا كله يتحقق بحصر الإنفاق في الحلال دون الحرام.<sup>3</sup>

## 3- التطبيق الجاد لمبدأ الشورى:

ولما يراه أهل الخبرة والامانة واحترام ما يقال ومناقشته مناقشة موضوعية دون ما تخويف وترهيب، ورهين شعب قوي يجهر بالحق وينصح للحاكم بدلا من أن ينافقه، وقد أبدى بعض الناس رأيهم في بعض

<sup>1</sup> القرآن الكريم: سورة الاسراء، الآية (26-27).

<sup>2</sup> محمد عمر الحاجي، عجز الموازنة والحلول الإسلامية المخاطر والضوابط الشرعية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 104-105.

تصرفات الدولة زمن عمر الفاروق رضي الله عنه، فهم بعض الناس بإسكاته فقال الخليفة قولته: "دعه، لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نتقبلها منكم."<sup>1</sup>

#### 4- الالتزام المحدد الصريح بتحقيق العدالة الاجتماعية:

طالما هناك دولة قوية فعليها أن تعلن صراحة التزامها بتحقيق هذا الهدف وسهرها من أجله، وأهمية ذلك تكمن في أن إنجاز ترشيد فعال للإنفاق العام، في ظل عدم العدالة الاجتماعية هو ضرب من المحال،<sup>2</sup> وعندما عارض بعض الاغنياء أن يكون للفقراء دور بينهم، قالها الرسول صلى الله عليه وسلم مدوية صريحة: " فلم ابتعثني الله إذا.....".

#### 5- الرقابة على المال العام وتولية الأمانة والصالحين أمور المال العام

ضمانا لتحقيق القوامة في الإنفاق والالتزام بأحكام الشرع في صرف الأموال نهي الله تعالى الجماعة المسلمة أن تؤولي أمور الإنفاق للسفهاء والمسرفين فقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (5)<sup>3</sup>

فالآية تنهى عن تولي السفهاء على الأمور المالية للخاصة فما بالك بأموال المسلمين عامة، لأنهم لا يحسنون التصرف بالأموال، وإن كان الخطاب في الآية يخص الأفراد فتعميم الحكم على الجماعة من باب أولى، وذلك لأن استعمال السفهاء يعود بالضرر على الجماعة، وضرر الجماعة أبلغ خطرا من الضرر الواقع على الأفراد.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا يجوز لولي المال أن ينفق المال العام في معصية الله أو المشاريع التي تحمل نفعا يكافئ ما أنفق مقابلها من موارد بيت المال، ولا يعطي أحدا مالا يستحق لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة أو نحو ذلك، فضلا على أن يعطيه لمنفعة محرمة كعطية البغايا والمغنين والشعراء والعرافين ونحوهم.<sup>4</sup>

#### ثانيا- آلية ترشيد الإنفاق العام:

اعتمادا على ما أوضحنا من مبادئ تحقيق الترشيد في الإنفاق العام وتجنبنا للمشاكل التي تواجه التطبيق العملي لهذه المبادئ، كان لابد من ذكر خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته:<sup>5</sup>

1- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة ومستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بدأ بالضروريات (وهي المصالح التي تقوم عليها حياة الناس بحيث إذا تخلفت اختل نظام الحياة)، ثم الحاجيات (وهي المصالح التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة وإذا فقدت هذه المصالح لم يختل نظام الحياة)، ثم الكماليات أو التحسينات (وهي ما استحسن عادة لحفظ المصالح دون احتياج

<sup>1</sup> ابو يوسف: الخراج، من موقع المصطفى، من موقع: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com) : يوم 2012/09/15، ص 13.

<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، بحث من جامعة أم القرى، ص 30.

<sup>3</sup> القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 5.

<sup>4</sup> حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص: 107-108.

<sup>5</sup> محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سابق، ص 105. (بتصرف).



- إليها)<sup>1</sup>، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس المرحلة التي يمر بها المجتمع.
- 2- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك، من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص، حيث يجب النظر لكل مشروع على أنه محصلة نهائية لمجموعة من التكاليف ومجموعة من العوائد، وحاصل الجمع الجبري لهذين المتغيرين للمشروع هو الذي يقارن بالحواصل الأخرى لغيره من المشروعات البديلة.<sup>2</sup>
- 3- استخدام الأفراد الكفاء والمخلصين، وكذا أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع، وتقييم هذه البرامج من فترة لأخرى تقيماً جدياً.
- 4- تخصيص الموارد وفقاً لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات تولى البرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية لإنجاز مكونات البرامج.
- 5- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن أهداف ومعايير الإنجاز محددة.
- 6- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز.
- وبقدر نجاح الدولة في الرقابة بقدر نجاحها في الحفاظ على المال العام وترشيده، وغير خاف ما هناك من ضباية إن لم تكن عتمة حول الكثير من النفقات الحكومية في عالمنا المعاصر، ولعظم المخاطر والمضار المترتبة على ذلك، يصرخ المليونون فيها مطالبين بوجود هذه النظم وبوجود أكبر قدر ممكن من الشفافية والوضوح،<sup>3</sup> والمساءلة، ومحاربة الفساد.
- ولقد اشتهر النظام المالي الإسلامي في مجال الرقابة بصفة فريدة وجوهرية هي الرقابة الذاتية التي تتبع من استحضار الشخص لمراقبة الله تعالى له، وشعوره باطلاعه عليه في كل صغيرة وكبيرة.<sup>4</sup>
- كما أن هناك العديد من الأجهزة قد أنشأت في الدولة الإسلامية ووضعت لها القواعد والاسس الدقيقة، بهدف الرقابة على الموارد والنفقات العامة وحفظ تداول وصرف المال العام، ومن أهم هذه الأجهزة نظام الحسبة، جهاز ديوان البريد، جهاز ديوان زمام الأمانة، جهاز شاد الدواوين، جهاز النظر في المظالم. ويعتبر

<sup>1</sup> محمد حلمي الطواي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص182.

<sup>2</sup> محمد حلمي الطواي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ، نفس المرجع، ص189.

<sup>3</sup> شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الانفاق العام، مرجع سابق، ص31.

<sup>4</sup> محمد حلمي الطواي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ، مرجع سابق، ص181.

نظام الحسبة أكثر تلك الانظمة اهتماما بحماية المال العام، حيث يعتمد هذا النظام على مبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر،<sup>1</sup> وفي هذا يقول حجة الاسلام الامام الغزالي: "هي القطب الاعظم في الدين وهي المهمة التي بعث لها الله النبيين أجمعين، فلو أهمل عملها لتعطلت النبوة وضمحلت الديانة، وعمت الفترة وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، وانتشر الفساد، واتسعت الحروب، وهلك العباد".<sup>2</sup> ولعل الدور المنوط بنظام الحسبة في مجال الحفاظ على النفقات العامة يتمثل في:<sup>3</sup>

- النهي عن الاسراف والتبذير في المال العام.
- النهي عن اتلاف المال العام.
- النهي عن انفاق المال العام في غير منفعة.
- النهي عن استخدام المال العام في المفساد.
- النهي عن استخدام المال العام وتسخيره للأغراض الشخصية.
- النهي عن عدم سداد حقوق الدولة والمجتمع.
- النهي عن قبول الهدايا والعطايا وما في حكم ذلك مما يدخل في باب الرشوة، من أجل الانفاق في باب معين أو قضاء مصلحة مالية لمقدمها.

ومن هنا نجد أن النظام الاسلامي أدرك أيما إدراك ما للإنفاق العام من آثار جوهرية متعددة، حيث قدم كل ما تحتاجه وما تتطلبه عملية الترشيح والأمانة في المال العام، من مبادئ وضوابط، بل قدم أدوات تحليلية ذات قدر كبير من الفعالية والكفاءة على يد رجاله كالمنافع والتكاليف والمقارنة بينهما. هذا ولقد تأكد لنا أن النظام المالي الاسلامي كان في تناوله لهذه المسألة، على درجة عالية من الوعي بما يستلزمه من متطلبات عديدة وضرورية، ليتأتى عمليا الحفاظ على المال العام حقا، وتحقيق المهمة النبيلة التي ينبغي الوصول إليها والمتمثلة في خدمة الصالح العام خدمة عادلة شاملة مرضية.

<sup>1</sup> حسين حسين شحاته، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص: 85-86.

<sup>2</sup> ابو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، الجزء السابع، المجلد الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر، بيروت لبنان، 1975، ص4

<sup>3</sup> حسين حسين شحاته، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، نفس المرجع، ص92.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد آمن الكلاسيك بعدم انتاجية النفقات العامة، وبالتالي فقد كانوا يدعون الى ضرورة حصر وتقييد الانفاق العام الى أقل مقدار ممكن، ولعل عبارة المفكر الكلاسيكي ساي: "إن أفضل النفقات أقلها حجماً"، لخير ما يعبر عن ذلك. وهذا ما أدى بهم للمنادات بعدم تدخل الدولة وحياديتها في النشاط الاقتصادي ككل، مقتصر دورها على النفقات الدفاعية والقضائية والامنية وبعض المرافق العامة. ولكن مع الكنزيين واصرارهم على تدخل الدولة وخاصة بآدائها الانفاقية، تغير النظر الى النفقات العامة وأصبحت بذلك وظيفية وشاملة. إن شمول\* النفقات العامة لكل قطاعات الدولة ولكل أقاليمها، اضافة الى ارتفاع عدد السكان وبالتالي مطالبهم وحاجياتهم زاد من عبئ الدولة وبالتالي توسعت في الانفاق على سكانها تحقيقاً للرفع العام المرجو من ذلك.

ولكون تمويل الميزانية العامة لغرض الحصول على النفقات العامة من أصعب ما يواجه حكومات الدول، بات على المكلفين بما أن يتصرفوا في الاموال التي بين يديهم بكل عقلانية ورشادة، وهذا ما يبين جوهر المشكلة الاقتصادية في الميدان المالي، فالقلة النسبية للموارد والتزايد المستمر للحاجيات والضروريات، يفرض على القائمين على الإنفاق العام أن يتفانوا في حسن التصرف في المال العام، لعدة اعتبارات نرى أنها تتمثل في:

- القيام بمهامهم وبما كلفوا به على أكمل وجه.
- الشعور بالمسؤولية والوطنية وعدم خيانة الامانة.
- الحفاظ على أموال أهل البلد وعدم التبذير والتسرع في الانفاق أو حتى في برمجته من خلال الاجتماعات والدراسات والاستشارات... الخ
- استجابة لما يتمشى وخصوصيات السكان وتفضيلاتهم، عند مراعات التخطيط والبرمجة المالية بكل تأني وعقلانية وواقعية، وبالتالي تجنب الاسراف فيما لا يفضله السكان.
- التخوف والحذر من نفاذ الاموال العامة خاصة عند عدم وجود مصادر (نفقات) عادية.
- تجنب المسائلة أو الاقالة... وكل ما يعود على المكلف بالمال العام بالضرر...
- إبعاد الفوضى الجزئية داخل قطاع ما أو الفوضى الكلية داخل البلد ككل، كما حصل للبلدان العربية في ربيعهم العربي.

\* لا نعي به مبدأ الشمولية والذي يعتبر من مبادئ الميزانية العامة، حيث يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الفصل الثالث

**العلاقة النظرية للتائية**

**(تزايد السكان-تزايد**

**النفقات العامة)**

## تمهيد:

سبق وأن تطرقنا في الفصل الاول من هذه الدراسة إلى ظاهرة النمو السكاني باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد عدة، إلا أن ما يهمننا منها أبعادها الاقتصادية والمالية، حيث نجم عن الظاهرة السكانية ونتيجة لقيام الدولة بدورها في المجتمع، ظاهرة مالية بيّنا أهم أسبابها ومظاهرها وضوابطها في الفصل الثاني ألا وهي ظاهرة تزايد النفقات العامة. وتحقيقا للهدف الاول والاخير في المالية العامة الوظيفية والمتعلق بتحقيق النفع العام، وقد أصبح تماشي الظاهرتان مما تعارف عليه فقهاء المالية العامة، باعتبارهما أصبحتا ثنائية واحدة تتأثر كل واحدة منهما وتأثر في الأخرى.

فمن ناحية تأثير النفقات العامة على النمو السكاني نلاحظ أن بعض الدول \_خاصة في العصور القديمة\_ والتي مس هيكلها السكاني خلل، تحاول اصلاحه إما برفع عدد السكان أو خفضه حسب الحاجة الملحة إليه (إما الحاجة الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية...)، عن طريق الاغراءات والاعانات والمنح النقدية، أو عن طريق الاعفاءات الضريبية. وفي العصر الحديث تحاول أغلب الدول أن تؤثر علاوة على كمية السكان في نوعيتهم من صحة وتعليم ورفاهية وأمان، وهذا ما يعرف بالسياسات السكانية. أما فيما يخص تأثير النمو السكاني على النفقات العامة، فيظهر من خلال تزايد عدد السكان من فترة لأخرى، بحيث تصبح الحاجات والمرافق والخدمات لا تكفي للمستعملين والطلابين والمحتاجين لها والذين ظهروا كعناصر جديدة وعندها يقل نصيب الفرد إن بقي العرض ثابتا، ونعلم جيدا خطورة ذلك خاصة من الجانب التعليمي والصحي والامني...، مما يزيد من أعباء الدولة لتغطية ذلك الطلب المتزايد بتوفير ما يحتاجه السكان بواسطة نفقاتها العامة، فهذا القسط الزائد من النفقات العامة يقابل تزايد الحاجات من طرف السكان. وهذا ما يدفعنا لمعرفة مختلف التأثيرات النظرية المتبادلة بين الثنائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)، في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الاول: مفهوم وتطور السياسات السكانية.
- المبحث الثاني: قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة.
- المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني.

## المبحث الاول: مفهوم وتطور السياسات السكانية

تعتبر السياسات السكانية الاداة المؤثرة وبقوة في كمية ونوعية السكان، حيث تؤثر هذه السياسات على نمو السكان وعددهم وصحتهم وتعليمهم ونشر الامن الاجتماعي فيهم وتوفير مساكن لهم، أي باختصار تنميتهم بالمفهوم المعاصر.

## المطلب الاول: تعريف السياسة السكانية وتطورها

## أولاً- تعريف السياسة السكانية:

تعرف السياسة السكانية (*population policy*) على أنها جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الحكومة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي، وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وفي إحداث التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف السياسة السكانية بأنها إجراءات تتكون من برامج تشريعية و/أو ادارية، الهدف منها تغيير الاتجاهات السكانية القائمة لتحقيق رفاهية المجتمع. وتهتم السياسات السكانية بصفة خاصة حول الجهود التي تبذل للاحتفاظ أو لاستعادة أو لزيادة معدل نمو السكان، بمعنى أن الهدف الاساسي هو ضبط حجم السكان.<sup>2</sup>

غير أن يونس حمادي ينظر إلى السياسة السكانية من إطارين، سياسة سكانية في إطار ضيق تقتصر على الجهود المبذولة للتأثير في حجم السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافي والخصائص المميزة لهم فقط، وسياسة سكانية في إطار واسع وتعني إضافة إلى ما سبق أنها تشمل كافة الجهود المبذولة من أجل تنظيم العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية.<sup>3</sup>

وبهذا التعريف فإن السياسة السكانية تعتبر المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة كبرامج تنظيم الأسرة وغير مباشرة كرفع مستوى التعليم في متغيرات السلوك الديموغرافي وخصائصه الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.

وباختصار فإن السياسات السكانية هي: "مجموعة القرارات والاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نمو السكان وخصائصهم وتنمية ذواتهم وعقولهم".

## ثانياً- تطور السياسات السكانية:

ليست السياسة السكانية مسألة حديثة إذ أنه منذ أقدم العصور كانت الدولة تتدخل في سن الزواج أو تفرض ضرائباً على غير المتزوجين، وقد وصل دافع التوسع في حجم السكان ذروته في كل من اليابان وإيطاليا وألمانيا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث كانوا يدفعون أجوراً منتظمة للأسر

<sup>1</sup> مفيد دنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى 2011، ص263.

<sup>2</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 175.

<sup>3</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص408. (بتصرف)

المنجبة للأطفال ويدعمون الامومة ماديا ومعنويا. أيضا في نفس الفترة الزمنية وفي اوروبا بالتحديد كانت معدلات المواليد قليلة وبدأت هذه الدول تواجه خطر انخفاض عدد السكان بصورة كبيرة ولكنها اتخذت أساليب غير تلك التي اتخذتها المانيا وايطاليا واليابان وكانت هذه الاجراءات تتمثل في النقطتين التاليتين:<sup>1</sup>

• تطوير برامج التطوير الاجتماعي.

• تطوير البرامج التي تساعد على تحقيق الامن الاقتصادي للأسرة.

أما عند الرأسماليين فيعود الاهتمام بالنمو السكاني من طرف الاقتصادي الانكليزي توماس مالتوس حين كتب مقالة شهيرة حول الموضوع عام 1798، وهو يرى أن نمو السكان قد يتجاوز عرض الغذاء، مما ينجم عنه الفقر، والمجاعة والموت.<sup>2</sup>

وفي الاتحاد السوفيتي فقد كان من رأي ماركس أن الزيادة السكانية مسألة لا تعيب التنظيم الاجتماعي. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية قلت معدلات الوفيات في بعض الدول النامية لأسباب كثيرة بينما ظلت الخصوبة تزداد عاما بعد عام ولهذا ظهرت السياسات السكانية الانكماشية التي كان الغرض منها تخفيض النمو السكاني في تلك الدول.<sup>3</sup>

وبعد مئتي عام من صدور المقال الاول لمالتوس، أصدر "باول إيرلش" (Paul Ehrlich) في الولايات المتحدة كتابه المعنون (القنبلة السكانية) (*The population bomb*) في عام 1968، وقد اثار في حينه زوبعة اعلامية واسعة النطاق وحوار عام حول النتائج الضارة للنمو السكاني. إن الرؤى التي قدمها هذان الكاتبان وغيرهما قد أثارت جدلا واسعا بين الاقتصاديين حول الآثار المتوقعة للنمو السكاني المستقبلي.<sup>4</sup>

ابتدأ الاقتصاديون والسياسة في بعض الدول النامية كمصر والهند والمكسيك الاهتمام بموضوع النمو السكاني وآثاره المعرقة للتنمية في دولهم، وقد حفز هذا الاهتمام الامم المتحدة لعقد الاجتماعات الدولية لبحث هذا الموضوع، فعقد الاجتماع الدولي للسكان بالتعاون بين الامم المتحدة والاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان في العام 1954 و 1965. وقد حذر العلماء حينئذ من الآثار الوخيمة للنمو السكاني السريع المتمثلة في تفاقم حدة الفقر وعرقلة جهود التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول غير المنتجة أو ذات الموارد المحدودة. وقد وُضعت السياسات والبرامج السكانية في الخمسينيات لإبطاء النمو السكاني، عن طريق تشجيع الاسر على أنجاب عدد أقل من الاطفال من خلال استخدام خدمات تنظيم الاسرة. وقد كانت الهند أول دولة في العالم تنشئ نظاما لتنظيم الاسرة عام 1952 وبذلت جهودا واسعة لتشجيع تنظيم الاسرة

<sup>1</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص: 175-176.

<sup>2</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص: 263.

<sup>3</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص 176. (بتصرف)

<sup>4</sup> اتحاد كتاب العرب، إلى اين يتجه عالم اليوم؟، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2004، دمشق، ص: 124. (بتصرف)

بعد اجتياح المجاعة لأجزاء واسعة منها في منتصف الستينيات،<sup>1</sup> وفي نفس الفترة أيضا ابتدأت الولايات المتحدة والسويد وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة العمل ببرامج مساعدة لدعم جهود تخطيط الاسرة في الدول النامية. وفي عام 1969 أنشأت الامم المتحدة صندوق الامم المتحدة لنشاطات السكان (UNFPA) والذي يطلق عليه حاليا: "صندوق الامم المتحدة للسكان" (UN Population Fund) لمساعدة الدول على معالجة مشاكل السكان وتقديم الدعم لبرامج تنظيم الاسرة. وابتدأت حكومات دول عديدة تنظر منذئذ إلى تنظيم الاسرة على أنه عامل أساسي لاستقرار النمو السكاني فيها. وفي عام 1974 رعت الامم المتحدة اجتماعا دوليا للسكان في بوخارست طرحت فيه التجارب غير المشجعة للدول التي التزمت بتخفيض النمو السكاني فيها من خلال استخدام أساليب ضبط الخصوبة وتنظيم الاسرة والتي لاقت رفضا واسع النطاق من قبل شعوب تلك الدول. وطرحت فكرة بديلة مضمونها أن الخصوبة ستخفض وسيبأطأ النمو السكاني عندما يرتفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن الازدهار الاقتصادي هو العامل الذي يقود إلى تخفيض الخصوبة وليس تخفيض الخصوبة هو شرط تحقيق التنمية الاقتصادية. الرؤية الجديدة لمسارات السياسة السكانية قد قلبت الافكار القديمة رأسا على عقب عندما اعتبرت أن تخفيض النمو السكاني لا بد وأن يمر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس كما كان متصورا من قبل، وأن الشرط الضروري للسياسة السكانية الناجحة هو البدء فعليا بالتنمية الاقتصادية وليس برامج تنظيم الاسرة. وفي السبعينيات والثمانينيات بدأت المواقف بالتغير في معظم الدول النامية عندما بينت البحوث العلمية أن معدلات النمو السكانية عالية، وبذلك بدأت الرغبة واضحة في تحديد الانجاب لدى شعوب تلك الدول.<sup>2</sup>

وقد توصلت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للسكان في عام 1984 والذي عقد في مدينة مكسيكو أن خدمات تنظيم الاسرة ينبغي أن تكون متاحة عالميا. وقد انضمت كثير من الدول النامية في افريقيا وغيرها إلى إعلانات إقليمية حول السكان والتنمية واعتماد سياسات سكانية في بداية التسعينيات. ومع انعقاد المؤتمر السكاني الدولي في القاهرة في عام 1994، كان أكثر من نصف الدول النامية لديها سياسات سكانية لإبطاء النمو السكاني، وأن معظم الدول الاخرى أعلنت أنها تخطط لتطوير مثل تلك السياسات في المستقبل القريب. وقد تضمنت معظم السياسات السكانية حينئذ برامج لدعم تنظيم الاسرة، وصحة الامومة والطفولة، والتي تهدف للوصول إلى حزمة من الاهداف تسهم في ابطاء النمو السكاني وتحسين الصحة العامة، ومن ثم دعم عموم أهداف التنمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص 266.

<sup>2</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص ص: (264-266). (بتصرف)

<sup>3</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، نفس المرجع، ص 265.



وتعمل السياسات السكانية على دمج القضايا السكانية مع قضايا التنمية انطلاقاً من المبدأ القائل بأن متغير السكان لم يعد خارج نطاق عملية التنمية، ولا يدخل في حساباتها إلا من خلال حساب متوسط دخل الفرد. ومن خلال هذا المنطلق أصبح من الضروري أن تترابط المعطيات السكانية مع معطيات التنمية المستدامة. وعادة ما تكون استراتيجيات السياسات السكانية وخططها مؤلفة من عناصر ومكونات أساسية لا تخلو منها مهما اختلفت مثل:<sup>1</sup>

- المبادئ والمنطلقات الأساسية التي تبنى عليها الاستراتيجية.
  - الأهداف التي تضعها الاستراتيجية وأولويات تحقيقها.
  - الأدوات والوسائل التي من خلالها يمكن تنفيذ البرامج العملية للاستراتيجية.
  - الجهات المنفذة التي توكل إليها المهمة وتوزيع الأدوار فيما بينها.
  - المتابعة والتقييم الدائم مع مراعاة الخطة الزمنية والتي على أساسها يتم التقييم.
- وكما هو معروف، يضع كثير من المنظرين في مسألة السياسات السكانية والتنمية في الاعتبار حالات الدول في العلاقة بين أحجام مواردها وأحجام سكانها، ويؤكدون على ثلاث حالات هي: حالة قلة السكان وحالة كثافة أو ضغط السكان ثم حالة الحجم الأمثل للسكان أو توازن السكان. وجميع الدول تسعى لتصبح ضمن المجموعة الثالثة التي تعني حالة الوسط أين تأخذ إيجابيات الحالتين الأولى والثانية وتبتعد عن سلبياتهما، حيث تتميز من بين أمور كثيرة بالاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق رفاهية السكان، مثل ألمانيا وفرنسا وسنغافورة على الحالة الأولى، بينما على الطرف الآخر نستطيع وضع مثال مصر والهند والصين.

وكأمثلة معاصرة لبعض الأوضاع السكانية التي تستدعي سياسات سكانية معينة نذكر:<sup>2</sup>

- الزيادة العددية لسكان الدولة ومعدلات النمو المرتفعة كما هو الحال في الهند.
- الزيادة العددية لسكان الدولة ومعدلات النمو المتوسطة مثل الصين.
- معدلات نمو سكانية سلبية متناقصة كما يحدث في إيطاليا وإسبانيا.
- الهجرة إلى المناطق الحضرية بمعدلات مرتفعة كما يحدث في معظم الدول النامية.
- نشر مبادئ حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية وغيرها في معظم الدول النامية.
- انخفاض نسبة المواطنين في بلادهم مثل دول مجلس التعاون الخليجي.
- الرغبة في القوة والهيمنة والسيطرة وكمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.
- الرغبة في استغلال أمثل للموارد الكثيرة ككندا وأستراليا.

<sup>1</sup> نظام عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها\_ اللجنة الدائمة للسكان، مجلة لسلسلة دراسات سكانية، الطبعة الاولى، قطر الدوحة، سبتمبر 2008، ص7.

<sup>2</sup> نظام عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها، نفس المرجع، ص ص: 8-9.

- خلل في التوزيع الجغرافي بين أقاليم الدولة كالنزوح الريفي للمدن.
- الرغبة في التنمية بفعل الإنسان دون الموارد المحلية مثل ما تبنته سنغافورة.
- أسباب سياسية داخلية كدول الخليج.

هذا ونؤكد ما ذهب إليه الكثيرون من أن السياسات السكانية لا تعني بالضرورة الناحية الكمية أو العددية للسكان بين الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو فقط، بل انتقلت في المرحلة الحديثة لتشمل بشكل أكبر السياسات المرتبطة بالتنوع والتنمية.

### المطلب الثاني: أبعاد السياسات السكانية

ثمة سياسات سكانية متبعة في معظم دول العالم، فمنها ما هو معلن ومحدد زمنياً ومنها ما هو غير محدد أو معلن، وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة إلى أخرى، كما أن هناك فروق في مستوى ووضوح وتنفيذ السياسات السكانية والنشاطات المرتبطة بها، وفيما يلي نذكر بعض أهداف السياسات السكانية المؤثرة على محددات النمو السكاني، من خلال:

#### أولاً- أبعاد السياسات السكانية في معدلات المواليد:

يمكن القول بأن الظروف الاقتصادية خاصة المالية والظروف السياسية لعبت دوراً هاماً في كل مرحلة تاريخية في التأثير على عدد السكان، لذلك فإن مصطلح "ضبط النسل" لا يعني الاقلاق من المواليد فقط بل أنه يعني أحياناً زيادة عدد المواليد أيضاً. حيث ومن خلال هذه السياسة التي تشجع على الانجاب تم وضع برنامج علاوة الأسرة *Family Allowance* الذي تم تطبيقه في الكثير من دول العالم. وقد تم تطبيق هذا البرنامج في عهد هتلر بألمانيا، وفي عهد موسوليني بإيطاليا، وفي عهد ستالين بالاتحاد السوفيتي سابقاً. وعلى العكس من ذلك ظهرت دعاوي مناهضة للانجاب *Anti-natalist* في الدول ذات المعدل الكبير للسكان، لذلك تم تطوير السياسات السكانية بهدف الاقلال من معدلات المواليد، فإذا كانت دولة مثل ألمانيا تشجع الانجاب فإن الصين والهند على سبيل المثال كانا يحاولان تخفيضه.<sup>1</sup>

ومن الملاحظ في مختلف الدول المتشابهة أو المختلفة في سياساتها السكانية تراجعاً ملحوظاً في معدلات المواليد، الأمر الذي يدل أن هناك عوامل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد كالعوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية وكذا العوامل الاقتصادية.. وغيرها.<sup>2</sup>

#### ثانياً- أبعاد السياسات السكانية في معدلات الوفيات:

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف تلك السنة، ويرتبط معدل أو مؤشر الوفيات بعدد من العوامل لها دورها الفعال كالعناية الصحية، وكمية ونوعية الغذاء، ومستويات التعليم لدى السكان، وتؤدي هذه العوامل إلى خفض معدل وفيات الاطفال وتباينه من

<sup>1</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص: 181-182.

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011، ص 90.

مجتمع إلى آخر، وقد لوحظ خلال العقود الثلاثة الاخيرة تراجع معدلات الوفيات الامر الذي يعكس نتائج السياسات السكانية في تحسين الاحوال الصحية سيما العناية بصحة الام والطفل، الامر الذي يبين جودة وفاعلية السياسات السكانية، وبالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الكثير من الدول العربية إلا أن هذه المعدلات تعد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الامر الذي يدل على زيادة مستوى فاعلية السياسات السكانية لا سيما ما يتعلق منها بالجوانب الصحية والغذائية بصورة عامة.<sup>1</sup>

وهكذا تصبح السياسات السكانية في هذا المجال مرادفة للسياسة الصحية، أما في البلدان المتخلفة أو النامية فإنها قد تتراخى في مجال تقليل الوفيات نتيجة الرغبة في تقليل عدد السكان مما يعتبر عدوانا على الانسانية.<sup>2</sup>

### ثالثا- أبعاد السياسات السكانية في معدلات النمو السكاني:

إن الهدف الكمي الرئيس للسياسة السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل النمو السكاني، وهكذا نجد أن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسة التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية وفعاليتها، ولو وافقت اتجاهات تغير معدل النمو السكاني في كل دولة مع اتجاهات سياساتها السكانية فان هذا التوافق يؤكد لنا التأثير الكبير للسياسات السكانية على هذا المؤشر، والعكس صحيح فإذا اختلفت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني مع اتجاهات السياسة السكانية فذلك يوضح لنا عدم كفاية السياسة السكانية.<sup>3</sup> في تحقيق الاهداف والادوار المرجوة منها.

وعند حدوث زيادات في أجور السكان العاملين جراء سياسات توسعية والمتعلقة منها برفع الاجور، قد يدفع البعض إلى زيادة الانجاب وبالتالي تتأثر الخصوبة ويرتفع عدد الاطفال، حيث يعتبر الاطفال نوع خاص من الاستهلاك \_ إن صح التعبير\_، وبذلك تصبح الخصوبة استجابة اقتصادية عقلانية.<sup>4</sup> لكن البعض من الاباء قد يفضل نوعية الاطفال على عددهم، ومع ذلك فإن هناك نتائج ضمنية للسياسات السكانية على الخصوبة تتمثل في:<sup>5</sup>

- انه من المتوقع أن ترتفع الخصوبة كلما زادت قدرة الابناء في الحصول على دخل، أو المساهمة في المزارع والاعمال العائلية، والعكس.
- أنه من المفترض أن تزداد الخصوبة مع ارتفاع مستوى الدخل، نظرا لزيادة القدرة على تحمل نفقات الاولاد، وتحسن معيشة الاسرة.
- من المفترض أن تنخفض معدلات الخصوبة عند توافر فرص العمل للآباء خارج المنزل.

<sup>1</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 180.

<sup>3</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص 90.

<sup>4</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 144 (بتصرف).

<sup>5</sup> يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 145.

- من المفترض أن تنخفض الخصوبة عند إنشاء مؤسسات التقاعد والضمان الاجتماعي.

#### رابعاً- أبعاد السياسات السكانية على الهجرة:

تؤكد الدراسات السكانية فيما يخص حركة السكان أنها على شكلين: هجرة السكن وهجرة العمل\*. فبالرغم من أن لكل منهما نتائج مختلفة كما أن كلا منهما تحكمه اعتبارات مختلفة، إلا أنهما معا يصوران الحراك السكاني في إطار مفهوم الانتقال الذي يمكن أن يكون طوعياً أو إجبارياً، والفصل بينهما نظرياً يحدث على أساس أن الانتقال الإجباري يجبر المهاجر على الحياة بمستويات أدنى أي العمل بأجور أقل، أما الانتقال الطوعي فينجم عنه تحسن في موقع المهاجر ومستواه المعيشي.<sup>1</sup> وبصفة عامة يحدث تحسن فيما كان سبباً لهجرته.

إن عملية التحكم في الهجرة العالمية (الخارجية) ترتبط بقدر محدود من الامكانيات بسبب: المشاعر القومية والاختلافات السياسية والعرقية، ومشكلات التمثيل الثقافي، والخوف من مشاكل اقتصادية. لذلك كانت قوانين الهجرة في البلاد "الجاذبة للهجرة" مثل استراليا، نيوزيلاندا وبلدان غرب أوروبا صارمة بعض الشيء، حتى تستبعد عناصر غير مرغوب فيها وذلك لأسباب قد تكون: اقتصادية، سياسية أو صحية...<sup>2</sup> ومن المعروف أن الهجرة الداخلية في الماضي كانت غير مخططة وكانت تأتي على رأس قائمتها الهجرة الريفية، وقد أثار هذا مشاكل الازدحام والانفجار السكاني في عديد من المدن الكبرى لذلك ظهرت أهمية الاستيطان، وتخطيط المدن، والتجديد الحضري، وإعادة توطين الصناعات، وتطوير العمل الزراعي، حيث تتخذ السياسات السكانية أشكالاً مختلفة في هذا المجال، وعندما صار التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي دقيقاً جداً مثل:<sup>3</sup>

1- المنع الكامل.

2- التشجيع الإيجابي.

3- بعض القيود الخاصة بالسلالة والديانة.

وفي استراليا على سبيل المثال يتم جذب السكان، غير أن أعداد المهاجرين يتم تحديدها عاماً بعد عام.

\* ولم يذكر صاحب المصدر إضافة إلى ذلك الهجرة من أجل طلب العلم والهجرة هروباً من الحروب أو الكوارث الطبيعية، أو الهجرة من أجل تحسين ظروف معيشية أفضل والانفتاح على خبرات وثقافات الشعوب الراقية ... وهلم جرا

<sup>1</sup> اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، جويلية 2012، ص85.

<sup>2</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص: 178-190.

<sup>3</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص180.

## المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسات السكانية.

تستهدف السياسات السكانية بالمنظور المعاصر تحسين نوعية حياة السكان، مع تحديد أطرها الاجتماعية والثقافية في كل دولة، إذن فهي لا تقتصر على تخفيض أو زيادة عدد السكان عن طريق برامج مخصصة لذلك فحسب، بل تُعنى بقضية التنمية باعتبارها جزءاً لا يجزأ منها. فالنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للرجال والنساء وتقليص الفجوة الاجتماعية والتاريخية بينهما والقضاء على الفقر، كلها أصبحت أدوات تعمل على النهوض بقابلية الانسان على البت في الخيارات العقلانية الخاصة بسلوكه الانجابي وعدد أفراد أسرته وعدد الاطفال الذين يرغب في أنجابهم.

كما أن سياسات التخفيف من حدة الفقر وسياسات تضيق الفجوة بين المرأة والرجل في كافة المجالات وسياسات الهجرة وسياسات التشغيل والتعليم، ولاسيما تعليم البنات، والحد من وفيات الرضع والاطفال والامهات وتيسير سبل الوصول إلى خدمات الصحة الانجابية يضمنها تنظيم الاسرة، والصحة الجنسية واستدامة أنماط الاستهلاك والانتاج وتحقيق الامن الغذائي جميعها سياسات سكانية وإنمائية في آن معا. ومن ثم فان مسائل السكان والتنمية متصلة ببعضها اتصالاً جوهرياً بحيث أن التقدم المحرز في أي مكون منها يؤدي إلى إدخال تحسينات في المكونات الاخرى.<sup>1</sup>

وتتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضراً ومستقبلاً، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية سكانه. فالسياسة السكانية تشمل أيضاً برامج تنظيم هجرة السكان وحركتهم والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وتنظيم حركة وتوزع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وقد أصبح لزاماً إعادة النظر جدياً في مسألة سياسات السكان الهادفة والمنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي، دون إغفال الأولويات الإنسانية بل تفضيلها على الأولويات الاقتصادية انسجاماً مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة وفق رؤية متوازنة تحتوي مبادئ وأهداف برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. حيث انبثق عن هذا المؤتمر برنامج العمل الدولي الذي نوه إلى ضرورة أن تضطلع الدول الـ 179 الحاضرة بإعداد وبلورة وتنفيذ سياساتها الوطنية للسكان في تناغم مع ما جاء في سياق هذا المؤتمر، والذي أكد على إعطاء خيارات واسعة لتلبية احتياجات الأفراد والأسر والجماعات بدلاً من التركيز الكامل على تخفيض معدلات الخصوبة، وعلى توسيع قاعدة خدمات الصحة الإنجابية الشاملة وتحسين نوعيتها وعدالة توفيرها وليس التركيز على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة بمفهومه الضيق دون سواه.

<sup>1</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص 266.

- لقد أحدث هذا التحول نقلة نوعية كبيرة في فهم العلاقات التبادلية بين السكان والتنمية في إطار التنمية المستدامة، وفي البرامج والسياسات السكانية وفي تحديد الأولويات للتمويل والاستثمار والتعاون الدولي والشراكة. ويمكن تلخيص تلك المبادئ والبرامج والسياسات فيما يلي:<sup>1</sup>
- 1- نقل مفاهيم السكان والتنمية من الإطار الكلي الضيق والذي يربط النمو السكاني بالنمو الاقتصادي، إلى الإطار الفردي والإنساني والقطاعي الواسع الذي يأخذ في الحسبان كل ديناميكيات السكان ومتغيراتهم في إطار التنمية المستدامة.
  - 2- الإعتراف بالعلاقات التبادلية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية، وإدارتها إدارة سليمة للوفاء بالاحتياجات الضرورية للأجيال الحالية دون الإضرار بالوفاء باحتياجات الأجيال القادمة.
  - 3- التأمين على حرية الإنسان وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة.
  - 4- الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع لذلك يجب تعزيزها، بحيث يجب أن يقوم الزواج على الرضى الحر بين الطرفين باحترام حقوق وواجبات كل طرف.
  - 5- الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وذلك مع التحكم في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة لرفاهية الأجيال القادمة.
  - 6- حق الإنسان في التمتع بالصحة الكاملة عقلياً وبدنياً، والعمل على إدماج الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة في برامج الرعاية الأولية، ويعد الواقع الصحي الجيد والتقدم العلمي في كافة المجالات الطبية، عاملاً فعالاً في النمو السكاني وطول أمد حياة الأفراد.<sup>2</sup>
  - 7- لكل إنسان الحق في التعليم ويجب أن يوجه التعليم لتنمية الموارد البشرية دون إهمال النساء والفتيات. وتقع مسؤولية تعليم الأطفال في المقام الأول على والديهم، وعلى الدولة والأسرة إعطاء أولوية للأطفال في التعليم والصحة والرعاية والحماية اللازمة خاصة من البيع والإتجار والاعتداء والإتجار بالأعضاء.
  - 8- توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة والخدمات الاجتماعية، والاهتمام بالفئات الهامشية خاصة الفقراء وكبار السن والمعاقين.
  - 9- تنمية القدرات البشرية وتطبيق معايير حقوق الإنسان على كل جوانب البرامج والسياسات السكانية، فالإنسان أهم مورد لأية أمة لذلك يجب الاستفادة لأقصى حد من الطاقات البشرية في التنمية.
  - 10- إدماج العوامل والديناميكيات الديموغرافية في استراتيجيات التنمية والتخطيط الإنمائي وفي البرامج السكانية.

<sup>1</sup> اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ، مرجع سابق، ص: 184-186. (بتصرف)

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص48.

- 11- دراسة العوامل ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية التي تؤثر على التوزيع السكاني وعلى الهجرة الداخلية والنمو الحضري من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في الريف والحضر.
- 12- تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات السكانية، ودعم استعمالها في البحوث العلمية وفي رصد وتقييم البرامج والسياسات السكانية.
- 13- أهمية التعاون الدولي والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تنفيذ برنامج السكان والتنمية - كالتعاون الدولي للقضاء على الفقر-، مع المراعاة الكاملة للقيم الدينية والأخلاقية والثقافية لكل بلد على حدى.
- وتحقيقاً لهذه الاهداف والبرامج خدمة للصالح العام وتنفيذا لسياسات سكانية معاصرة شاملة متكافئة متناعمة ومختلفة متطلبات الشرائح السكانية في المجتمع، نرى أنه يتعين وعلى مختلف المستويات الرسمية والأكاديمية والخاصة بذل الجهود والاهتمام بجدية بما سبق بتوفير ما يلزم من مفكرين ومنفذين وما يحتاجونه تطبيقاً لتلك السياسات التنموية الإنمائية.

## المبحث الثاني: قنوات تأثير النمو السكاني\* على النفقات العامة

هناك أوجه مشتركة بالنسبة للإنفاق العام بين كل دول العالم أيا كانت أنظمتها السياسية أو الاقتصادية، والتي تتمثل في الإنفاق على الدفاع والأمن والبنى التحتية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والبحث والتطوير العلميين ودعم الخدمات العامة ودعم المنتجين للسلع التي السيادية أو ذات الاستعمال الواسع والتحويلات الاجتماعية،.. وهلم جرا.

والنمو السكاني يظهر تأثيره على النفقات العامة من خلال استجابة الدولة وتوسعها في الإنفاق بهدف تحقيق النفع العام وتلبية الحاجيات المتعددة للسكان، ولقد عرفت عدة أشكال للدولة في الفكر الاقتصادي، فبداية من الدولة الحارسة والتي استوحت وظائفها من الفكر الكلاسيكي الذي يدعو إلى حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي واقتصر إيراداتها الجبائية في حدود إمكانية تغطية وظائفها التقليدية الرابع: من ضمان الامن العمومي الداخلي وحماية الاقليم واقامة العدالة ونفقات التمثيل الخارجي. ثم عرفت الدولة المتدخلة وهي على خلاف سابقتها تمارس النشاط الاقتصادي مدعمة ذلك بالفكر الكينزي والاشتراكي على حد سواء. وبعدها ظهر شكل آخر من أشكال تدخل الدولة حيث عرفت بدولة الرفاهية والتي أخذت على عاتقها توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان وضمان درجة عالية من العدالة والمساواة والحماية الاجتماعية بينهم،<sup>1</sup> ومع عجز الحكومات على التكفل بكل مشاكل واحتياجات السكان، ظهر نمط جديد من أنماط تدخل الدولة وهي دولة الرعاية أو التحويلات، والتي تهدف إلى تكوين صمام الأمان الضروري للحد من الآثار السلبية للعمولة على الفقراء في العالم، فيقع على عاتقها تحقيق العدل وتوفير الكفاية للفرد والمجتمع في مجال الحياة الاقتصادية.<sup>2</sup>

ولقد أكد العديد من الباحثين الاقتصاديين أن للدول المعاصرة مجالات جديدة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تحقيقا لأهداف فرضتها العمولة بسبب تشابك العلاقات الداخلية والخارجية تتمثل في محاربة الفقر والتخفيف من حدته ومحاربة الفساد وحماية المستهلك وحماية البيئة والاهتمام بالبحث العلمي.<sup>3</sup>

\* نحاول من خلال هذا المبحث أن نبين تأثير النمو السكاني على الدولة وتصرفاتها حتى تنفق أو تزيد في الإنفاق العام عند زيادة السكان، حيث أن هناك فرقا بين تأثير النمو السكاني على النفقات وبين تأثير السكان فهذا الأخير يتمثل في التأثير الابي، أما تأثير نموهم فيكون مع مستمرا مع الزمن، كما لا ننسى أن نؤكد على أن التعليم والصحة والسكن ومختلف الحاجيات، ليست مجرد مؤشرات دلالية على النفقات أو أمور مساعدة على التنمية خاصة البشرية فحسب، بل هي واجبات على الدولة، تخطط لها وتنفذها وتمولها وتراقبها وتسهر على نجاحها لعدة اعتبارات:

- مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وقوانين الدول وحقوق العيش المتكافئ.
- مواثيق الامم المتحدة وحقوق الانسان.
- مبادئ الاديان السماوية حيث تعتبر الانسان هو الغاية والهدف.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 12-13.

<sup>2</sup> علاش أحمد، دور دولة الرعاية الاجتماعية في الحد من آثار الفقر، الملتقى الدولي حول ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر بدون تاريخ، من موقع [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، 2013/12/05.

<sup>3</sup> أنظر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 21-24.



ويذكر ابن خلدون في مقدمته أن الترف والذي قصد به توسع الحكام في النفقات على أهل البلد وسكانه يساهم أيما مساهمة في نمو السكان وتزايد المواليد فيقول في الفصل السادس عشر في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها: " والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضاً من الموالي والصنائع وريبت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه، فازدادوا بهم عدداً إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد. فإذا ذهب الجيل الأول والثاني وأخذت الدولة في الهرم لم تستقل أولئك الصنائع والموالي بأنفسهم في تأسيس الدولة وتمهيد ملكها لأنهم ليس لهم من الأمر شيء إنما كانوا عيالاً على أهلها ومعونة لها فإذا ذهب الأصل لم يستقل الفرع بالرسوخ فيذهب ويتلاشى ولا تبقى الدولة على حالها من القوة. واعتبر هذا بما وقع في الدولة العربية في الإسلام. كان عدد العرب كما قلناه لعهد النبوة والخلافة مائة وخمسين ألفاً أو ما يقاربها من مضر وقحطان، ولما بلغ الترف مبالغته في الدولة وتوفر نموهم بتوفر النعمة واستكثر الخلفاء من الموالي والصنائع بلغ ذلك العدد إلى أضعافه. يقال: أن المعتصم نازل عمورية لما افتتحها في تسعمائة ألف. ولا يبعد مثل هذا العدد أن يكون صحيحاً إذا اعتبرت حاميتهم في الثغور الدانية والقاصية شرقاً وغرباً إلى الجند الحاملين سرير الملك والموالي والمصطنعين. وقال المسعودي: "أحصى بنو العباس بن عبد المطلب خاصة أيام المأمون للإنفاق عليهم فكانوا ثلاثين ألفاً بين ذكران وإناث فانظر مبالغ هذا العدد لأقل من مئتي سنة، واعلم أن سببه إلى الرفه والنعيم الذي حصل للدولة وربي فيه أجيالهم وإلا فعدد العرب لأول الفتح لم يبلغ هذا ولا قريباً منه، والله الخلاق العليم."<sup>1</sup>

إذا فحسب رأي ابن خلدون فان توسع الحكام في الانفاق العام يعود على أهل البد بالنفع وتحسن أوضاعهم المعيشية ورفاهيتهم مما يزيد من تكاثرهم وإنجابهم، طلبا لمنفعة الأولاد لأسرهم من جهة، وقوة دولتهم من جهة ثانية.

وارتبط تطور دور النفقة العامة ارتباطاً وثيقاً بدور الدولة وتطوره في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فبعد التطور التاريخي الذي لحق بالدولة \_كما رأينا سابقاً\_ أدى ذلك إلى تعدد وظائفها الاجتماعية، وإلى زيادة حجم إنفاقها على الخدمات العامة، أين أصبح لها دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المبالغ التي تنفقها على إحداث التوازن الاجتماعي وعلى الانفاق على الخدمات العامة، وتستطيع أن تحقق بها الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يطلق عليها عادة النفقات الاجتماعية. والتي يقصد بها تلك النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد، عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم

<sup>1</sup> عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق أحمد جاد، دار قصر البخاري للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص168.

والصحة، وكذا التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الافراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة.<sup>1</sup>

ويعرف الانفاق العام وجهان من التوزيع: التوزيع الاول والتوزيع الثاني أو ما يعرف بإعادة التوزيع.

● فالإنفاق العام عند التوزيع الاولي للمداخيل والثروات على مالكي عناصر ووسائل الانتاج قد يؤدي إلى اتساع الفوارق المادية بين الفئات المختلفة من السكان، لأن هذا التوزيع وبهذه الصورة يكون سببا في تكديس وتركز الاموال لدى الفئات الغنية دون الفئات الفقيرة، لأنها في الغالب هي التي تملك الوسائل والعناصر الانتاجية الاربعة.<sup>2</sup>

● أما الوجه الثاني من الانفاق العام فيعني بإعادة التوزيع، حيث تجد الكثير من الدول نفسها مضطرة للتدخل لعلاج الوضع اللامتوازن من المداخيل خوفا من الاثار الاقتصادية والعواقب الاجتماعية والمخاطر السياسية التي قد تعصف باستقرار البلد والامثلة كثيرة ومتعددة. حيث تستخدم الدولة في هذه المرحلة وبمختلف أجهزتها الانفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة تكون أقرب للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي إلى تدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي ومنع تكديس الثروة في أيدي القلة، وهذا ما يعرف بالسياسة الاجتماعية.

وعرّفت السياسة الاجتماعية في كتاب معجم المصطلحات الاقتصادية كما يلي:

"يقصد بالسياسة الاجتماعية فيما يتعلق بالتوزيع الشخصي للدخل، ما تحاول الدول أن توزعه في شكل دخل نقدي أو حقيقي أو إعانات محددة لفئات من السكان، ومن أوجه الانفاق في المجتمعات الحديثة ما ينفق في سبيل الضمان الاجتماعي، وما ينفق كإعانات للأسر الفقيرة وإعانات الاطفال، وتعويضات البطالين، ومعاشات المتقاعدين، وإعانات العاجزين عن العمل \_سواء بسبب السن أو الاعاقة أو سبب آخر- إلى غير ذلك من أوجه رعاية الدولة لسكانها الضعفاء ومدى تماشي سياستها الاجتماعية مع مقتضيات العدالة".<sup>3</sup>

و نجد أن *Midgley (1994)* يعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "مجموعة من العمليات تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي المقصود، عن طريق تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير مزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة بالاتساق مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 267.

<sup>2</sup> وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الاسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 465.

<sup>3</sup> احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية \_انجليزي فرنسي عربي، مرجع سابق، ص: 268-269.

<sup>4</sup> احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية: المفهومات الاساسية- نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2002،

وسنحاول فيما يلي أن نتناول تلك المجالات ونبين مدى إسهام النفقات العامة فيها لتحقيق المتطلبات السكانية المتزايدة، والتي بدورها تؤدي الى تزايد النفقات العامة من جهة أخرى في إطار دولة الرعاية المعاصرة. حيث يفترض أن يقترن هذا التزايد للنفقات بتزايد النفع العام، وذلك من خلال:

### المطلب الاول: تأثير النمو السكاني على التعليم والصحة

#### أولاً- تأثير النمو السكاني على التعليم:

يفرض النمو السريع للسكان وتحركاتهم ضغطاً شديداً على خدمات التعليم المعاصر، مما يجعل الجهود تخصص لذلك، حيث يصبح السباق صعباً بل مستحيلًا في بعض البلدان بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد، سواء كان هذا الطلب مدفوعاً بالطلب الاجتماعي (الاباء والابناء) على مقاعد التدريس، أو بالطلب الاقتصادي (المؤسسات والشركات) على الكفاءات والخريجين.<sup>1</sup>

ويعد التعليم أحد المتغيرات المهمة المؤثرة في خصائص السكان ديمغرافيا واجتماعيا، وهو أحد معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتعتبر زيادة نسبة التعليم بين السكان مؤشراً على مدى التقدم الذي تحققه الدولة لذلك. ولما كان للتعليم هذا القدر الكبير من الأهمية فإن الأمية تعد التحدي الأصعب والخطر لما لها من انعكاسات سلبية على جميع ميادين الحياة.<sup>2</sup> ولا نغالي إذا قلنا أن مصير الدول بما فيها النامية يرسم ويحدد ويخطط له في قاعاتها الدراسية.<sup>3</sup>

ويقصد بالإنفاق على التعليم توفير الدولة بمبالغ من ميزانيتها العامة لبناء المدارس والجامعات ومختلف دور التعليم والتكوين، ومدتها بالموارد المالية والبشرية وما تحتاجه من أمور مادية ومعنوية، استجابة للطلب المتزايد على التعليم والتكوين من قبل أفراد المجتمع.

وفي دراسة قاما بها "بيكر" و"ميلر" لوضع تقديرات عائد التعليم في المراحل المختلفة وجدوا أن الفرق بين عائد التعليم العالي والتعليم الثانوي يقدر بحوالي مائة الف دولار في الدخل الكلي على مدى الحياة، ومن هنا جاءت العبارة الشهيرة أن "التعليم الجامعي يساوي مائة الف دولار".<sup>4</sup>

ونظراً لهذه الأهمية، فقد سارعت الدول على اختلاف مستوياتها ومواردها أن تتكفل بالتعليم بمختلف اطواره ومستوياته وأن ترافق الطلاب والمتدربين بتوفير الدعم المالي والبشري والمادي والمعنوي، والجدول التالي يبين تطور نسبة نفقات التعليم في عدد من البلدان بالنسبة إلى النفقات العامة للدولة كما يلي:

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي، من موقع المعهد العربي للتخطيط: [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) يوم: 2013/01/01.

<sup>2</sup> عبد العالي حبيب حسين، تحليل جغرافي لخصائص التركيب السكاني في مدينة الشطرة، مجلة آداب ذي قار، العدد 5، المجلد 2، العراق، شباط/2012، ص: 256-257.

<sup>3</sup> عبد الهادي الجوهري وأحمد رأفت عبد الجواد وعبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الاجتماعية - مدخل اسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 1999، ص308.

<sup>4</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص272.

الجدول 3-1: تطور نسبة نفقات التعليم (%) إلى النفقات العامة في عدد من البلدان للفترة (2000-2008)

البلد	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
و.م.ا	14.30	14.50	14.80	13.70	14.40	15.20	15.17	17.15	14.40
الصين	23.50	23.00	24.00	22.90	23.40	23.30	22.00	23.00	22.60
اليابان	9.50	9.60	9.50	9.50	9.80	10.70	10.59	10.54	09.4
فرنسا	7.00	7.10	7.20	7.20	7.30	7.60	6.60	6.70	6.40
بريطانيا	11.60	11.80	11.90	11.90	11.70	11.90	12.75	11.44	11.00
مصر	11.40	11.83	11.54	14.93	15.35	16.14	16.16	15.61	14.70
البحرين	9.67	9.39	9.92	10.51	7.87	9.04	10.73	15.36	17.58
المغرب	26.00	27.80	27.80	23.90	28.00	30.20	27.07	24.90	26.56
الاردن	13.12	16.09	16.09	16.55	15.20	13.86	14.24	12.10	13.26
السعودية	22.00	22.00	20.00	22.00	25.00	26.00	25.00	22.00	22.00
قطر	7.91	5.20	7.20	8.19	8.70	10.44	10.05	8.24	9.30
الجزائر	7.96	9.03	10.41	11.37	11.91	11.63	12.21	12.86	12.06

المصدر: بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص: (143، 146، 148، 150، 152، 155، 157، 159، 161، 163، 165، 201) بالترتيب للبلدان المذكورة في الجدول.

وإذا نظرنا إلى البيانات المدرجة في الجدول الذي بين أيدينا نلاحظ تفاوت نسب نفقات التعليم إلى النفقات العامة للدول المحددة، وذلك حسب ميزانية الدولة من جهة ومدى إهتمام الدولة بالانفاق على التعليم من جهة أخرى، فالمغرب يخصص ربع ميزانيته أو يفوق على التعليم وحده بل وصلت تقريبا إلى الثلث سنة 2003، وهذا أن دل على شيء إنما يدل على السياسة التعليمية التي تحرص المملكة المغربية على تحقيقها. ثم تليها الصين أين نلاحظ أن نسبة نفقات التعليم إلى النفقات العامة فيها ما بين 22% إلى 24%، ثم السعودية ثم البحرين ... الخ.

أما بخصوص الجزائر فننظر إلى النفقات العامة تشكل نسبة ليست بالمعتبرة مقارنة مع باقي الدول العربية بغض النظر عن المبالغ المخصصة، لذلك تمثل هذه النسبة النصف مقارنة مع المغرب، وما يلاحظ أيضا هو التناقص المستمر، والتي لا تفسر إلا بارتفاع مقدار الزيادة في النفقات العامة عنه في نفقات التعليم، حيث أن هذه الأخيرة ارتفعت في ميزانية الدولة أيضا لكن ليس بنفس نسبة النفقات ككل.

#### ثانيا- تأثير النمو السكاني على الصحة:

لقد كانت الدول تنظر إلى الخدمات الصحية على أنها خدمات اجتماعية ليست ذات صفة إنتاجية، تجود بها الدول وتمنحها لسكانها متى توافر لديها فائض في ميزانيتها، وتمنعها عنهم إذا قصرت مواردها عن ذلك. غير أن التمتع بالمستوى الصحي اللائق هو أحد الحقوق الرئيسة لكل إنسان بغير تمييز

لجنسه أو دينه أو عقيدته السياسية أو حالته الاجتماعية والاقتصادية، والحكومات بما لها من سلطة ووسائل عديدة مسؤولة عن صحة سكانها، ولن يتأتى لها أن تضطلع بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير فعالة في إطار من العدالة الاجتماعية تحت مسمى "السياسة الصحية".

ويتكون الإنفاق العام على الصحة من الإنفاق المتكرر (الجاري) والإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمينات الصحية والاجتماعية. أما عن إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة الذي يغطي تقديم الخدمات الصحية، وأنشطة تنظيم الأسرة، والاعانات المخصصة للرعاية الصحية.<sup>1</sup>

ولدراسة الانفاق الصحي خلال فترة محددة، يمكن الإعتماد على أربعة مقاييس تتمثل في:

- 1- متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية.
- 2- نسبة إجمالي النفقات الصحية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- نسبة إجمالي النفقات الصحية إلى إجمالي الانفاق العام في الميزانية العامة للدولة.
- 4- نسبة إجمالي النفقات الصحية إلى إجمالي الانفاق الاجتماعي في الميزانية العامة للدولة.

وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدولة الرعاية الصحية ضرورة ملحة لتلبية حاجيات السكان، باعتبارها حق من الحقوق ذات الأولوية لحفظ النفس واستمرار النسل، فغن طريقها يمكن تنمية السكان كمًا وكيفًا، كما تساعد الرعاية الصحية على تقليل نسبة الوفيات بين الاطفال والنساء والشباب وهذا من شأنه أن يساهم في نمو السكان.<sup>2</sup>

وقد بلغت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية سنة 2007 حوالي 3.8%، وتقل هذه النسبة كثيرا عن مثلتها في دول العالم مجتمعة والتي بلغت حوال 9.7%. وتبين المؤشرات المتوفرة عن الانفاق على الصحة عام 2008 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حين تراوحت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الناتج المحلي ما بين 1.2% بالمغرب و9.6% بالاردن. وتراوحت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام ما بين 3.4% في العراق، و16.5% في تونس.<sup>3</sup> اما في الجزائر فقد بلغت نسبة الانفاق العام على الصحة 4.4% من اجمالي الانفاق العام سنة 2008.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> البنك الدولي من الموقع الالكتروني: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.PUBL> يوم: 2013/01/04.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص: 277-278.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، العدد 31، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، ص 35.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، نفس المرجع، ملحق الجداول الاحصائية، ص 295.

## المطلب الثاني: تأثير النمو السكاني على التشغيل والاسكان

## أولاً- تأثير النمو السكاني على التشغيل:

إن المهنة وما يرافقها من معاني كالشغل والوظيفة والعمل والكسب وغيرها تعتبر مصدرا مهما يحقق فيه الانسان متطلباته واحتياجاته إلى جانب استمراره في العيش، كما أنها تحدد موقع الانسان ودرجته في المجتمع. ويؤثر في العمل عوامل مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية، كما تعتبر من أهم عناصر بناء المكانة في التجمعات السكانية على المستويين المحلي والعالمي.

لقد ازدادت قوة العمل على مستوى العالم إلى أكثر من الضعف منذ منتصف القرن العشرين من 2,1 مليار شخص إلى 7,2 مليار، مما يفوق النمو في خلق الوظائف، ونتيجة لذلك تقدر منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن حوالي مليار شخص أي ثلث قوة العمل في العالم تقريبا عاطلون أو يعملون دون أن يحصلوا على ما يكفي لمواجهة حاجاتهم الأساسية، وعلى مدى نصف قرن القادم سيكون على العالم خلق أكثر من 7,1 مليار وظيفة لمجرد الاحتفاظ بالمعدل الحالي للتوظيف.<sup>1</sup>

ولقد بينت منظمة الامم المتحدة في "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" لا سيما المادة الثالثة والعشرون منه (23) أنه:<sup>2</sup>

- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.
- لكل فرد دون تمييز الحق في أجر متساو للعمل.
- لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضٍ، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
- لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

وبهذا تصبح على حكومات الدول التزامات اتجاه الحق في العمل من خلال توفيره واحترامه والحيلولة

دون ذهاب الفرص المتاحة أمام الفرد لكسب رزقه وفق شرائع البلدان وقوانينها وأعرافها.

ولا نبالغ إذ نقول أن ارتفاع الطلب على العمل أصبح هاجسا يخشى عواقبه السياسيون والاقتصاديون على حد سواء، نظرا للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للعمل، وما نلاحظه في عالمنا العربي لأكبر دليل وأوضح حجة على ذلك، فالمطالبة بالعمل لم تكن لتتطور تداعياتها وتتأزم أوضاعها لولا عدم تجاهل الدولة لدورها في التخطيط ومحاوله خلق مناصب الشغل والترتيب الجيد والمسبق لذلك، ولسنا نعني الوظائف الادارية فحسب بل كل ما يجر زرقا للأفراد المجتمع، كأن توسع الدولة من المؤسسات الانتاجية التي تتطور من

<sup>1</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص : 130-131.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من موقع: [www.un.org/ar](http://www.un.org/ar) يوم: 2013/04/11.

الوقت وبذلك تحتاج إلى عمال تدعم بهم من سوق الشغل موفرة بذلك على الدولة بعض مهامها، ومخلصة إياها من مشاكل وأزمات تتفاقم ويظهر أثرها السلبي على المدى البعيد.

غير أن الدولة بسياساتها المختلفة وباستعمال أداة الانفاق تلتزم بتوفير مناصب للشغل (كعرض للعمل) بطريقة مباشرة من خلال إيجاد المناصب في القطاع الحكومي إداريا كان أو اقتصاديا من خلال ملء المناصب الشاغرة أو خلقها بطريقة أو بأخرى، خاصة برامج التمويل والشركات الصغيرة والمتوسطة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات الخاصة عند امتصاصها لجزء من العمال وتقليص البطالة وبالتالي تقليص الضغط الموجه للدولة من افراد المجتمع إليها.

### ثانيا- تأثير النمو السكاني على الإسكان:

من الأمور التي أصبحت تثير الانتباه، هو الاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع على أن مشكل السكن في الوقت الحاضر قد أصبح في عداد المشاكل العالمية التي يصعب حلها، حتى أن الكثير من المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة أدركوا حقيقة واحدة وهي: "حينما يكون قطاع البناء و السكن بخير، فإن كل القطاعات الأخرى تكون كذلك".<sup>1</sup> نظرا للحاجة الملحة والطلب المتزايد عليه من طرف السكان.

وللسكن أهمية بالغة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لا يمكن أن يستغني عنها منذ القدم، وقد أصبح حق المأوى من حقوق الانسان المعترف بها دوليا من عام 1948 على الاقل، ونصت المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان أنه: "لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية".<sup>2</sup> ونستدل بمواثيق الامم المتحدة لا لشرعيتها أو لسلطتها الإقناعية، بل لأنها مما تعارف عليه واشتهر دوليا.

إن مواجهة المشكلة الإسكانية وتطوير قطاع الإسكان يحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة، ونظرا لشح الموارد الحكومية المخصصة لقطاع الإسكان فقد أدرك المخططون ضرورة مساندة الجهود الرسمية عن طريقة استحداث أساليب تمويل جديدة، وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الإسكاني تعتمد بشكل أساسي على حشد المدخرات والودائع من الأفراد والمؤسسات من القطاعين العام والخاص، وتوظيف هذه الأموال في قطاع الإسكان ضمن سياسة تهدف إلى تقديم التمويل المتوسط وطويل الأجل للمواطنين والمستثمرين في المباني لتمكينهم من بناء المزيد من الوحدات السكنية لتلبية الطلب المتزايد عليها.<sup>3</sup>

وفي هذا الاطار يعرف الاسكان بشكل عام على أنه: "دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، وهو دراسة لسوق إنتاج الإسكان وأيضاً دراسة لرغبات ومتطلبات السكان الخاصة بمساكنهم

<sup>1</sup> عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات الحديثة في تمويل السكن ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ماي 2001، ص 19.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 282.

<sup>3</sup> رائد محمد صالح يوسف، المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض، أطروحة من متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين 2002، ص 25.

والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم، وأيضا تأثير الإسكان على الناس نفسيا واجتماعيا وثقافيا.<sup>1</sup> وينظر من الناحية الاقتصادية وخاصة المالية للإسكان على أنه يهتم بمختلف البرامج المالية والخطط المقررة في ميزانية الدولة والتي تمس الجوانب المتعددة للسكنات، سواء توفيرها وبنائها أو ترميمها واصلاحها أو حتى تحسينها وانهاء ما يلزم معها من مرافق وطرق... الخ.

لكن مع هذا تقوم الدول في أغلب الاحيان بالتكفل بإنجاز عدد كبير من السكنات وتحضيرها للأفراد، حيث يعبر التمويل العام لقطاع السكن عن ذلك التمويل الذي يعتمد على مقدار ما تخصصه الدولة من الاعتمادات المالية للأجهزة المسؤولة عن قطاع السكن و البناء، ويلاحظ ارتفاع النفقات الموجهة للبرامج السكنية والذي يفسر بزيادة الاحتياجات السنوية من المساكن نظرا لزيادة عدد السكان. ومما زاد من حدة المشكلة الإسكانية وتفاقمها أن عرض المساكن الجديدة كان ينمو بمعدل يقل كثيرا عن الطلب عليها مما رفع ثمن المساكن وبيعها إلى مستويات مرتفعة لم يعد معها بمقدور فئات متزايدة من السكان (وخصوصا ذوي الدخل المنخفض) أن يدفعوا أجورها.

### المطلب الثالث: تأثير النمو السكاني على المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية

#### أولا- تأثير النمو السكاني على المرافق العامة:

تعتبر المرافق العامة كقنوات صرف المياه الصالحة للشرب والمياه القذرة ووسائل النقل والمواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء، ومعالجة الفضلات والمهملات... إلخ، من العوامل المكتملة التي لا بد منها لتوفير ما يلزم السكان ويلبي حاجاتهم ويحقق رفاهية المجتمع.<sup>2</sup>

ولكم تؤثر زيادة النمو السكاني على طاقة المرافق والخدمات العامة، فتقل بذلك فرصة الاستفادة منها، وحينها لا تتمكن هذه المرافق من استيعاب الحاجات المتزايدة للسكان وما ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية و أضرار اجتماعية، ومنه يصبح على الدولة وأجهزتها المختلفة التوسع في إنجاز مختلف المرافق العامة التي يحتاجها الافراد وتعود بالفائدة عليهم، بل يمكن اعتبارها من الاساسيات التي لا يستغنى عنها، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الاستثمارات خاصة العمومية منها تنفيذا للمخططات التنموية.

لذلك فقد عملت الدول على امتلاك الاساطيل الكبيرة للنقل، فأمرিকা على سبيل المثال كانت تمنح اعانات مهمة لأسطولها، كما أنها قامت ببناء سفن لتضعها في المصلحة الوطنية لها. كذلك الامر في مجال الملاحة الجوية اتجهت غالبية الدول إلى تأسيسها لأسباب تتعلق بالهبة والمكانة الدوليتين، إضافة إلى المنفعة الاستراتيجية لها، كما امتدت في بعض الدول النفقات العامة لتشمل مرفق السكك الحديدية باعتباره مرفقا حيويا أيضا.

<sup>1</sup> حفيظي ليليا، المدن الجديدة واشكالية الاسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري -قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008-2009، ص17. (بتصرف)

<sup>2</sup> إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، اقتصاديات الإسكان، مطبعة الرسالة، الكويت، يوليو 1988، ص136. (بتصرف)



وهذه الزيادة في الانفاق على تلك المرافق والخدمات تبرر بأهميتها وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولأثرها المباشر في تقدم المجتمع من جهة، ولأنها تعد من جملة القطاعات الضرورية التي يحتاجها السكان وتفرضها المجتمعات على حكوماتها لكونها تعود بالنفع على المجتمع أجمع.<sup>1</sup>

### ثانيا- تأثير النمو السكاني على التأمينات الاجتماعية والاعانات

تعتبر الرعاية أو الاعانات الاجتماعية جزءا مهما من السياسة الاجتماعية ذات الشقين: الاقتصادي والاجتماعي، لكون سبب القيام بها أيضا ذو شقين أيضا، فالنمو السكاني وتزايد أعداد أفراد المجتمع وتمايزه إلى طبقات مختلفة وعدم تمكنها من تحقيق الضروريات من العيش، يدفع السلطات لتغطية ذلك من خلال نفقاتها التي تختلف من بلد لآخر، كما أن تحسين نوعية السكان وتحقيق الرفاهية والقضاء على المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها تدهور القدرة الشرائية والبطالة والفقر، تدفع كذلك الدولة لتخصيص مبالغ ضمن برامجها العادية من خلال ميزانيتها العامة أو برامجها وخططها خارج الميزانية، وتوزيع هذه المخصصات والموارد المالية بما يحقق العدالة والمساواة بين السكان ولو نسبيا.

وتتفاوت مداخيل أفراد المجتمع من مداخيل مرتفعة جدا إلى مداخيل ضعيفة جدا أو معدومة، ونظرا للدور الذي تقوم به الدولة المعاصرة من تدخل في شؤون الحكم والتسيير والرقابة والتوزيع وإعادة التوزيع، فإنها تقوم عادة من خلال سياساتها ومؤسساتها بتدعيم التضامن والتكافل والعدالة الاجتماعية، حتى يتسنى لمختلف الفئات والطبقات الحياة عند مستوى مقبول من العيش. وتعتبر هذه السياسات بما تحتويه من فروع كفيلة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الحقوق لتخفيف المعاناة على الطبقات المحرومة التي يزداد عددها بنمو السكان في البلد.

ولقد حاول المؤتمر الدولي الأول للوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في عام 1968، إعطاء أو وضع مفهوم وظيفي مبني على وظائف فعلية تؤديها السياسات الاجتماعية، هذا المؤتمر الذي عقدته منظمة الامم المتحدة في عام 1968، هو الذي أطلق مفهوم "الرعاية الاجتماعية"، حيث حاول المؤتمر من ناحية أخرى وضع تعريف وظيفي لهذا المفهوم، مبني على الوظائف الفعلية التي تؤديها السياسات الاجتماعية والمتمثلة في الوظيفة التنموية، الوظيفة الوقائية، الوظيفة العلاجية، ووظيفة الإدماج.<sup>2</sup>

وتمارس السياسة العامة للدولة دورا رئيسا في جملة المبالغ التي تخصص للدعم، فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة، نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجيه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات، أما الدول التي تطبق النظام

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص: 284-285.

<sup>2</sup> نبيلة حمزة، نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية نموذجا، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2003، ص: 6-7.

الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة، حيث تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الافراد الاقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لإذابة الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص285.

## المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني

تكمن أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضاً دقيقة، وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الانفاق كوسيلة لتحقيق ذلك الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>1</sup>

## المطلب الأول: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على العمل والدخل

## أولاً- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على العمل:

تظهر العلاقة الطردية واضحة بين النمو السكاني وزيادة عرض العمل كون غالبية قوة العمل تكون متمثلة بالسكان النشطين، كما أن النمو السكاني السريع الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة، يؤدي إلى زيادة فئة الصغار التي تدخل سن وميدان العمل بعد فترة من الزمن. إلا أن هناك مسألة مهمة جداً بالنسبة لحالة البلدان النامية - كما تشير نظرية كوول وهوفر (Coale & Hoover) - هي أن عرض العمل المتزايد فيها لا يسهم في زيادة أعداد العاملين بشكل فعلي داخل الاقتصاد الوطني ومن ثم لا يساهم في نمو الناتج الإجمالي لسببين اثنين هما:<sup>2</sup>

1. كون عدد السكان كبير أساساً، وهناك استفحال للبطالة بأنواعها فإنه من الصعوبة إيجاد فرص

عمل متزايدة للسكان المتزايدين بسرعة، نتيجة للخلل الهيكلي في الاقتصاد ولذلك فإن تلك الزيادة في أعداد السكان لا تسهم إلا في زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

2. أن الهرم السكاني حسب الجنس للبلدان النامية يشير إلى أنه في فئة الأعمار من 15-45 والتي

تعد جوهر قوة العمل يكون عدد النساء فيها أكثر بقليل من عدد الرجال نتيجة لارتفاع الخصوبة وزيادة أعداد الإناث يؤدي إلى تخصيص وقت أكبر لرعاية الصغار وتربيتهم.

كما يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة صغار السن على حساب الفئة المنتجة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة (التي يعرفها البنك الدولي بأنها: هي نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 إلى السكان في سن العمل - في الشريحة العمرية 15 - 64 عاماً) وهذا ما يقلل من نسبة العاملين المنتجين إلى مجموع السكان.

يعتبر معدل المشاركة في العمل مؤشراً على نسبة السكان النشطين اقتصادياً ضمن قوة العمل في الاقتصاد الوطني، ويبين الحجم النسبي لعرض عنصر العمل المؤهل لإنتاج السلع والخدمات، كما أن تغير هذا المعدل ارتفاعاً أو انخفاضاً يتأثر بمجموعة العوامل المؤثرة في سوق العمل، و تستخدم نسبة العاملين إلى العدد

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص: 119.

<sup>2</sup> هشام سالم كشكول الربيعي، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا، رسالة من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004، ص: 53-54.

الإجمالي للسكان كمؤشر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل، ويحظى هذا المؤشر بأهمية كبيرة توازي أهمية مؤشر معدل البطالة في بعض الدول، غير أن ارتفاع هذه النسبة لا يدل بالضرورة على وضع اقتصادي مريح للعاملين، فأنخفاض مستويات الاجور وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر كثيرا ما يرافقان نسبة مرتفعة لهذا المؤشر، وبناء على ذلك لا بد من أخذ مؤشرات أخرى بعين الاعتبار، ويلاحظ أن نسبة العاملين إلى عدد السكان في المنطقة العربية تعتبر من أدنى النسب عالميا، إذ تقل عن 35 % وبالتحديد في الجزائر والاردن واليمن والمغرب.<sup>1</sup>

### ثانيا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الدخل:

يؤثر النمو السكاني على مقدار الدخل في بلد ما حسب ما يتوفر في البلد من عاملين منتجين حين توفر الموارد، مع شرط المرونة في الانتاج والتنظيم والتسيير المناسبين، حيث ينجر عن ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي تحسن مستوى المعيشة.

إن انخفاض معدلات الخصوبة يؤثر في العمر وفي وصول الفئات العمرية الفتية إلى سن العمل، وبالتالي فان حصة الفرد من الناتج ستزداد، فأنخفاض أعداد الأطفال والمسنين سيؤدي إلى تحسن نسبي في حصة الفرد من الدخل، كما أن انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرصة مشاركة النساء في قوة العمل مما يرفع الدخل، ويؤدي بدوره أيضا إلى صغر حجم الأسرة وتحسين معيشة أطفالها. فارتفاع عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج بشرط أن لا يكون هناك تعارض بين الكم والكيف أي ضمان زيادة الإنتاجية مع التشغيل الكامل والفعال. ولقياس أثر سوق العمل يمكن استعمال معدل الإعالة بشكل مباشر إذ أن أثره فعال في زيادة متوسط دخل الفرد.

ونشير أنه عند وجود عدد قليل من السكان مع امتلاك الدولة لمورد كبير يكون الدخل المحلي مرتفعا للغاية، كالبتروك (كما هو الحال في الكويت، فنزويلا، الامارات العربية المتحدة)، والاسماك (كإيسلندا) أو التقدم التكنولوجي في البلدان الصناعية... الخ. وباختصار نوكد أن غنى الدولة أو فقرها لا يرجع إلى عدد السكان ونموهم بقدر ما يعود إلى تناسب عدد من السكان مع مواردهم الاقتصادية وادارة الانتاج بكفاءة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستثمار والادخار

#### أولا- الاثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستثمار:

من الاقتصاديين من بين التأثير السلبي للنمو السكاني على الاستثمار ومنهم من بين عكس ذلك، حيث يؤكد أنصار الاتجاه الاول أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع المداخيل بين الاستهلاك والادخار،

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية العدد الثاني، الامم المتحدة نيويورك 2005، ص 45.

<sup>2</sup> عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، مرجع سابق، ص: 216-217.

حيث أن النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء أكبر من المداخيل للاستهلاك مما يقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد). وعليه فقد خلص أصحاب هذا الاتجاه إلى التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.<sup>1</sup>

أما الاتجاه الثاني المتفائل فيرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وبذلك يصير عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام وليس العكس، استنادا إلى ما يلي:<sup>2</sup>

- النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.

- في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

- إن النمو السكاني يعني نموا في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والاستفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على مداخيل كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

وخلصت العديد من الدراسات بنتيجة مهمة ذات أثر بالغ على السكان ومهم في مختلف البلدان خاصة النامية منهم، مفادها أن معظم الادبيات تحمل الأهمية القصوى لديناميكية السكان وبالأخص الهيكل العمري وتطوره وعلاقة ذلك بمعدلات الاستثمار، فلكل فئة عمرية سلوك ولها متطلبات مختلفة تترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضا، فحاجات السكان الاطفال والياافعين تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمارات في

<sup>1</sup> معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1999، ص: 142-143.

<sup>2</sup> معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري، نفس المرجع، ص: 143-144.

الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل، ومع التقدم في السن ترتفع الحاجة إلى الاستثمارات التي تُعنى بالرعاية الصحية وكل ما يخدم هذه الفئة.<sup>1</sup>

### ثانياً- الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الادخار:

إن ارتفاع عدد السكان بارتفاع عدد المواليدين في المجتمع يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من الدخل، مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار، وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية، مما يمنعهم من أي مدخرات تضعها جانباً.<sup>2</sup>

وقد لوحظ أن الادخار يتحدد تبعاً للمرحلة العمرية، فيبلغ معدل الادخار بين الأفراد حدّه الأقصى في سن الـ45، في حين ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة، وهذا ويؤثر النمو السكاني تأثيراً إيجابياً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل. أما على صعيد الأسرة فإن الادخار الخاص لها يعتبر نواةً للتراكم الرأسمالي المطلوب لتمويل النمو، كما حصل في بلدان شرق آسيا، أما الارتفاع في نسبة الادخار فهو بالتأكيد لا يعني ارتفاع في الاستثمار الداخلي إذ أن هذا الأخير يتجه نحو الأسواق التي توفر عائداً أعلى و كلفة أقل خاصة إذا ما اقترن ذلك بالانفتاح على الأسواق العالمية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستهلاك والغذاء

#### أولاً- الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الاستهلاك:

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيتها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع.<sup>4</sup> كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاد ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب الداخلي المتنامي عليها. إذن، فارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى استهلاك كمية أكبر من المواد الغذائية وهو ما يجعل هذه الدول تعرف قصوراً في الانتاج المحلي من هذه المواد لتلبية حاجيات السكان المتزايدة.

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص1.

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص158.

<sup>3</sup> بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقير على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، مقر الإسكوا في بيروت، 19

إلى 21 نوفمبر 2004، ص9.

<sup>4</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص158.

أما فيما يخص الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول أن النمو السريع في عدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضا، إذ أن زيادة عدد أفراد أي مجتمع تعني زيادة في الطلب على الطرقات والمدارس والاتصالات والخدمات الصحية... إلخ<sup>1</sup>، وبالتالي زيادة واسعة في استهلاك هذه الخدمات.

ثانيا- الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الموارد الاقتصادية والغذاء:

نادت نظريات بالحد من الزيادة السكانية كونها تتصل اتصالا وثيقا بفكرة الملائمة أو الموازنة بين الموارد الاقتصادية وحاجات الإنسان (وأعداده/ها المتزايدة)، فالبيئة مهما اتسعت محدودة الموارد، ولا يمكن أن تفي بجميع رغبات الإنسان الآخذة في الزيادة، ومن ثم فعملية الملاءمة أو التوازن أمر ضروري للحياة.<sup>2</sup> وكان روبرت توماس مالتوس أول وأشهر من سلط الضوء على التوفيق بين الموارد والتزايد السكاني من خلال مقاله الشهيرة سنة 1798 التي بينت أن سكان العالم سيواجهون موقفا صعبا حين تتناقص كمية الغذاء المتاح للفرد الواحد. غير أن هذه التنبؤات المتشائمة لم تتحقق بالصورة التي ذكرها نظرا للزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في الانتاج الاقتصادي بداية من القرن التاسع عشر، وهي الزيادة التي نجمت أساسا عن الثورة الصناعية والزراعية والتقدم التكنولوجي الهائل.<sup>3</sup>

ولقد جاء في تقرير ميدوز<sup>\*\*</sup> أن: "البشرية كانت من دون حدود إمكانات الكرة الأرضية، أما الآن فقد تحطّينا هذه الحدود، وتشهد على ذلك البصمة البيئية للجنس البشري التي قاسها فريق ماتيس وكرناغل. فعام 1972، كنا قد استنفدنا 85% من هذه الحدود. أما الآن فالاستهلاك البشري للموارد يقع عند حدود 125% من المستوى القابل للاستدامة في المدى الطويل".<sup>4</sup>

والشكل الموالي يعطي بعضا من النتائج التي توصل إليها واضعوا تقرير حدود النمو.

<sup>1</sup> معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري، مرجع سابق، ص: 142.

\* الموارد الاقتصادية: باختصار هي كل مورد طبيعي مستغل، و يتمثل المورد الطبيعي في كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته. و تتمثل في الطاقة وعلى رأسها البترول والمعادن والمياه... إلخ.

<sup>2</sup> علي بن نايف الشحود، موسوعة البحوث والمقالات العلمية، حوالي خمسة آلاف وتسعمائة مقال وبحث منشورة في موقع: [www.islamport.com](http://www.islamport.com)، تاريخ الاطلاع: 2013/02/01.

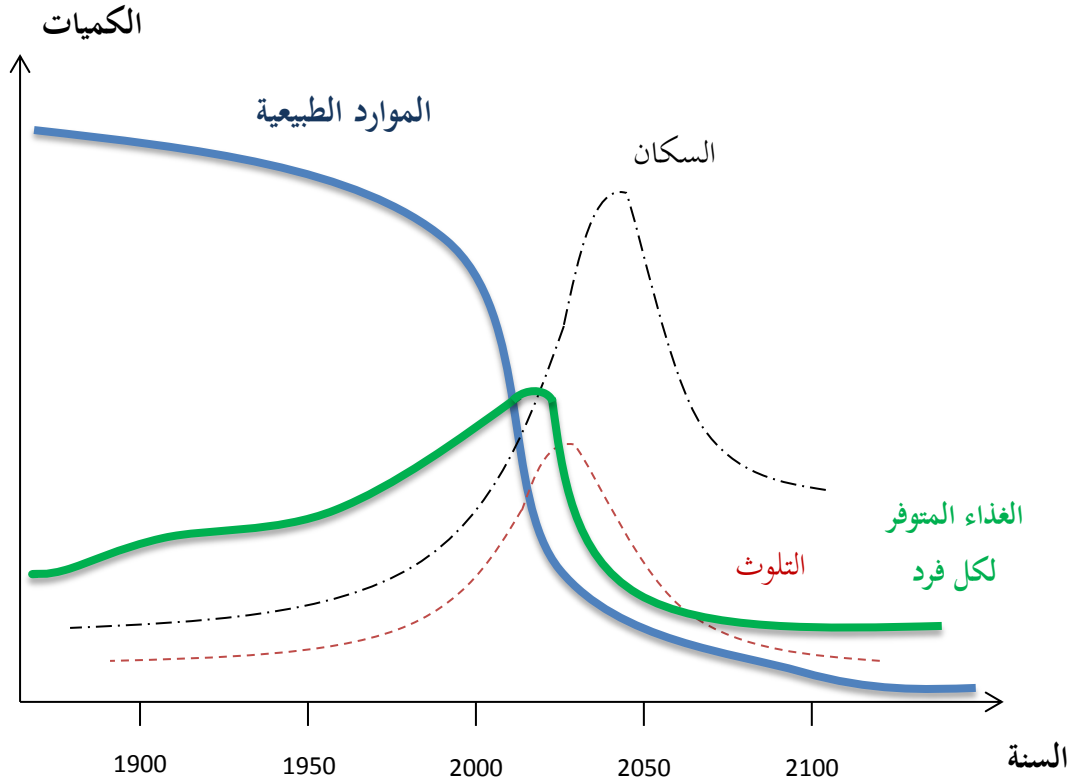
<sup>3</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص371.

\*\* هو تقرير صدر تحت عنوان "حدود النمو" أعدته مجموعة من الباحثين من معهد الماساشوسيتس للتكنولوجيا، بطلب من مجموعة نادي روما سنة 1972.

<sup>4</sup> كويشيرو ماتسورا، مقال بعنوان: هل ما زلنا قادرين على إنقاذ البشرية؟، نشر في موقع نضوب:

[www.nodhoob.com/index.php/food/343-5](http://www.nodhoob.com/index.php/food/343-5)، شوهد يوم: 2013/02/01.

الشكل 3-1: العلاقة بين التزايد السكاني والتطور الكمي للموارد الطبيعية وللغذاء وللتلوث من خلال تقرير ميدوز



المصدر: طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10، الجزائر، سبتمبر 2010، ص 88.

### المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإنفاق والتنمية

#### أولاً- الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على الانفاق الحكومي:

يمثل النشاط الحكومي في اقتصاديات الدول أهمية نسبية كبيرة من حيث مجمل النشاط الاقتصادي، حيث تلعب الحكومة وفقاً لذلك دوراً كبيراً في عملية تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في هذه الدول. والأمر الذي لا يقبل الشك هو أن النمو السكاني السريع يمارس دوراً في نمط تخصيص الموارد الحكومية بين الاستثمار وبقية أنواع الانفاق الحكومي. إن النمو السكاني السريع الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في حقل الرفاهية الاجتماعية.<sup>1</sup>

ولعل من أبرز أنواع الانفاق هو الانفاق على التعليم، فعندما يزداد معدل النمو السكاني فإن نفقات الحكومة على التعليم سوف تزداد إذا ما كان النمو السكاني ناجماً عن معدلات الخصوبة، إذ يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى تغيير التركيب العمري للسكان بزيادة نسبة صغار السن، وبالتالي ازدياد حاجتهم إلى

<sup>1</sup> هشام سالم كشكول الريبي، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا، مرجع سابق، ص 55. (بتصرف).



التعليم، ويعد الانفاق على التعليم إنفاقاً استهلاكياً واستثمارياً في الوقت ذاته، فهو استهلاكياً كونه يساهم في زيادة الأشباع الحالي لرغبة الشخص المتلقي للتعليم في تطوير ثقافته وتحسين شخصيته، واستثمارياً إنتاجياً كونه يساهم في زيادة إنتاجية العمل ولو بعد حين. غير أن الاستثمار في التعليم لا يظهر انعكاسه على الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي، خاصة في حالة الانفاق على التعليم الابتدائي.<sup>1</sup>

### ثانياً- الآثار الاقتصادية الكلية للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية:

تعد العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية محل اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين منذ أمد طويل، حيث عكفوا على دراسة النظريات والسياسات التي بها يمكن تحقيق الموازنة بين الموارد الاقتصادية والنمو السكاني، ويمارس هذا الأخير دوراً مزدوجاً في العملية التنموية، فعلى الرغم من أن التنمية تكون سبباً في حدوث الانفجار السكاني، إلا أن النمو السكاني يلعب أيضاً دورين مزدوجين متناقضين في العملية التنموية من خلال بروز تيارين هما:<sup>2</sup>

#### 1- التيار الأول الشعبويون (*Les popilistes*): يؤكدون أن النمو السكاني محفز للعملية التنموية

حيث أن ارتفاعه يكون مؤشراً على ارتفاع الحاجات، وبما أن التنمية تعتمد على المعطيات السكانية والموارد البشرية فإنها تكون حافزاً مهماً لسير عجلة التنمية إلى الامام.

وضمن هذا التيار يرى جوليان سايمون\* أن الحسنة الكبرى للنمو السكاني هي زيادة مخزوننا من المعرفة النافعة، فالعقول تهمنا اقتصادياً مثلما الأيدي والافواه وربما أكثر، وبين أن هناك جانباً مهماً من التقدم يحققه أشخاص ليسوا على مستوى جيد من الثقافة ولا من ذوي الدخل العالي.<sup>3</sup>

#### 2- التيار الثاني المالتسيون: يعتبرون النمو السكاني أكبر دأماً من النمو الاقتصادي، بل أكثر من ذلك

يعتبرونه عائقاً للعملية التنموية، خاصة في المجتمعات الفقيرة (النامية) التي لا تستطيع سد حاجات النمو السكاني فيها، مبررين ذلك بآراء مالتوس وكل من حدا حدوه.

أما عن الشعبويون فقد قدموا تبريرين لنظريتهم من خلال نقطتين:<sup>4</sup>

- تزايد السكان يعني تزايد نسبة الشباب الذين يمثلون خزاناً للإبداع و الابتكار، حتى أن الاقتصادية الدائريكية ستر بوزروب (*Ster Boserup*) ترى في الضغط السكاني على أنه محرك لتغيير التقنيات، نحو الأحسن وخاصة في القطاع الزراعي.

<sup>1</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص244.

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص157. (بتصرف)

\* استاذ الاقتصاد في جامعة الينوي بشيكاغو.

<sup>3</sup> للمزيد أنظر: محمود سمير مصطفى، حدود النمو وخرافة الندرة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 40، خريف 2007، ص ص: 89-90.

<sup>4</sup> طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10، الجزائر، سبتمبر

2010، ص74.

- مجتمع فتي يلعب دورا كبيرا في التشجيع على الابتكار، كون الشباب سريعي التأقلم مع الأفكار الجديدة وبالتالي المنتجات الجديدة، كما أن المجتمع الفتي يعني تراجع نسبة المسنين، أي يمكن من توجيه الأموال التي كانت مخصصة من قبل لإعالة هؤلاء، لإقامة مشاريع استثمارية أو لإنشاء هياكل اقتصادية جديدة.

هذا، وبعد أن بينا مختلف الآثار الاقتصادية للنمو السكاني وأهمها التأثير على التنمية الاقتصادية، ننبه لأمر غاية في الأهمية، وهو مدى اسهام العنصر البشري (السكان) في التنمية الاجتماعية، هذه التنمية الاجتماعية تلتصق التصاقا وثيقا مع التنمية الاقتصادية وتسايروها، ولا يمكن الفصل بينهما في أي حال من الاحوال لأن كلاهما يخدم الآخر، فهما يعملان على تغيير وتقديم الفرد وتحسين مستواه المعيشي، ويؤكد ذلك علي غربي وآخرون في كتاب تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة إذ يبين أن: "العملية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلا في اطار اجتماعي عام، تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة، وفي نهاية الامر لا تعتبر التنمية الاقتصادية إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتكاملة"<sup>1</sup>، أما عن كيفية تأثير التزايد السكاني على التنمية الاجتماعية فتظهر من خلال الضغط الشديد على الخدمات الصحية والتعليمية ومنظومة الضمان الاجتماعي والتجهيزات السكنية ومختلف المرافق المطلوبة للحياة البشرية، مما يتطلب تخصيص مبالغ معتبرة وخبرة كبيرة بشؤون التخطيط حتى يتم تقديم هذه الخدمات بالمستوى اللائق، وعندها تتحمل الدولة أعباءً جديدةً تظهر من خلال البرامج المسطرة والنفقات المبررة.

### المطلب الخامس: قانون "فاجنر"

#### أولا- تقديم قانون فاجنر:

قام الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" في كتابه: "أساس الاقتصاد السياسي"<sup>\*</sup>، بصياغة قانون توسع نشاط الدولة. وأكد أن هناك ميول للحكومة في المدى الطويل لرفع وزيادة مستويات التنمية الاقتصادية. حيث تعتبر هذه المساهمة ذات أهمية، خاصة إذا عرفنا أنه قبل أن يقدم ملاحظاته كان الرأي السائد آنذاك هو أنه عند حدوث نمو في بلد ما فإن أنشطة الحكومة ستتجه بالضرورة نحو الانخفاض.<sup>2</sup> وقد تأثر فاجنر دون شك بالأحداث التاريخية التي أحاطت به، حيث وضع القانون في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي فترة تميزت بتوسيع الإمبراطورية الألمانية، وفي هذا الوقت شهدت ألمانيا ارتفاعا في الدخل المحلي نتيجة النمو السريع في مجال التكنولوجيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص35.

\* Grundlegung der Politischen Ökonomie.

<sup>2</sup> Amos C Peters, *An application of wagner's 'law' of expanding state activity to totally diverse countries*, Eastern Caribbean Central Bank, no date, p: 3, from: <http://www.unc.edu> 02/02/2013. P3.

<sup>3</sup> Amos C Peters, *An application of wagner's 'law' of expanding state activity to totally diverse countries*, same reference, p6.

وهكذا استطاع فاجنر ملاحظة وتحديد جملة من الوقائع الهامة وإن تباينت أسبابها ومدى أهمية عواملها، وفيما يلي نستعرض مضامين هذا القانون (المتعلق بظاهرة تزايد النفقات العامة):<sup>1</sup>

- إن هذه الظاهرة هي قانون عام يحكم كافة الدول في نفقاتها.
- اختلاف الدول في معدلات نمو إنفاقها العام تبعاً لنظمتها الاقتصادية والسياسية.
- معدل نمو النفقات العامة يفوق معدل نمو الدخل القومي.
- الارتفاع المستمر في نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الدخل القومي، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الميل الحدي للنفقات العامة.
- وقد عزى فاجنر سبب النمو والزيادة المطلقة والمستمرة في حجم النفقات العامة إلى عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية.
- نمو النفقات العامة الحقيقية بوتيرة أعلى من نسبة الزيادة في السكان مما يؤدي إلى النمو المستمر في حصة الفرد من النفقات العامة وكذلك حصته من نفقات التنمية الاجتماعية بما يضمن ديمومة في تحسن مستوى معيشة أفراد المجتمع.

#### ثانياً- تبريرات فاجنر لتزايد النفقات العامة:

- إضافة إلى ذلك فإن فاجنر يؤكد أنه خلال عملية التنمية الاقتصادية يزداد النشاط الاقتصادي العام (للدولة) بالنسبة للنشاط الاقتصادي الخاص. حيث عرض فاجنر ثلاثة أسباب لتبرير ذلك:<sup>2</sup>
- أولاً، مع النمو الاقتصادي حيث يلعب التصنيع والتحديث دوراً في تقليص الإنفاق الحكومي العام عن الإنفاق الخاص، حيث يؤدي استمرار تناقص حصة الإنفاق الحكومي في الاستثمارات مقابل توسع القطاع الخاص إلى زيادة الإنفاق العام بهدف تنظيم هذا القطاع الأخير.
  - ثانياً، أن ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على البنية التحتية الأساسية وخاصة التعليم والمرافق الصحية، ويؤكد فاجنر أن الحكومة تقدم مرافق أكثر كفاءة من القطاع الخاص.
  - وثالثاً، ومن أجل تقليل احتكار القطاع الخاص في بلد ما بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية في هذا القطاع المتوسع في الاستثمارات، يجب على الحكومة أن تتقدم للاستثمار في هذا المجال بالذات، وبالتالي سوف يرتفع الإنفاق العام مرة أخرى.
- وأشار فاجنر أن تطور الإنفاق الحكومي يرجع إلى عملية التصنيع والعامل الاجتماعي وزيادة الدخل، ومع ذلك فلم يقدم أي صياغة رياضية من أجل دراسة فرضيته.

<sup>1</sup> وليد حنا عزيز، ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الأردن دراسة مقارنة، المؤتمر العلمي الرابع: الريادة والابداع استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الادارية والمالية، الاردن، 15-16 /03/ 2005، ص: 7-8. (بتصرف)

<sup>2</sup> Mayandy Kesavarajah, *Wagner's Law in Sri Lanka: An Econometric Analysis*, International Scholarly Research Network, Volume 2012, Article ID 573826, Sri Lanka, p 2.

ثالثا- الدراسات التجريبية والقياسية لقانون فاجنر:

لقد تم التطرق إلى العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وفحصها واختبارها من قبل العديد من الباحثين في كل من البلدان المتقدمة والنامية في العالم. ومع ذلك فقد أظهرت النتائج استنتاجات مختلفة مما خلق نقاشا بين العلماء. حيث صاغ أدولف فاجنر قانون زيادة النفقات العامة والذي عرف باسم "فرضية فاجنر" أو "قانون فاجنر" عندما لاحظ وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام. وتعود الفكرة الأساسية لهذه العلاقة: 'كون النمو في الإنفاق العام نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، ووفقا لذلك يعتبر الإنفاق العام متغيرا تابعا للدخل القومي'.<sup>1</sup>

وخلال السنوات الماضية وجدت في أدبيات الاقتصاد ست (6) نسخ (Versions) مختلفة من قانون فاجنر<sup>2</sup>، تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

1. بيكوك وايزمان (Peacock and Wiseman) 1961.

2. غابتا (Gupta) 1967.

3. غوفمان (Goffman) 1968.

4. بريور (Pryor) 1969.

5. ماسغراف (Musgrave) 1969.

6. مان (Mann) 1980.

وقد وجدنا في النموذج الكينزي (1936) أن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة لارتفاع الإنفاق العام، حيث يعتبر متغيرا خارجيا مستقلا للتأثير على النمو الاقتصادي. غير أنه ووفقا للمقاربة السببية لفاجنر فانه ينطلق من الناتج إلى الإنفاق العام على خلاف المقاربة الكينزية التي تفترض أن السببية تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج. إن كلا من فاجنر وكينز قد لاحظا الظاهرة (علاقة الإنفاق العام بالناتج) في المدى القصير، حيث أن اختبار السببية يساعد على تحديد التفاعل قصير الاجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويتضمن قانون فاجنر ستة إصدارات تم اختبارها تجريبيا من طرف اقتصاديين خلال عدة سنوات. وعلى الرغم من أن فاجنر لم يقدم قانونه في شكل رياضي، حيث وبعده بسنوات استخدم الاقتصاديون نماذج رياضية مختلفة لاختبار هذا القانون. وعلى وجه التحديد وجدت ستة إصدارات استنبطت من هذا القانون حيث تم اختبارها تجريبيا من طرف اقتصاديين.<sup>4</sup> كما سبق الإشارة لذلك.

<sup>1</sup> Mayandy Kesavarajah, *Wagner's Law in Sri Lanka: An Econometric Analysis*, Previous reference, p2.

<sup>2</sup> لمعرفة المعادلات الرياضية المقدمة من طرف أصحابها، أنظر:

Mayandy Kesavarajah, *Wagner's Law in Sri Lanka: An Econometric Analysis*, same reference, p p: 2-3.

<sup>3</sup> Christian Richter & Pappas Dimitrios from University of East London: *The Validity of Wagner's Law in the United Kingdom for the Period 1850-2010*, working paper to the International Network for Economic Research, November 2012, p p: 2-3.

<sup>4</sup> Mayandy Kesavarajah, *Wagner's Law in Sri Lanka*, previous reference, p 2.

لقد كانت هناك عدة دراسات باستخدام الاقتصاد القياسي لتجريب واختبار صحة قانون أو فرضية فاجنر أهمها:<sup>1</sup>

- شيلتون (Shelton) (2007) حيث قدم مسحا شاملا، وكانت النتائج متفاوتة سواء على المستوى كل بلد على حدى أو على المستوى التقاطعي لبلدان الدراسة.
- النتائج التجريبية التي أكدت صحة قانون فاجنر في البلدان النامية من خلال بحوث مورثي (Murthy) (1981) بالنسبة للهند؛ وكذا ناغاراجا وسبير (Nagarajan and Spears) (1990) للمكسيك والبلدان المتقدمة، و (Michas) (1975) لكندا، وفاتار وولكر (Vatter and Walker) (1986) للولايات المتحدة الأمريكية، وجيلس (Gyles) (1991) للمملكة المتحدة، ونومورا (Nomura) (1995) بالنسبة لليابان.
- تورن (Thorn) (1972)، في دراسة أجريت على مجموعة 52 دولة وفقا لنتائجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال الفترة (1962-1952)، هي واحدة من أولى الدراسات التي دعمت قانون فاجنر.

وعلى عكس ذلك، كانت هناك بعض الدراسات التي لم تصل تجريبيا إلى صحة قانون فاجنر، فقد أظهرت النتائج وجود انخفاض في الإنفاق الحكومي مع وجود التنمية الاقتصادية كما بين ذلك كلا من لجرينزي وميلاس (Legrenzi and Milas) (2002) لايطاليا، أو عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين كما في دراسة سينغ وساهني (Singh and Sahni) (1984) بالنسبة للهند، أو هنركسون (Henrekson) (1993) بالنسبة للسويد، أو عندما استخدم في البلدان النامية دراسات باستعمال البيانات المتقاطعة (بيانات البائل) كما في دراسة غاندي (Ghandi) (1971) و غوفمان وماهير (Goffman and Mahar) (1971) ورام (Ram) (1987)، والتي لم تجد دعما تجريبيا لقانون فاجنر وبالتالي لم تتحقق صحته. غير أن هناك اعمالا ودراسات اخرى كدراسة مورثي (Murthy) سنة 1981، وتانزي و زي (Tanzi and Zee) سنة 1995 وجدت وتأكدت من مدى صحة قانون فاجنر وبينت مدى انطباقه على البلدان النامية باستخدام البيانات المقطعية. وقد أنتقد هانركسون (Henrekson) الدراسات السابقة التي تحقق فيها تجريبيا قانون فاجنر، حيث رأى أن نتائج تلك الدراسات وخاصة تلك التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية من المحتمل أن تكون زائفة لاستنادها على بيانات غير مستقرة، والتي يَحتمل ألا تحقق شرط التكامل المشترك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, November 2012. P5, a study published in: <http://www.cbvs.sr/> (Centrale Bank van Suriname), on 27/01/2013

<sup>2</sup> Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, previous reference: p:5.

وهناك العديد من البحوث الحديثة والتي استخدم فيها تقنيات قياسية متقدمة للتحقق في المدى الطويل والمدى القصير من العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث بينت دراسات وجود مرونة في المدى الطويل للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو كما في دراسة (Arpaia and Turrini)، وكما في دراسة اكيثوبي وكليمانتس وغابتا اينشوست (Gupta ، Clements،Akitoby andInchauste) سنة 2006. علاوة على ذلك، يميل إدخال اختبار السببية غير الخطية لتوفير أقوى الاستنتاجات على اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل المحلي، وكان هذا موضع ترحيب، بإضافة تقنيات متقدمة واسهامات حديثة في الاقتصاد القياسي. واعتبر كلا من كاراجياني بامباتروغلو (Karagianni and Pempetzoglou) سنة 2009، أن الاختبارات الإيجابية لقانون فاجنر باستخدام السببية غير الخطية تشير إلى علاقة أكثر ديناميكية ومعقدة بين الإنفاق الحكومي والدخل، وهذا يوافق الجانب النظري وأدبيات الاقتصاد. وبالفعل فهذا التعقيد يمكن أن يكون أكثر تعبيرا عن الواقع، وبالتالي التركيز في الدراسة على اختبار السببية غير الخطية.<sup>1</sup>

ورغم الاختبارات التجريبية الواسعة والشاملة لقانون فاجنر، فقد قامت دراسات اخرى بالتحقق من قضية وأهمية فرضيات بيرد (Bird) 1972، الذي افترض أنه في حالة الركود الاقتصادي ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أكثر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا النحو فإن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع، حيث أن الإنفاق الحكومي يزيد بسرعة أقل من متوسط الدخل المحلي للفرد، وعلى هذا النحو تقع نسبة الإنفاق الحكومي على الدخل

(And as such; The ratio of government expenditure to income falls)

بعبارة أخرى يتزايد الإنفاق العام حتى في فترات الركود الاقتصادي، ويثبت عند مستوى جديد أعلى بعد استقرار الاقتصاد. وقد كان ديامون (Diamond) سنة 1977 من أيضا الاوائل الذين حاولوا تجريب والتأكد من صحة قانون فاجنر، ولكن لم يجد الدعم التجريبي الملائم للدراسة. وفي الدراسات الحديثة، لاحظ كلا من دوريفال و هانريكسون (Durevall and Henrekson) سنة 2010 أن جوهر الاشكالية لا يتعلق عموما بسبب النمو في الإنفاق العام كما في المملكة المتحدة والسويد، والجدير بالذكر أن اركويتز وستراوكزينسكي (Hercowitz and Strawczynski) سنة 2004 بالاضافة إلى غافين وبيروتي (Gavin and Perotti) وجدوا دعما تجريبيا لفرضية وقانون فاجنر من خلال تأثير النمو السكاني على نمو النفقات العامة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, previous reference, p p:5-6.

<sup>2</sup> Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, previous reference, p:6.

وتعتبر التركيبة (السكان/السن) من الاعتبارات الهامة التي لم تلقى اهتماما كافيا في النظريات والأدبيات الاقتصادية. وفي الواقع، تقوم الفئات الشبابية بتحفيز وإثارة ورفع الطلب على القطاع العام للخدمات كالتعليم مثلا، في حين أن زيادة عدد السكان المسنين تميل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وقد قام شيلتون (Shelton) سنة 2007 بدراسة للبلدان النامية خلال الفترة 1970-2000 باستخدام بيانات مقطعية، فوجد أن قانون فاجنر يتأثر بالتركيبة السكانية، وخاصة الفئة العمرية 65 سنة وأكثر.

هذا، وإنه في الواقع لمن الضروري أن تكون قرارات الإنفاق الحكومي مدعومة بتقارير ودراسات تحليلية وتجريبية للواقع السكاني بدقة \_ من خلال عدد السكان ونوعهم وتوزيعهم وحضرهم وريفهم ومستوياتهم الصحية والتعليمية والسكنية... الخ \_ حتى تتمكن من تعظيم فرص ونتائج التنمية، وبالتالي ستهتم بهذه الاشكالية في السياسة العامة للدولة، ومن الضروري في مثل هذه الدراسات ما يلي:<sup>1</sup>

- النظر في التركيبة السكانية، وتأثيرها في العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي.
- استخدام التقنيات المتطورة غير الخطية للإقتصاد القياسي لاختبار السببية.
- فحص صحة النتائج لفرضيات الدراسة.

<sup>1</sup> Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, previous reference ,p:22.

### خلاصة الفصل الثالث:

- رأينا في هذا الفصل ظاهرة النمو السكاني وعلاقتها بالنفقات العامة من خلال النمو المستمر لهذه الأخيرة، ومدى التلازم والتأثير المتبادل بينهما، وقد كانت أهم نتائج هذه العلاقة تنحصر فيما يلي:
- أن مختلف التدابير والاجراءات المتخذة من طرف أجهزة الدولة، يكون غرضها التأثير الكمي و/أو النوعي على السكان كعدددهم، توزيعهم، خصائصهم (كصحتهم، تعليمهم،...)، ميزاتهم،... وغيرها
  - تصوغ الدول سياساتها السكانية حسب الحاجة أو الهدف الذي ترجو أن تصل إليه، إما برفع أو تخفيض متغير أو ميزة سكانية ما، مستعملة في ذلك عدة أدوات وبالأخص الأدوات المالية وعلى رأسها النفقات العامة.
  - إن محاربة الفقر أو محاولة القضاء عليه هو من أشمل أهداف السياسات السكانية المعاصرة، نظرا لما يتضمنه هذا الاجراء من تحسين ورفع المستوى المعيشي للسكان، خاصة زيادة دخل الافراد عن طريق الوظائف أو التحويلات أو الاعانات، فمثلا ينعكس ذلك إيجابيا على صحتهم وبالتالي يرتفع عددهم تبعا لذلك.
  - بواسطة النفقات العامة الوظيفية تحاول حكومات الدول أن تصل بنفقاتها إلى أهدافها المخططة والمبرجة، الكثيرة والمتعددة، حيث يعتبر الفرد أهم ما ينبغي الاهتمام به لترقيته وتحضيره وتهيئته للقيام بدوره الانمائي المستقبلي في مجتمعه.
  - بتزايد عدد السكان في دولة ما تتزايد حاجاتهم ومتطلبات عيشهم، ويقل تبعا لذلك متوسط نصيب الفرد الواحد من مقدار هذه الحاجات، مما يلزم تغطية هذه الفجوة واستيعاب هذا الطلب بأسرع ما يمكن، والدولة بما لها من سلطة وأدوات وآليات تستجيب لهذا الطلب حتى تتمكن من تلبية هذه الحاجات السكانية المستمرة باستمرار الجنس البشري المتزايد، خاصة من خلال نفقاتها المالية الوظيفية.
  - قانون 'فاجنر' والمتعلق بظاهرة تزايد النفقات العامة بين أن هذه الظاهرة هي قانون عام يحكم كافة الدول في نفقاتها، وقد أرجع سبب النمو والزيادة المطلقة والمستمرة في حجم النفقات العامة إلى عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية، حيث بين: "أن نمو النفقات العامة الحقيقية يكون بوتيرة أعلى من نسبة الزيادة في السكان مما يؤدي إلى النمو المستمر في حصة الفرد من النفقات العامة وكذلك حصته من نفقات التنمية الاجتماعية بما يضمن استمرارا في تحسن مستوى معيشة أفراد المجتمع". وقد أظهرت النتائج القياسية عند فحص واختبار الظاهرة استنتاجات مختلفة: فمنهم من تحقق من صحة قانون فاجنر ووصل الى نفس نتائجه، ومنهم من وجد عكس ذلك تماما، ومنهم من توصل إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين البتة.
- وسنخصص الفصل الموالي لعرض ودراسة مدى تأثير النمو السكاني في الجزائر على نفقات الدولة، في إطار قيام الدولة بتحمل كامل مسؤولياتها اتجاه سكانها، والسهر على النفع العام، من طرف كل الاجهزة التنفيذية لها.



الفصل الرابع

الفصل الرابع

الفصل الرابع

الفصل الرابع

**تحليل وقياس أثر النمو  
السكاني على النفقات  
العامة في الجزائر للفترة  
(1990-2011)**

### تمهيد:

ساهم كلا من عاملي النمو السكاني المتزايد في الجزائر من جهة، وتحسن الجباية البترولية وما تدره من عملة صعبة على الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، في قيام الدولة الجزائرية بالتوسع في الانفاق العام خاصة في السنوات الاخيرة، من خلال تبنيتها برامج اقتصادية واجتماعية ذات مبالغ ضخمة استجابة لاحتياجات وانشغالات السكان المقيمين\*، وتنفيذا لالتزاماتها ومسؤولياتها المتعددة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، تحقيقا للنفع العام.

حيث تعتمد الحكومة في تمويل ميزانيتها العامة على إيرادات الجباية البترولية بنسبة كبيرة جدا، حين تضع ميزانيتها العامة التقديرية على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول لتغطية نفقاتها العادية والاستثمارية، وبعد الازمات العديدة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري والتي كان منها أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 حين تزامنت مع انخفاض قيمة الدولار الامريكي الذي تقيّم به وارداتنا، تبعتها أزمة اجتماعية تمثلت في المظاهرات الشعبية سنة 1988، وبعدها دخلت الدولة الجزائرية في إصلاحات عاجلة وعميقة مع الهيئات المالية الدولية سنة 1989، فاعتمدت الخوصصة كوسيلة للدخول إلى اقتصاد السوق بعد التخلي عن النهج الاشتراكي، فكانت الازمة ايضا أزمة اقتصادية سياسية اجتماعية، ظهرت في البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي لغالبية السكان طيلة عشرية وصفت بالسوداء أو الحمراء.

إن تزايد الضغوط الاجتماعية من قبل السكان تعود أغلب أسبابها المباشرة والظاهرة للعيان إلى تزايد الافراد وبالتالي تزايد حاجياتهم وضرورياتهم، مما انعكس على النفقات العامة التي تزايدت بدورها في الميزانية العامة للدولة. إن هذا التزايد لهذه الشئانية هو ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا هذه، بالتحليل والتفسير لتطور عدد السكان والنفقات العامة في الجزائر. وقد ضم هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الاول:** تطور الظاهرة السكانية وتزايد النفقات العامة في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** التفسير الديمغرافي لتزايد النفقات العامة في الجزائر لقطاعات مختارة.
- **المبحث الثالث:** الدراسة القياسية لتأثير النمو السكاني على سلوك النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011).

\* مفهوم الإقامة في المحاسبة الوطنية حسب نظام **SCEA**: يقصد بالوحدات المقيمة "تلك الوحدات التي لها منفعة دائمة لأكثر من عام على القطر الاقتصادي، يعني أنها الوحدات الحاضرة أو الغائبة مهما كانت جنسيتها والتي لها نشاط دائم على القطر الاقتصادي الذي يقصد به القطر الجغرافي مضافا إليه السفارات والقنصليات والإدارات الجزائرية بالخارج، المياه الإقليمية، البواخر والطائرات وسفن الصيد، مستثنى منه التمثيلات الخارجية في الجزائر".

## المبحث الأول: تطور الظاهرة السكانية وتزايد النفقات العامة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ظاهرة النمو السكاني في الجزائر، حيث اعتمدنا سنة 1990 سنةً فاصلةً بين مرحلتين مختلفتين تماما وهامتين جدا في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة نمو السكان في الجزائر عبر عدة فترات في مطلب أول، ثم نستعرض في مطلب ثان تحليل تزايد النفقات العامة في فترة الدراسة والمنحصرة ما بين (1990-2011).

### المطلب الأول: النمو السكاني في الجزائر

يعتبر النمو السكاني من أبرز الظواهر الملفتة للانتباه خاصة في الدول النامية، وهو عنصر من العناصر الهامة التي يجب معرفتها ودراستها للمباشرة في الخطط التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، تحقيقا للبرنامج بكل مصداقية ودقة وكفاءة. ولقد عرف النمو السكاني في الجزائر تفاوتاً من فترة لأخرى نظراً للظروف التي شهدتها البلاد عبر عدة مراحل زمنية. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولاً- النمو السكاني قبل سنة 1990: يمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية:

#### 1- مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني تلقائي وطبيعي، ولقد كان السكان آنذاك أغلبهم ريفيين وبحاجة إلى إنجاب الاولاد للمساعدة على أعباء الحياة والكفاح ضد الطبيعة، وهكذا كان يعتقد أفراد المجتمع آنذاك أن الأسرة الكبيرة العدد هي المفضلة لما لها من حظ البقاء والاستمرار والعون. ولم يكن النمو السكاني أو المواليد يطرح أي إشكال أو يضيف أي عبء للأسرة، بل على العكس من ذلك تماماً. إلا أن هذه الفترة عرفت أزمات أثرت كثيراً على عدد السكان كانت في مجملها ترجع إلى الأوبئة والمجاعات التي أصابت بعض المناطق إما لنقص الايدي العاملة أو لبعض الاسباب المناخية وبالأخص الحر والجفاف.

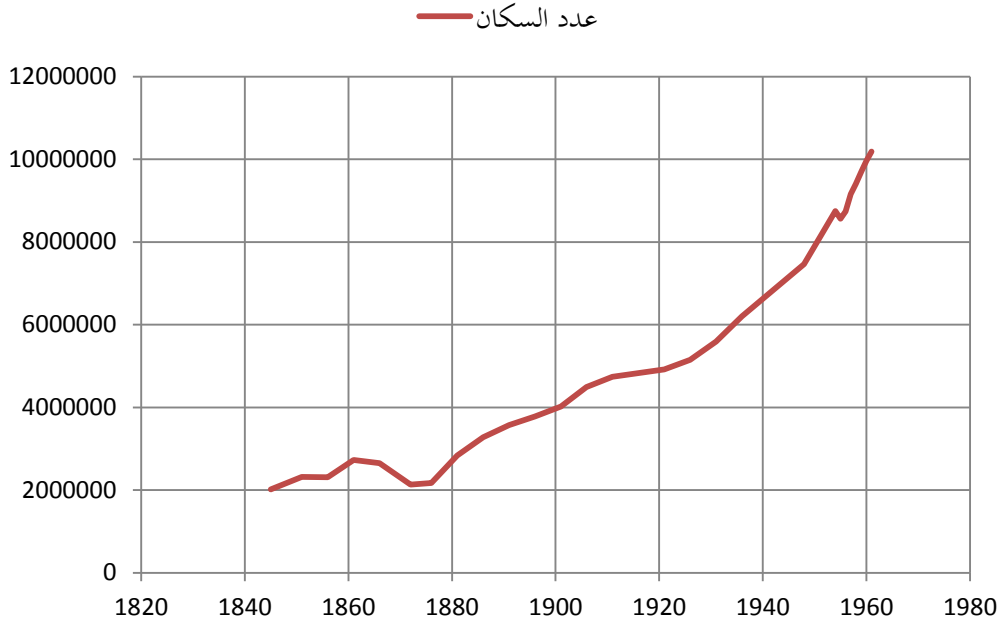
#### 2- مرحلة أثناء الاستعمار:

قدر عدد سكان الجزائر سنة 1830 بحوالي 03 ملايين نسمة، وفي بداية القرن العشرين بحوالي 04 ملايين نسمة، وفي هذه الفترة عرف النمو السكاني تذبذبات واضحة، فتارة يرتفع وتارة ينخفض وليس له أي اتجاه معين. بدأ عدد السكان الجزائريين في تزايد منذ بداية القرن العشرين بوتيرة نمو منخفضة، حيث قدر معدل النمو الطبيعي بـ 5,0% إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945). بعد هذه الفترة بدأ عدد السكان يتضاعف إلى أن بلغ معدل النمو الطبيعي مستوى 8,2% سنة 1954، حيث بقي هذا النمو ثابتاً رغم الخسائر البشرية التي دفعها الجزائريون وقوداً لثورة التحريرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عطاري ابراهيم، الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الاسرة في الجزائر، مقال في مجلة دراسات اجتماعية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 07، الجزائر، جانفي 2011، ص 48. (بتصرف)

ونشير أنه خلال المراحل الأولى من الاستعمار الفرنسي حدث تناقص كبير وملحوظ لعدد السكان الجزائريين، حيث تعرض الشعب الاعزل إلى أشكال مختلفة من التقتيل والتنكيل كالإبادة الجماعية وتهجير القرى والمداشر أو حرقها، أضف إلى ذلك ما نجم عن المقاومات الشعبية من استشهاد عديد المدافعين عن أرضهم. أما عن تطور عدد السكان خلال هذه الفترة، فتبينها من خلال المنحنى التالي:

الشكل 4-1: تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1845-1961) الوحدة: مليون نسمة



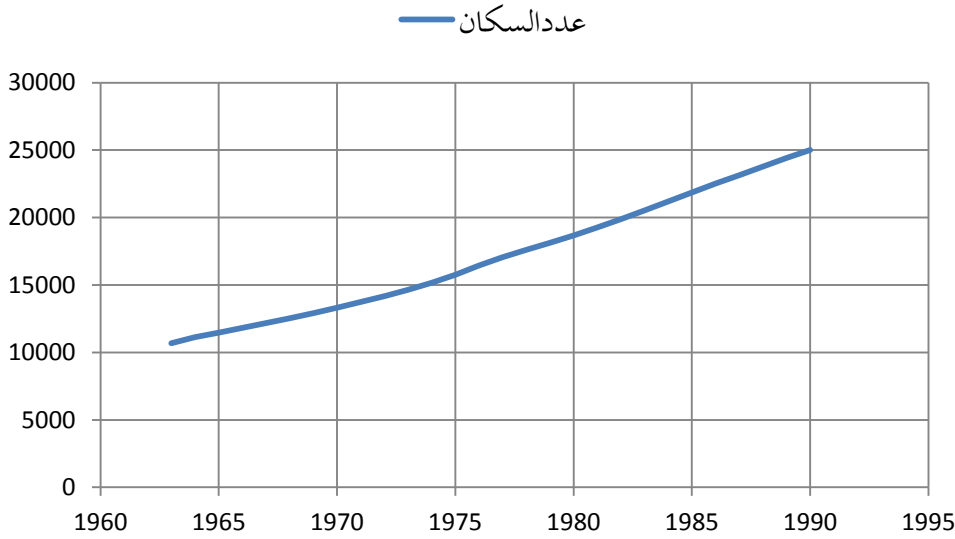
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 1.

نلاحظ من هذا الشكل أن هناك تزايدا شبه مستمر في عدد السكان الجزائريين، إلا في بعض السنوات، كما حدث سنة 1856 و سنة 1954 بسبب المقاومات الشعبية والتضحيات الضخمة بالأنفس من طرف الجزائريين في سبيل رد الظلم عنهم وتحرير بلادهم ومقاومة المستعمر، بالإضافة إلى الإبادة الجماعية للسكان والممارسات الوحشية من طرف المستعمر الغاشم. ورغم ذلك فإنه وخلال 116 سنة وبصفة إجمالية ارتفع عدد السكان بحوالي 8,169 مليون نسمة خلال المرحلة التي بين أيدينا.

### 3- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى سنة 1990:

لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حوالي 10.674.000 نسمة، وقد وصل إلى 24.409.000 نسمة عند نهاية الثمانينات في سنة 1989، أي أنه خلال 26 سنة تضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من مرتين (2,28 مرة)، وهذا ما نلاحظه من خلال البيانات الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل 4-2: تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1963-1990) الوحدة: مليون نسمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 2.

إن هذا التزايد السكاني المبين في الشكل 4-2 يرجع في مجمله إلى تحسن الوضع الأمني (الاستقلال) والمستوى المعيشي، خاصة في إطار المنهج الاشتراكي المتبع من طرف الدولة آنذاك، حيث كان الشعب ينعم في كنف الدولة، التي كان الانفاق وتحقيق النفع العام ورفع مستوى معيشة الجماهير شغلها الشاغل، من خلال المخططات التنموية الثلاثية والرابعة والخامسة المتبعة حينئذ، بغرض المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ويمكن أن ترجع الزيادة في عدد السكان للفترة بعد الاستقلال للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- إنهاء الحرب التحريرية واستتباب الامن والاستقرار.
- انخفاض معدلات الوفيات في مختلف الفئات العمرية، عما كانت عليه من قبل.
- ارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الخصوبة.
- ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار وتحسن الرعاية الطبية مقارنة بالفترات السابقة.
- تطور عملية الاحصاء السكاني وتحسنها، مما يساعد على ضبط عدد السكان.
- الأمية والتي تشكل عاملا هاما في الحركة السكانية لسببين:
  - انخفاض سن الزواج عند الاميات فقد قدر بـ 17,8 سنة، بينما بلغ عند المتعلمات 22 سنة.
  - كثرة ولادتهن بحيث انه سنة 1980 كانت أكثر من 90% من الولادات من أمهات أميات.

<sup>1</sup> مربي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر (1936-1966)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر، ص 118 (بتصرف).

ثانيا- النمو السكاني بعد سنة 1990:

يمكننا الجدول الموالي من معرفة تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2011، كما يلي:  
الجدول 4-3: تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1990-2011) الوحدة: مليون نسمة

السنة	عدد السكان*	السنة	عدد السكان
1990	25,022	2001	30,879
1991	25,643	2002	31,357
1992	26,271	2003	31,848
1993	26,894	2004	32,364
1994	27,496	2005	32,906
1995	28,060	2006	33,481
1996	28,566	2007	34,096
1997	29,045	2008	34,591
1998	29,507	2009	35,268
1999	29,965	2010	35,950
2000	30,416	2011	36,717

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1990-1999) *Rétrospective des comptes économique (1963-2010)*, Collection statistique N° 166, Référence déjà cité, P 165.
- (2000-2011) *Rétrospective des comptes économique (1963-2010)*, Collection statistique N° 609, ONS Algerie, P 21.

من البيانات الموضحة في الجدول 4-3 والخاصة بتطور عدد السكان في الجزائر ابتداء من سنة 1990 إلى سنة 2011، تتضح الزيادة المعتبرة في عدد السكان من سنة لأخرى، إذ يلاحظ أنه خلال هذه الفترة، تغير عدد السكان بمقدار 11.695.000 نسمة.

وزيادة على هذا التطور في عدد السكان في الجزائر يستحسن الاستعانة بمعدل النمو الطبيعي للسكان الذي يوضح التغيرات التي تطرأ على عدد السكان بين فترتين زمنييتين بالزيادة أو النقصان، اعتمادا على المواليد والوفيات فقط وبإهمال عامل الهجرة.

والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الطبيعي للسكان} = \frac{\text{التغير الطبيعي في عدد السكان بين تعدادين}}{\text{عدد السنوات بين التعدادين}} \times \text{عدد سكان التعداد السابق}$$

\* عدد السكان في وسط السنة.

أما عن معدل النمو السكاني الطبيعي في الجزائر فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-2: معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة (1990-2011)

السنة	معدل الزيادة الطبيعية بـ %	السنة	معدل الزيادة الطبيعية بـ %
1990	2,49	2001	1,55
1991	2,41	2002	1,53
1992	2,43	2003	1,58
1993	2,25	2004	1,63
1994	2,16	2005	1,69
1995	1,89	2006	1,78
1996	1,68	2007	1,86
1997	1,63	2008	1,92
1998	1,52	2009	1,96
1999	1,46	2010	2,03
2000	1,43	2011	2,04

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1990-2000): *Politique nationale de la population à l'horizon 2010, Ministère de la santé algérienne, Alger, juillet 2001, P2.*
- (2001-2003): *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2004, Edition 2006, N°34, ONS, Alger, P10.*
- (2004-2006): *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2006, Edition 2008, N°37, ONS, Alger, P9.*
- (2007-2008): *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2009, Edition 2010, N°40, ONS, Alger, P6.*
- (2008-2010): *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2010, Edition 2011, N°41, ONS, Alger, P6.*
- 2011: *APS (Algerie Presse Service), article Publié le: 17/04/2013, Vu le: 26/04/2013.*

توضح معطيات الجدول 4-2 أن معدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة يتذبذب بين الصعود والنزول، حيث يلاحظ تذبذب هذا المعدل في الفترة (1990-1992) نظرا للمرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك والمتزامنة مع انطلاق البرامج الاستعدادية لهيئات بروتن وودز، لكن انطلاقا من سنة 1993 وإلى غاية سنة 2000 أخذ هذا المعدل في الانخفاض ليصل في نفس السنة إلى أدنى معدل له والمقدر بـ 1,43%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الحالة التي عرفتها البلاد آنذاك خاصة الوضع الأمني حيث ارتفع عدد الوفيات، كما انخفض عدد المواليد نظرا للوضع الاقتصادي المزري للأسر (المعبر عنه بتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية) وتفشي البطالة والنزوح من الريف إلى المدينة وأزمة السكن والاعراض عن الزواج وتسريح العمال بسبب التخريب والحرق الذي لحق بمنشآت الدولة. ثم إنه بعد هذه الفترة الأليمة وبدأ من سنة 2001 أخذ هذا المعدل في الارتفاع شيئا فشيئا إلى أن وصل إلى أقصى معدل له

سنة 2011، نظرا لزيادة المواليد و تحسن الوضع الامني للبلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان موازاة مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر كونها اهتمت بالجانب السكاني والوضع الاجتماعي، حيث كان لها عميق الاثر في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع مداخيلهم.

## المطلب الثاني: تزايد النفقات العامة في الجزائر

### أولاً- النفقات العامة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة الإنفاقية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة، وهي: **المحدد الاقتصادي و المذهبي المتمثل في** حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، **المحدد الاجتماعي المتمثل في** ضغط الطلب على المرافق والخدمات العمومية، و**المحدد المالي المتمثل في** اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.<sup>1</sup>

### 1- النفقات العامة من منظور المشرع الجزائري.

تحتل النفقات العامة بأهمية كبيرة إعدادا وإجازة وصرفا، في إطار الميزانية العامة والتي بين المشرع الجزائري أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التحجيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".<sup>2</sup> كما اعتبر أن النفقات العامة هي "اعباء"<sup>3</sup> ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدر نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الاموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح. ولقد اعتمد النظام المالي في الجزائر في تقسيم النفقات العامة<sup>4</sup> من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز على التصنيف الاداري والاقتصادي معا من ناحية والتصنيف الوظيفي من ناحية أخرى.<sup>5</sup> وقد أسهم المشرع

<sup>1</sup> شبيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد، الاثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية،

دراسة منشورة في موقع منتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، على الموقع: <http://www.erf.org.eg>

<sup>2</sup> المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990، الموافق لـ 24 محرم 1411 هـ، والمتعلق بالحاسبة العمومية.

<sup>3</sup> المادة رقم (04) من القانون 21/90، نفس المرجع.

<sup>4</sup> للمزيد حول مختلف تقسيمات النفقات العامة وتبويبها ارجع إلى: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 112. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مرجع سابق، ص 33. محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص 36.

<sup>5</sup> لتفاصيل أكثر ارجع الى: لعمارة جمال: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2004، ص 35 وما بعدها.



الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن الاعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشتمل:<sup>1</sup> نفقات التسيير، ونفقات الاستثمار.

ومعيار التفرقة بينهما يتمثل فيما إذا كان الهدف من النفقة الحصول على مستلزمات تغطية الاعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

#### أ- نفقات التسيير (أو ميزانية التسيير) (الجارية- عادية):

سبق وأن اشرنا أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة ضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة، وهي بذلك تشمل: نفقات الاجور، صيانة العتاد، المعدات والادوات... الخ. وتمثل نفقات التسيير قسما مهما من النفقات العامة من ناحيتين:

○ ناحية الحصة المالية والمبالغ المخصصة لها.

○ ومن ناحية الدور والمهام التي تضطلع بها فيما يخص تسيير الهياكل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وتنص المادة (24) من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، على أن نفقات التسيير تجمع في أربعة أبواب:<sup>2</sup>

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الايرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

وتقسم نفقات التسيير حسب الوزارات، فتعطى لكل وزارة الاعتمادات الخاصة بها، وبدورها تقوم كل وزارة بتقسيمها وفق "عناوين" وكل عنوان بدوره ينقسم إلى "أقسام"، وذلك انطلاقا من التشريع المعمول به بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية، والمصاريف وأدوات التسيير، وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة.

تظهر ميزانية التسيير في الجزائر من خلال قانون المالية تحت عنوان الجدول (ب)، حيث تظهر الدوائر الوزارية وبجانبتها المبالغ (الاعتمادات) المخصصة لها، انظر الملحق 3.

<sup>1</sup> المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في: 1984/07/010 الموافق لـ 11 شوال 1404 هـ، والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

<sup>2</sup> المادة رقم (24) من القانون 17/84 المؤرخ في: 1984/07/010، مرجع سابق، الجريدة الرسمية الجزائرية.

## ب- نفقات التجهيز (أو ميزانية التجهيز) (الإستثمار):

ميزانية التجهيز أو بالأحرى ميزانية الإستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الانتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.<sup>1</sup>

ويتم توزيع نفقات التجهيز حسب الخطة الانمائية السنوية للدولة تنفيذاً للبرامج الاقتصادية،<sup>2</sup> من خلال مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية.

وتقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية" و"الفصول" و"المواد".

ولقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقاً للمخطط الانمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين) وهي:<sup>3</sup>

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

هذا التقسيم حسب العناوين، كما تقسم نفقات التجهيز حسب القطاعات، وعندها يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية الجزائري بعنوان الجدول (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية، انظر الملحق 4.

## 2- الهيكل العام لتطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (1990-2011)

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال فترة دراستنا والممتدة من 1990 إلى 2011 وهذا ما نصبوا لدراسته وتحليله من خلال القيم الإسمية وبالأخص القيم الحقيقية للنفقات العامة، ونشير أن القيمة الحقيقية تساوي القيمة الإسمية قسمة المؤشر العام للأسعار الإستهلاك (IPC)<sup>4</sup> الخاص بكل سنة كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص58.

<sup>2</sup> محرز محمد محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص68.

<sup>3</sup> المادة (35) من القانون 17/84 المؤرخ في 10/07/1984 الموافق لـ 11 شوال 1404 هـ والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>4</sup> ارجع للملحق رقم 12 لمعرفة المؤشر العام للأسعار الإستهلاك لسنوات الدراسة.

الجدول 4-3: نفقات الدولة الجزائرية لفترة الدراسة (1990-2011). الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة الكلية الإسمية مليون دج	النفقات العامة الكلية الحقيقية مليون دج	نفقات التشغيل الإسمية مليون دج	نسبة نفقات التشغيل الإسمية من النفقات العامة الكلية %	نفقات التجهيز الإسمية مليون دج	نسبة نفقات التجهيز الإسمية من النفقات العامة الكلية %
1990	136.500	6.450,85	88.800	65,05	47.700	34,95
1991	212.100	7.961,71	153.800	72,51	58.300	27,49
1992	420.131	11.976,37	276.131	65,72	144.000	34,28
1993	476.627	11.273,11	291.417	61,14	185.210	38,86
1994	566.329	10.383,74	330.403	58,34	235.926	41,66
1995	759.617	10.730,57	473.694	62,36	285.923	37,64
1996	724.609	8.623,22	550.596	75,99	174.013	24,01
1997	845.196	9.515,83	643.555	76,14	201.641	23,86
1998	875.739	9.390,30	663.855	75,81	211.884	24,19
1999	961.682	1.0051,02	774.695	80,56	186.987	19,44
2000	1.178.122	12.275,94	856.193	72,67	321.929	27,33
2001	1.321.028	13.210,28	963.633	72,95	357.395	27,05
2002	1.550.646	15.287,84	1.097.716	70,79	452.930	29,21
2003	1.639.300	15.501,65	1.122.761	68,49	516.539	31,51
2004	1.888.900	17.179,63	1.250.894	66,22	638.006	33,78
2005	2.052.000	18.408,54	1.245.132	60,68	806.868	39,32
2006	2.453.000	21.508,11	1.437.870	58,62	1.015.130	41,38
2007	3.108.700	26.291,44	1.674.031	53,85	1.434.669	46,15
2008	4.191.100	33.804,65	2.217.775	52,92	1.973.325	47,08
2009	4.246.300	32.389,78	2.300.023	54,17	1.946.277	45,83
2010	4.466.900	32.789,40	2.659.078	59,53	1.807.822	40,47
2011	5.731.400	40.251,42	3.797.200	66,25	1.934.200	33,75

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1990-2002), *RETROSPECTIVE 1970-2002 de l'office Nationale des Statistiques (ONS), Algérie, Edition 2005. P198.*
- *2003 Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2001-2003), Edition 2005, N°21 (ONS). P375.*
- *(2004-2007) Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2006-2008), Edition 2010, N°26. (ONS). P401.*
- *(2008-2010) Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2008-2010), Edition 2012, N°28. (ONS). P458.*
- *2011: Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2011, CHAPITRE V : FINANCES PUBLIQUES, P66.*
- *Les proportions des dépenses de fonctionnement et d'équipement ont été calculées avec le traitement sous EXCEL.*

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 4-3 من خلال النفقات العامة الحقيقية وبعد استبعاد أثر التضخم أن هناك اتجاهًا تصاعديًا للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة على مستوى كلا من نفقات التشغيل و نفقات التجهيز، وهذا ما يدل على أن السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الحكومة توسعية سواء أكانت مفتعلة مقصودة أم كانت عفوية تلقائية. وهذا ما يتوافق مع ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة

التي أشار إليها فاجنر، حيث بلغ المعدل السنوي لتزايد النفقات العامة حوالي 21,087% ويرجع هذا التزايد إلى عدة أسباب تتجلى في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر، وسنتطرق إلى تحليل ذلك عبر عدة مراحل خلال الفقرة الموالية.

### ثانيا- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011)

انتهى الامر بالجزائر عقب محاولات التصحيح الاقتصادي الذاتي الذي قامت به خلال الفترة (1986-1989) إلى نتائج وخيمة خلقت وضعا معقدا، عندئذ لم يكن أمام الحكومة الجديدة من خيار سوى اتفاقية "ستاندباي" التي ترعاها المنظمات الدولية للخروج من الأزمة الخانقة التي كادت تدمر اقتصاد البلاد.<sup>1</sup> حيث عرفت النفقات العامة اختلافا من حيث حجمها وأهدافها، وبغية تحليل السياسة المتبعة من طرف الدولة في ذلك يمكن تقسيم الفترة (1990-2011) إلى المراحل الموالي ذكرها:

#### 1- المرحلة الاولى (1990-1998):

خلال هذه الفترة أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، ولكن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها خاصة الاجتماعية، وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 136.500 مليون دج سنة 1990 إلى 212.100 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55,38% لترتفع سنة 1995 إلى 759.617 مليون دج. وذلك نظرا لتحسن الإيرادات العامة للدولة عند ارتفاع اسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى اقل من 10 دولار اثناء الازمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية\* (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية خاصة الادارات المحلية (كالبلديات) والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية وضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال، اضافة إلى انتشار الفساد في القطاع العام، وهذا ما تبنته الدولة من خلال برنامج يتعلق بالتطهير المالي لجهازها الانتاجي، باعتباره الاداة الاقتصادية العمومية التي أشرفت على الاهتلاك، حيث كلفت خزينة الدولة غلafa ماليا قدره 415,535 مليار دج، مست 16 مؤسسة وطنية فقط على مدار الفترة (1992-1998).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2011، ص 60.  
\* لتفاصيل أكثر ارجع الى: المرسوم التنفيذي رقم 46/92 المؤرخ في 11/02/1992 والمتضمن انشاء صندوق تعويض الاسعار لدعم الفئات المحرومة. وكذا انشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة من خلال فتح حساب خاص في الخزينة سنة 1993، بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المنشأ سنة 1994.

<sup>2</sup> تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، نفس المرجع، ص 103.

وما يلاحظ خلال هذه الفترة أن نفقات التجهيز عرفت تذبذبا حيث انخفضت سنة 1995 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الانفاق وترشيده نظرا للإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، غير أنها عادت للارتفاع في الفترة (1996-1998)، نتيجة لتشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل: الري، التربة... الخ، وارتفاع تكاليف الاستثمار والانفاق اللازم لإعادة اصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للوضع الاجتماعي المنعرج.

## 2- المرحلة الثانية (1999-2014):

سنحاول خلال هذه المرحلة أن نستعرض مختلف المحطات التي عرفتها النفقات العامة في الجزائر، بالاعتماد على الجدول 4-3 من الصفحة 116 نلاحظ تطورا للنفقات العامة كون أن الجزائر عرفت في هذه الفترة انطلاق برامج تصحيحية وتقومية وتنموية على عدة أصعدة خاصة الإقتصادية والإجتماعية.

فالساسة المالية الإنمائية التوسعية كانت بداية مع برنامج الانعاش الاقتصادي (1999-2004) والذي لم يكن يرمي إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة فقط، بل إلى تدارك التأخر المسجل الذي تراكم خلال عشرية سوداء كاملة، ولقد خصص له مبلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 ملايين دولار. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) فلم يكن يمثل في حقيقة الامر سوى مجموعة من الاهداف والاليات تعمل على تطبيق برنامج الرئيس في عهده الثانية، وخصص له غلafa ماليا قدر ب 4.202,7 مليار دج ما يعادل 50 مليار دولار.

ثم استكمل مسار الإصلاحات التنموي ببرنامج ثالث هو برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو برنامج تنموي في حدود 21.214 مليار دج، جاء تنفيذا لذاك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب، إستجاب فيه للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني والزيادة السكانية المعتمدة. كل هذه العوامل ساهمت في رفع وتيرة الانفاق العام من 961.682 مليار دج سنة 1999 إلى حوالي 4.246.300 مليار دج سنة 2009 وكانت أعلى نسبة زيادة سنة 2008 ب 34,82%.

وخلال الفترة ما بين (2000-2004) تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل تسارعا، نظرا لإعطاء الاولوية لنفقات التجهيز وذلك راجع لتطبيق مشروع الانعاش الاقتصادي. فارتفعت من 656.200 مليون دج سنة 2000، إلى 963.600 مليون دج سنة 2001 ثم إلى 1.097.716 مليون دج سنة 2002، بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي.<sup>1</sup> لتصل إلى 199 مليار دج سنة 2003، بحيث شهدت هذه الفترة مراجعة للأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الاعانات.<sup>2</sup> اضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة وهذا ما يفسر تدني البطالة من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004 وقد كانت 29% سنة 1999. كما تم رفع الاجر القاعدي إلى 12000 دج بداية من 01 جانفي

<sup>1</sup> Ministère des Finances. la situation Economique et Financier à Fin 2002. P 20.

<sup>2</sup> Ministère des Finances. la situation Economique et Financier à Fin 2003 .P 11.

2007 بعدما كان 10.000 دج. وارتفعت نفقات أجور مستخدمي الوظيف العمومي بـ 876 مليار دج، سنة 2009 مما انعكس مباشرة على ارتفاع نفقات التسيير في ذات السنة. ومثلها مثل سنة 2009، عرفت سنة 2010 ارتفاعا في نفقات التسيير والتي ما فتأت تعود إلى ارتفاع نفقات المستخدمين حوالي 32.7% وكذا التحويلات الجارية بـ 11,4%، بالإضافة إلى زيادة منح المجاهدين بحوالي 17,2% وكذا المصالح الادارية، مقارنة بسنة 2009.<sup>1</sup>

وابتداء من سنة 2010 انطلق البرنامج الخماسي\* الذي خصص له غلafa ماليا قدر بـ 21214 مليار دج وزع على القطاعات التالية:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من مبلغ 9903 مليار دج.
  - قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية: كان له مبلغ 8400 دج.
  - قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: خصص له 3500 مليار دج.
- وهذا ما يفسر التزايد الكبير في النفقات العامة في هذه الفترة. ونشير إلى أن مبالغ هذا البرنامج الخماسي -وغيره من البرامج التي تفوق مدتها السنة الواحدة- تصب في الميزانية العامة للدولة من خلال تجزئتها إلى شرائح تتلائم والتطبيق الصارم لقاعدة السنوية.\*\*
- إضافة إلى ذلك فقد ارتفعت النفقات الجارية (التسيير) إلى 3.797,2 مليار دج بنسبة ارتفاع 42,8% عن سنة 2010، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع التحويلات الجارية بـ (+50,2%) حيث كان مبلغ سنة 2011 حوالي 1.712,4 مليار دج، إضافة إلى ارتفاع نفقات المستخدمين بمعدل (+45,0%) عن السنة التي قبلها، كما ساهم في ارتفاع نفقات التسيير كل من: التحويلات الجارية، منح المجاهدين، المصالح الادارية ومنح المستشفيات.<sup>2</sup>

و فقد عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا حادا من جانبها منذ سنة 2005 (25,8% في 2005 و 2006)، وبلغت مستويات أعلى لها سنة 2007 و 2008 حين ارتفعت على التوالي بـ: 41,3% و 37,6%. إلا أنها بعد ذلك عرفت اتجاهها مستقرا حيث قدرت سنة 2008 بـ 1.973,3 مليار دج، و 1.934,2 مليار دج سنة 2011.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Rapport annuelle 2010, Evolution économique et monétaire en Algérie, Edition juillet 2011, P60.

\* للمزيد انظر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جانفي 2013، ص ص: 47-48.

\*\* ارجع الى: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 89 وما بعدها. وكذلك إلى:

Gervasio Semedo, Malik Bensafta et Laurent Gautier, Economie des Finance Publiques, Imp Ellipse, paris, 2010. P131.

<sup>2</sup> Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2011, CHAPITRE V : FINANCES PUBLIQUES, P66.

<sup>3</sup> Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2011, même référence, P66.

### ثالثا- تطور نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة للفترة (1990-2011)

بعد أن تطرقنا لتطور أعداد السكان في الجزائر، من جهة وتطور النفقات العامة من جهة ثانية خلال فترة الدراسة، سنحاول من خلال هذه الفقرة أن نجمع بين ما سبق، لغرض دراسة تطور نصيب الفرد من النفقات العامة. حيث يتم حساب ذلك بالنسبة بينهما كما يلي:

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة الكلية}}{\text{عدد السكان}}$$

الجدول 4-4: تطور مقدار نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة للدولة للفترة (1990-2011)

السنة	عدد السكان بالنسمة	النفقات الاسمية بـ دج	النفقات الحقيقية بـ دج	النصيب الاسمي للفرد بـ دج
1990	25.022.000	136.500.000.000,00	6.450.850.000	5.455,20
1991	25.643.000	212.100.000.000,00	7.961.710.000	8.271,26
1992	26.271.000	420.131.000.000,00	11.976.370.000	15.992,20
1993	26.894.000	476.627.000.000,00	11.273.110.000	17.722,43
1994	27.496.000	566.329.000.000,00	10.383.740.000	20.596,78
1995	28.060.000	759.617.000.000,00	10.730.570.000	27.071,17
1996	28.566.000	724.609.000.000,00	8.623.220.000	25.366,13
1997	29.045.000	845.196.000.000,00	9.515.830.000	29.099,54
1998	29.507.000	875.739.000.000,00	9.390.300.000	29.679,03
1999	29.965.000	961.682.000.000,00	10.051.020.000	32.093,51
2000	30.416.000	1.178.122.000.000,00	12.275.940.000	38.733,63
2001	30.879.000	1.321.000.000.000,00	13.210.280.000	42.779,88
2002	31.357.000	1.550.646.000.000,00	15.287.840.000	49.451,35
2003	31.848.000	1.639.300.000.000,00	15.501.650.000	51.472,62
2004	32.364.000	1.888.900.000.000,00	17.179.630.000	58.364,23
2005	32.906.000	2.052.000.000.000,00	18.408.540.000	62.359,45
2006	33.481.000	2.453.000.000.000,00	21.508.110.000	73.265,43
2007	34.096.000	3.108.700.000.000,00	26.291.440.000	91.174,92
2008	34.591.000	4.191.100.000.000,00	33.804.650.000	121.161,57
2009	35.268.000	4.246.300.000.000,00	32.389.780.000	120.400,93
2010	35.950.000	4.466.900.000.000,00	32.789.400.000	124.253,13
2011	36.717.000	5.731.400.000.000,00	40.251.420.000	156.096,63

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول 4-1 والجدول 4-3.

من خلال الجدول الأخير يتضح أن هناك تزيادا تصاعديا في نصيب الفرد الجزائري من النفقات العامة خلال فترة الدراسة، فاعتمادا على النفقات العامة النهائية للدولة المقيمة بالعملة المحلية (دج) وبالأسعار الجارية لسنوات الدراسة، وبقسمتها على عدد السكان لنفس السنة نتحصل على نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة خلال السنة المعنية محسوبا بالأسعار الجارية وبالدينار الجزائري أيضا، ويعبر تزايد نصيب الفرد من النفقات العامة على درجة الاشباع في المتوسط للفرد الواحد من النفقات، كما يدل هذا المؤشر على مستوى الرفاهية التي يتمتع بها السكان، وبالأخص حصة الفرد من النفقات الاجتماعية حيث كلما ارتفعت ارتفع بالمقابل مستوى معيشة السكان، حيث وتوضح البيانات المدرجة في الجدول ذلك، حيث انتقل حقيقي نصيب الفرد الجزائري الواحد من 257,81 دج كأدنى قيمة سنة 1990 إلى 1096,26 دج كأعلى قيمة لسنة 2011، بتضاعف بأكثر من 4 مرات وربع المرة خلال 22 سنة.

ونشير أن مسار تزايد نصيب الفرد من النفقات العامة في الجزائر على العموم يتماشى وقانون فاجنر الذي نص على تزايد النفقات العامة وفق قانون عام شمل الدول المتقدمة في دراسته، مستدلا على ذلك بمؤشر الرفاهية المتجلي في زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة، بما يخدم ويساير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعدد مرات التضاعف في الجزائر والمقدرة بأكثر من 400% خلال 22 سنة دليل على ذلك.

إلا أن تزايد نصيب الفرد من النفقات العامة والذي يفترض أن يتزايد معه النفع العام وبالأخص جانب التنمية الاجتماعية، لا يعكس بجدية حقيقة تزايد النفقات العامة والتوازن الاجتماعي للسكان خلال فترة معينة إلا بشروط ومعايير وجب توفرها، لخصنها في:

- المعيار الأفقي: أي مستوى انتشار وشمولية النفقات العامة، لتمس كافة السكان شاملة لكافة الميادين، ومنتفعا بكافة الافراد أيضا.
  - المعيار العمودي: ونقصد به مقدار تشبع حاجة كل فرد بواسطة النفقات العامة حسب احتياجه.
  - معيار الفعالية: ونعني به مدى تحقق الأهداف المسطرة في مشروع النفقات العامة لكل فرد بالنظر الى ما يكلفه الوصول الى تحقيقها، وكذا حجم تأثيره في النفع العام للسكان.
- وتقاس درجة تحقق هذه المعايير الثلاثة بنسب انتشارها وتشبيعها وتحقيق أهدافها.



## المبحث الثاني: التفسير الديمغرافي لتزايد النفقات العامة في الجزائر

ورد في أدبيات المالية العامة تفسيراً لظاهرة تزايد النفقات العامة أن هناك أسباباً ظاهرية وأخرى حقيقية، والتي أوردناها بشيء من التفصيل في الفصل الثاني وبالضبط في المبحث الثاني منه، فالزيادة الظاهرية للنفقات العامة التي من أهم عواملها النمو السكاني لا تنعكس إلا على الأسباب الحقيقية وبالأخص الاقتصادية والاجتماعية، وإلا فما الداعي لاستثمارات عمومية (الانفاق العام) ونفقات اجتماعية لولا تحقيق النفع العام لأفراد المجتمع الذين من أهم ميزاتهم تزايد عددهم من يوم لآخر. ومع ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث \_المندرج تحت الفصل التحليلي لحالة الجزائر\_ التطرق لأهم الأسباب المؤدية لزيادة النفقات خاصة ذات الطابع الاجتماعي والتي سببها التأثيرات السكانية الديمغرافية.\*

لقد ورد في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ في سبتمبر 2006 والمبرم بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين اعتباراً للتقدم الذي تم إحرازه في مسار الحوار الاجتماعي وعلى وجه الخصوص نتائج الثلاثية المنعقدة يومي 03 و 04 مارس 2005، خاصة البند الثامن منه ان تلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان التي تمت تدريجياً على امتداد سبع سنوات تتجلى من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- ارتفاع المبلغ الإجمالي للتحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة لسنة 2006 (دون احتساب الدعم المخصص للكهرباء والماء و الغاز و الوقود) ، بنسبة 14 % مقارنة بسنة 2005، و هو ما يمثل 20 % من الميزانية العامة للدولة وما يقارب 10 % من الناتج الداخلي الخام.
- احتواء أزمة السكن التي بدأت تتراجع بفضل إنجاز ما يربو عن 950.000 مسكناً منذ 1999، وهو ما يمثل نسبة 16 % من مجموع الحظيرة الوطنية للسكن.
- تزويد السكان بالمياه ارتقى إلى أولوية وطنية وكان محل مجهود استثنائي كما يدل عليه تسليم 19 سداً أي ثلث (3/1) الحظيرة الوطنية الإجمالية، بالإضافة إلى برمجة مشاريع كبرى و الشروع في إنجاز وحدات تحلية مياه البحر على امتداد الساحل.
- ربط 450.000 بيتاً بشبكة الكهرباء خلال السنوات السبع الأخيرة، وهو ما جعل التغطية الكهربائية في بلادنا تقارب نسبة 96 %، كما تم في ذات الفترة ربط 670.000 بيت بشبكة الغاز الحضري أي بنسبة 44 % مما تم إنجازها منذ الاستقلال.

واعتماداً على النقاط الجوهرية والمعايير الأساسية التي اتفقت عليها الثلاثية ( الحكومة، ممثلي العمال، ممثلي ارباب العمل) \_اضافة الى ما رأيناه مناسباً وضرورياً لدراستنا\_، سنتطرق لمدى التأثير السكاني

\* نريد أن نشير إلى أن الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات والمتعلقة منها بالسكان ليست في الحقيقة إلا أسباباً حقيقية.

<sup>1</sup> المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من موقع: <http://www.iners-ugta.org> يوم

على النفقات العامة في الجزائر مبينين تطورها ومفسرين ذلك تفسيراً اقتصادياً واجتماعياً (خاصة ديمغرافياً)، وذلك من حيث النقاط التالية الذكر:

### المطلب الاول: الصحة والتعليم

بالنظر إلى الرعاية الصحية التي توليها الدولة للأمومة والطفولة، تعتبر النفقات الصحية من أول ما تنعم به الدولة على المواليد تحضيراً لهم من الجانب الصحي، بغية تجنيبهم وأمهاتهم الأمراض ومختلف ما يضرهم جسدياً وعقلياً. كما أن التعليم يعتبر من أولى مطالب الاسر لأطفالهم بعد اللعب و الترفيه أي بعد حوالي ست سنوات من عمرهم، لذا بدأنا بماذيين العنصرين مراعاة للترتيب المنطقي والتسلسل الزمني.

### أولاً- النفقات الصحية والتبريرات السكانية:

خاضت الجزائر\*\* منذ الاستقلال تجربة طموحة في التنمية الصحية نظراً للدور الهام المرجو منها في سبيل حياةٍ صحيةٍ خالية من المشاكل والامراض بصفة مباشرة، وزيادة تحسن المستوى المعيشي والاقتصادي والانتاجي (المردودية) بصفة غير مباشرة، من خلال تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء، عن طريق تخصيص جزء من الموارد (النفقات العامة) لفئات من المجتمع أكثر حاجة اليه، كون الاهتمام بالصحة السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تنوط بها الدولة الحديثة في إطار دورها المعاصر. من أجل ذلك، قامت الجزائر ببذل قصارى جهدها للنهوض بقطاع الصحة والذي يمثله وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات\*\*\* من خلال ما توفره من وسائل تشييداً للهياكل الصحية الضرورية كالمراكز الاستشفائية والعيادات...، وتكوين موظفي القطاع من أطباء \_عامين أو متخصصين \_ وشبه الأطباء، بالإضافة إلى تعميم وتجهيز هذه الهياكل بالمستلزمات والتجهيزات الطبية، بل توفير كل ما يخدم الطب والصحة العمومية.

إن للنفقات الصحية في الجزائر محددات، تتمثل في مختلف العوامل المسؤولة عن نمو الإنفاق على الصحة، والتي تتمثل إجمالاً في: التحول الوبائي، النمو الديمغرافي، التطور الطبي وتكنولوجيات العلاج، زيادة عدد عمال قطاع الصحة من أطباء وشبه أطباء، زيادة المنشآت والهياكل الصحية، الدخول إلى اقتصاد السوق والتوسع في الحماية الاجتماعية.<sup>1</sup>

\*\* ورد في الفصل الرابع (الحقوق والواجبات) من الدستور الجزائري، لاسيما المادة 54، أن الرعاية الصحية حق تتكفل به الدولة للمواطنين.  
\*\*\* تنتشر في كل الولايات الثمانية والاربعون (48) في الجزائر مديريات الصحة والسكان واصلاح المستشفيات (حيث عرفت بعدة تسميات متشابهة)، والتي تم تأسيسها بمقتضى المرسوم التنفيذي 261/97 المؤرخ في 14 جويلية 1997.

<sup>1</sup> Lila ZIANI et Mohamed ACHOUCHE: *Analyse des dépenses de santé en Algérie*, Colloque International - Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société, organisé à Alger les 8-9/12/2012. Sur le site de Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement: [www.cread-dz.org](http://www.cread-dz.org). Le: 31/03/2013. P-P: 3-4.

وتبرز أهمية هذا القطاع الحيوي من خلال تحسن مؤشراتته والتي لم تكن لتجد إلى ذلك سبيلا لولا العناية التي أولتها الوزارة الوصية من خلال الميزانية الصحية والتي تنوعت بين الهياكل والموظفين والبرامج صحية والإشهارات التحسيسية والندوات الفكرية... الخ. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 4-5 : النفقات الصحية والمؤشرات التابعة لها في الجزائر للفترة (2011-1992)

السنوات	النفقات الصحية بالقيم الاسمية مليون دج	النفقات الصحية بالقيم الاسمية مليون دج	معدل الزيادة %	النفقات العامة على الصحة بالنسبة المئوية من ن و خ	مقدار النفقة العمومية على الصحة للفرد الواحد بالدولار
1992	30.037,50	856,26	/	4.07	-
1994	42.938,50	787,28	42,95	4.02	-
1996	75.588,00	899,54	76,04	3.80	62
1998	84.833,00	909,64	12,23	4.1	66
2000	105.503,00	1.099,33	24,37	3.5	63
2001	125.618,00	1.256,18	19,07	3.8	68
2003	148.940,00	1.408,42	18,57	3.6	77
2004	168.498,00	1.532,50	13,13	3.7	98
2005	203.080,00	1.821,84	20,52	3.5	111
2006	294.249,00	2.580,00	44,89	4.3	150
2007	331.277,00	2.801,73	12,58	4.4	173
2008	519.068,00	4.186,71	56,69	5.4	272
2009	585.503,00	4.466,08	12,80	5.8	268
2010	-	-	/	6.6	332,45
2011	-	-	/	7.32	379,93

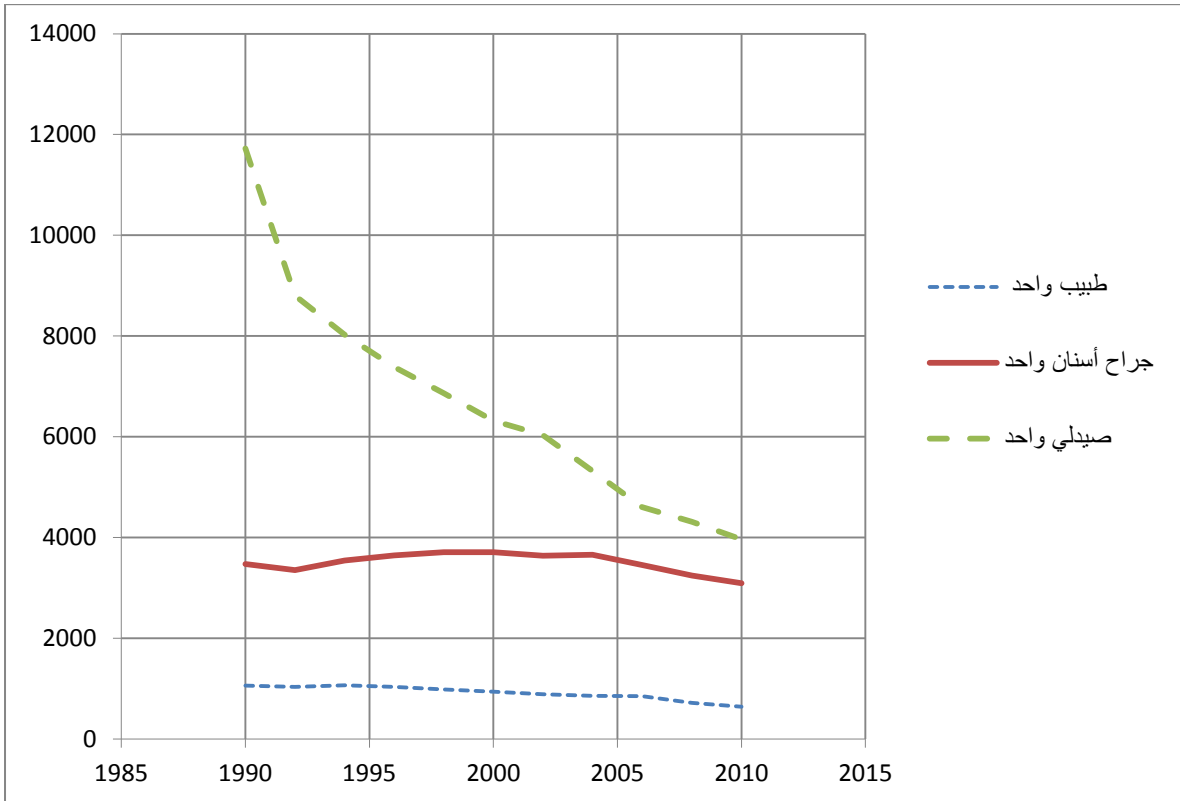
Source: Lila ZIANI et Mohamed ACHOUCHE. Analyse des dépenses de santé en Algérie. Référence déjà cité. P5

يتضح جليا من خلال هذا الجدول التزايد الواضح في النفقات العامة الحقيقية الخاصة بالصحة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث تضاعف من سنة 1992 إلى سنة 2009 بأكثر من 5 مرات، نظرا للسياسة التوسعية للدولة في إنشاء المستشفيات وقاعات العلاج ومختلف الهياكل، بالإضافة إلى الانفاق على الموارد البشرية من أطباء ومساعدى أطباء وإداريين... الخ. ولقد شهدت سنة 2008 ارتفاعا لم تشهد الجزائر من ذي قبل، حيث يفسر ذلك بالإصلاحات التي طبقتها الجزائر من خلال البرنامج الضخم الا وهو برنامج دعم النمو ذي الشقين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ركز برنامج الحكومة في المجال الاجتماعي على ستة

محاور كبرى منها "الصحة العمومية"<sup>1</sup>، الذي ينطوي تحت أهم محور في البرنامج ككل وهو محور تحسين ظروف معيشة السكان، والذي خصص له مقدار 1.908.5 مليار دج بنسبة 45,41 % من مبلغ البرنامج ككل.

ولقد شهدت الصحة العامة على العموم، تحسنا في شتى المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية أم ممارسة الاستطباق أم الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة، بالإضافة إلى تطوير الانتاج المحلي للأدوية. ونتيجة لذلك فقد تطور عدد الاطباء وارتفع عددهم من سنة لأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3-4 : التغطية الصحية للسكان في الجزائر (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 5.

نلاحظ من المنحنى التحسن الذي شهده الواقع الصحي في الجزائر من خلال تحسن التغطية الصحية للسكان، حيث تبيناه اعتمادا على عدد السكان بالنسبة لكل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي واحد من 1990 إلى غاية 2010. حيث نلاحظ الانخفاض الشبه الغالب في كل السنوات، وهذا ما يدل على أن عدد السكان المستفيدين من خدمات الطبيب أو جراح الاسنان أو الصيدلي الواحد في انخفاض مما يضمن تحسن نصيب الفرد الواحد من تلك الخدمة الصحية. ونعلم جيدا أن عدد السكان في تزايد مستمر، إلا أن تحسن التغطية الصحية في الجزائر يوضح على أن معدل نمو الاطارات الصحية أكبر منه مقارنة مع معدل

<sup>1</sup> تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، مرجع سابق، ص257.

الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر. مما يؤكد على تزايد خريجي السلك الطبي، بفضل تزايد المراكز والمعاهد المتخصصة، وهذا راجع إلى الانفاق العام المباشر وغير المباشر على القطاع الصحي من طرف الحكومة الجزائرية.

ورغم تحسن مستوى التغطية الصحية في الجزائر، إلا أن هذا لا يعكس بجدية تحسن المستوى الصحي إلا إذا كان توزيع الاطباء والصيدالة وجراحي الاسنان وكل الأسلاك الطبية بصفة عامة متعادلا في كل مناطق الجزائر حسب احتياجات الكثافة السكانية عبر الوطن.

### ثانيا- زيادة نفقات التعليم في الجزائر (1990-2011):

ينص الدستور الجزائري صراحة على الحق المضمون في التعليم من طرف الدولة، وبالأخص إجبارية التعليم الاساسي، وكذا مسؤولية الدولة في السهر على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني، كما بين أن الدولة هي التي تنظم المنظومة التعليمية \_ من طرف سلطاتها وأجهزتها، وتتكفل بالإنفاق عليه حتى يتمكن جميع الافراد الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتعليم من الاستفادة من مجانية التعليم.\*

إن قطاعات التعليم العمومية والمحول لها القيام بهذه المهمة النبيلة ثلاثة: وزارة التربية الوطنية، وزارة العليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين المهني، وقد عملت الدولة على توفير الاموال اللازمة لتسيير وتجهيز تلك القطاعات، وقد كان صاحب الحظ الوفير فيها قطاع التربية الوطنية، مما يدل على أهمية هذا القطاع ودوره في تعليم الناشئين، وكذا اهتمام الدولة به نظرا للدور والنتائج المتوقعة منه. وسنحاول إبراز مختلف ميزانيات القطاعات الثلاثة المذكورة سابق فيما يلي:

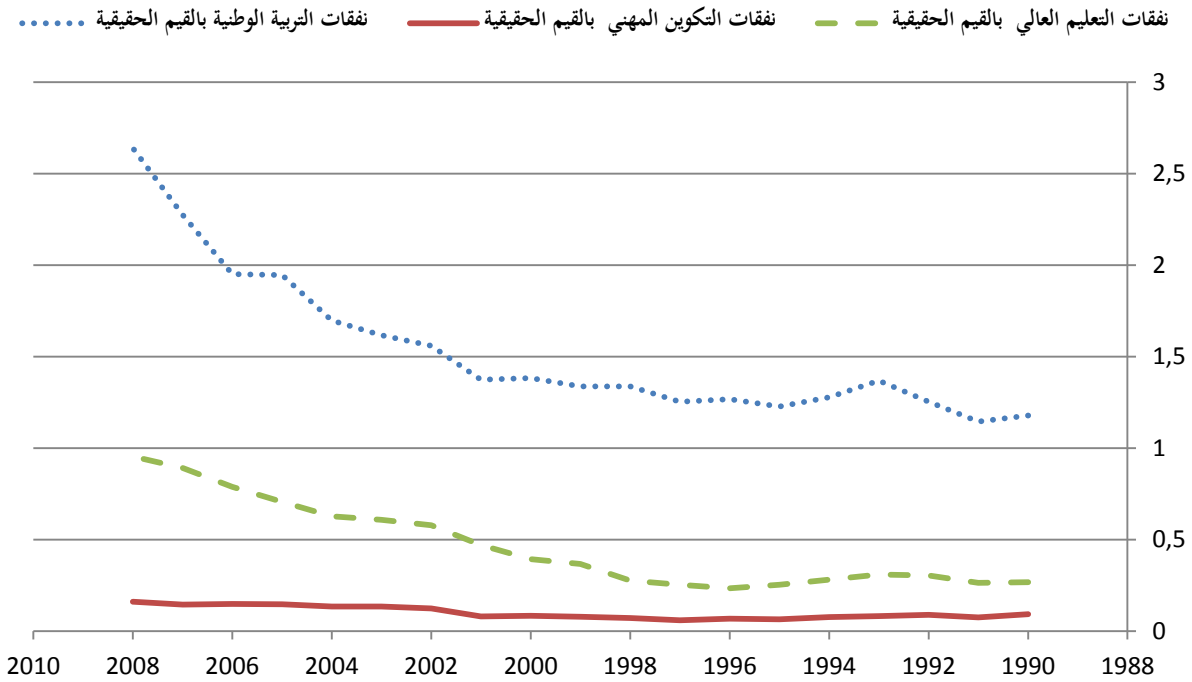
### 1- مقارنة نفقات التسيير بالنسبة للقطاعات التعليمية الثلاثة:

تمثل نفقات التسيير لقطاع التعليم أهمية بالغة، وذلك من أجل تسيير المؤسسات التابعة والسير الحسن لتمدرس التلاميذ، حيث تخصص الدولة مبالغا لكل قطاع تعليمي، يتمثل مجملها في الاجور والمرتبات المالية ومبالغ الصيانة... الخ.

والمحنيات التالية تقدم مقارنات للنفقات الحقيقية التي ترصدها الجزائر على القطاعات التعليمية الثلاثة.

\* للمزيد انظر: الدستور الجزائري، الفصل الرابع الحقوق والواجبات، المادة 53.

الشكل 4-4: تطور نفقات التسيير بالقيم الحقيقية للقطاعات التعليمية في الجزائر للفترة (1990-2008).  
الوحدة: مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق 6.

يشير الشكل أعلاه \_الممثل اعتمادا على الملحق 6\_، إلى أن نفقات التسيير الحقيقية في المراحل الثلاثة من التعليم قد شهدت زيادة معتبرة، فقد ارتفع الانفاق في قطاع التربية الوطنية من 1,17911 مليار دج سنة 1990 إلى 2,63986 مليار دج سنة 2008، محققا نسبة نمو سنوي في المتوسط بلغت 15,88%، أما بالنسبة للإنفاق في قطاع التعليم العالي، فقد ارتفع هو الآخر بـ 687.73 مليون دج خلال نفس الفترة، محققا نسبة نمو سنوي في المتوسط قدرت بـ 18,86% خلال الفترة المبينة في الجدول. وفيما يخص قطاع التكوين المهني، فقد عرف زيادة في الانفاق اقل من القطاعات الأخرى، حيث انتقل من 91.68 مليون دج سنة 1990 إلى 160.27 مليون دج بنسبة نمو كلية حقيقية قدرها 74.81% .

وتعبر مجمل التزايد عن الاتجاه التصاعدي الخاص بالأجور في مختلف القطاعات التعليمية أفقيا من خلال رفع الأجور وزيادة المنح، وعموديا من خلال زيادة عدد المعلمين والاساتذة والمؤطرين والاداريين... الخ.

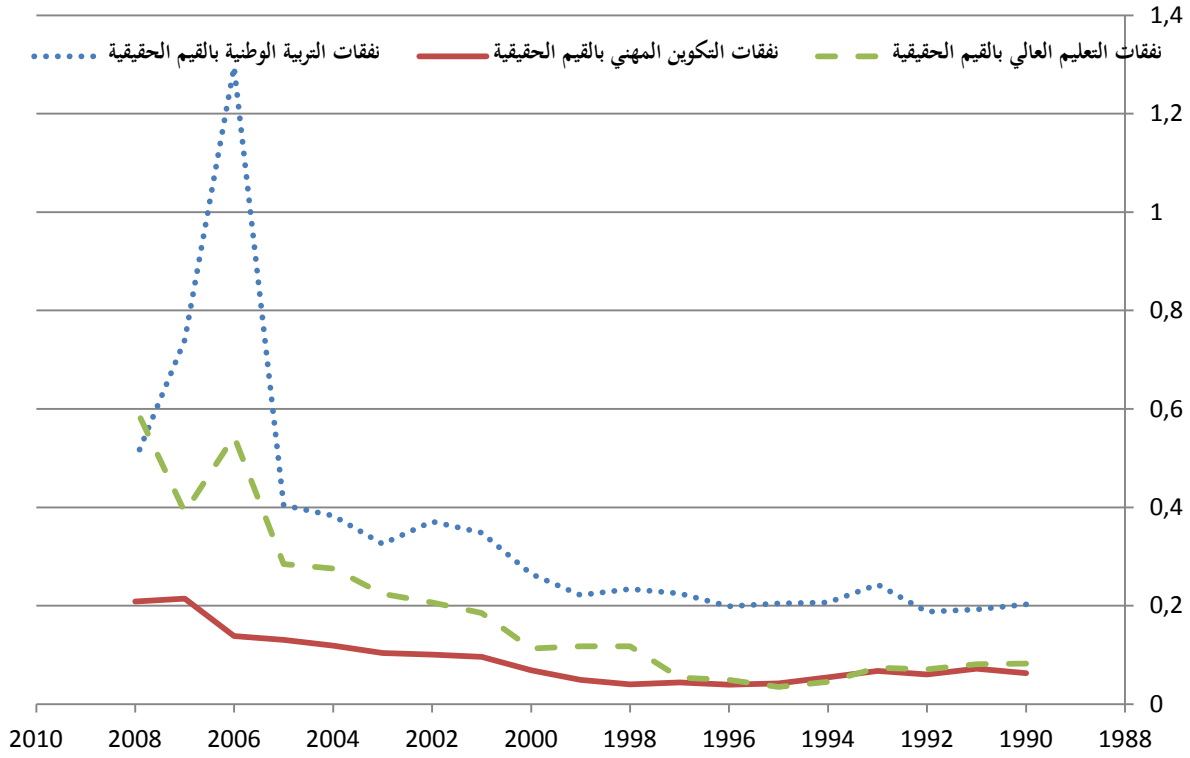
بالنسبة للمراحل التعليمية، حظي قطاع التربية الوطنية بالنصيب الأكبر من الانفاق على التعليم مقارنة بالتعليم العالي والتكوين المهني، فقد بلغت نسبة الانفاق على التعليم في قطاع التربية الوطنية بالنسبة إلى مجمل نفقات التسيير المخصصة للتعليم في المتوسط 74,01%، كما كان نصيب كل من قطاعي التعليم العالي والتكوين المهني النسب: 21,26% و 4,73% على التوالي.

تشير الأرقام السابقة على الأهمية التي يحتلها قطاع التربية الوطنية بالنسبة للقطاعات التعليمية الأخرى، باعتباره الركيزة الأساسية لبناء الطاقات البشرية.

## 2- مقارنة نفقات التجهيز بالنسبة للقطاعات الثلاثة:

تمثل نفقات التجهيز قيمة معتبرة بالنسبة للحصة المخصصة لقطاع التعليم ككل، حيث تعتمد الدولة من خلال ذلك إلى توفير هياكل الاستقبال لطالبي التعليم، من أجل السير الحسن للتمدرس، فهي تنفق مبالغاً ضخمة للقطاعات التعليمية والتكوينية في الجزائر. ويمكن مقارنة نفقات التجهيز للقطاعات الثلاثة من خلال الشكل التالي:

الشكل 4-5: تطور نفقات التجهيز بالقيم الإسمية للقطاعات التعليمية في الجزائر للفترة (1990-2008).  
الوحدة: مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الملحق 7.

يتضح لنا من خلال الشكل الأخير المعتمد في رسمه على الملحق 7، أن نفقات التجهيز الحقيقية عرفت بدورها زيادة معتبرة مع وجود انخفاض سنتي 2007 و 2008، ويرجع التزايد بصفة عامة إلى الطلب المتزايد على التعليم نظراً للكثافة الهائلة من التلاميذ في الطور الابتدائي والأساسي والثانوي من جهة، والطلبة الجامعيين من جهة ثانية، وبالتالي أصبحت الدولة مضطرة إلى إنشاء هياكل مواكبة هذه الزيادات. حيث عرفت نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية معدل نمو سنوي متوسط وصل إلى 23,70%، كما سجلت

نفقات كل من قطاع التعليم العالي والتكوين المهني معدل نمو سنوي متوسط قدر بـ 6,57% و 3,96% على التوالي.

ونلاحظ انخفاض نسب الزيادة عنها في نفقات التسيير، نظرا للسياسة التوسعية في توظيف المعلمين والاساتذة والمسيرين والعاملين في قطاعات التعليم الثلاثة وهذا ما نلاحظه من مسابقات التوظيف وتبعات ذلك من تكوين وتأطير. وكذلك بسبب مختلف الادوات الضرورية للتسيير الحسن في تلك المرافق خاصة مستلزمات المخابر والكتب... الخ.

إلا أن تلك النسب \_اي متوسط معدل النمو السنوي\_ لا تعكس بحق حجم المبالغ المنفقة عليها فمثلا سنة 2008 بلغت نفقات التسيير بالقيم الحقيقية في قطاع التعليم العالي لوحده 95.427 مليون دج، في حين بلغت مخصصات التجهيز في نفس السنة 60.365 مليون دج، فكانت نسبة نفقات التسيير إلى ميزانية التعليم العالي سنة 2008 حوالي 61,25% و نسبة نفقات التجهيز 39,75% فقط.

### المطلب الثاني: التشغيل والكتلة الأجرية.

يعتبر التشغيل قطاعا هاما من المنظور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، نظرا للدور الكبير للشغل من حيث أنه غاية لكل فرد وبالأخص أرباب العائلات، كما يعتبر من أهم مستلزمات وانشغالات السكان على المستوى الفردي لغرض الحصول على دخل يتقوت به وعائلته ويقضي به مآربه، ووسيلة للتطوير والنمو على مستوى الكلي للمجتمع، لذا فقد خصصت الحكومة في الجزائر وزارة مستقلة تهتم بتسيير الشغل وتسهر على تنفيذ مهام متعددة في الساحة العملية، وهي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

### أولا- نفقات التشغيل ومواجهة الطلب السكاني:

للتشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان، من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر مختلف قنوات العمل، وخاصة في بلد نام كالجزائر، والتي رغم وفرة الموارد المتعددة إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة والتي تقارب حسب الإحصائيات الرسمية حوالي 20% من حجم القوة العاملة، والغريب في أمر هذه البطالة أنها أصبحت تمس بوطأها شرائح واسعة من الشباب حتى الجامعيين منهم، غير أن الدولة لم تكن بمعزل عن هذه المشكلة، حيث أنها ومنذ الاستقلال اهتمت بكل القطاعات خلقا وتنظيما وتمويلا ورقابة، وبالأخص قطاعي الصناعة والفلاحة اللذان يعتمدان بكل جدية على عنصر العمالة النشيطة، وبالتالي توفير مناصب الشغل بطريقة غير مباشرة.

فبالإضافة إلى المناصب الادارية \_ولو على قلتها\_ في إطار التوظيف العمومي، ونتيجة الحاجة الماسة لخلق فضاءات عمل وأطر تشغيل لطالبي الشغل المتزايدون يوما بعد يوم \_والدفعات المتخرجة من الجامعات الجزائرية على مستوى الوطن لأكثر دليل على ذلك\_، ظهرت في الجزائر عدة آليات وبرامج وأجهزة، والتي



أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً اجتماعياً ومالياً تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:<sup>1</sup>

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- جهاز الصندوق الوطني لتأمين من البطالة CNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA
- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE
- الشغل المأجور بمبادرة محلية ( تشغيل الشباب ) ESIL
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO
- برنامج الشبكة الاجتماعية IAIG
- جهاز الإدماج المهني DAS
- مشروع الجزائر البيضاء.
- صندوق الزكاة.

ولعل قلة المحصنات المالية والالية التمويلية التقشفية تعد من أهم معوقات تنفيذ البرامج ومحاربة ظاهرة البطالة، إلا أن الجزائر وبعد تخطيطها لأزمة سنة 1986 والتي تعتبر أزمة مركبة في حق الجزائريين أين انخفض سعر البترول من جهة إلى حدود 10 دولارات وبنسبة انخفاض 50% من جهة وانخفاض سعر الدولار بنسبة 40% من جهة أخرى، تبنت برامج الهيئات المالية الدولية حيث نجم عنها ارتفاع حاد في البطالة وصل ذروته سنة 2000 بنسبة 29.8%.

وبعودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة حيث تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرياً. حيث عرفت مستويات التشغيل انخفاً من حيث نسبة البطالة في الجزائر إلى

<sup>1</sup> رواب عمار، غربي صباح: التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، 2011، جامعة الشلف، الجزائر، ص69، (بتصرف).

أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11,8%<sup>1</sup>، الشيء الذي يدل على حجم الاهتمام الذي أولته الحكومة من خلال سياسة الانفاق لتخطي أزمة البطالة والنهوض بالتشغيل وطالبي التشغيل. وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول 4-6: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010-1990) الوحدة: %

السنة	المعدل
2011	9.90
2010	10.0
2009	10.2
2008	11.3
2007	13.8
2006	12.3
2005	15.26
2004	20.08
2003	23.7
2002	25.9
2001	27.30
2000	29.77
1999	29.3
1998	28
1997	25.43
1996	27.99
1995	27.9
1994	24.4
1993	23.2
1992	23
1991	20.6
1990	19.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- (1999-1990): محمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010-1990)، مداخلة منشورة في: [www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com) يوم: 2013/04/21.
- (2011-2000): الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني لإحصاء، الجزائر الارقام: 34، 36، 39، 41.

وفي مقال صحفي طرحت جريدة *LIBERTE* بتاريخ 14 مارس 2012 والذي خصصت له عنوانا على شكل تساؤل تمثل في:

تشغيل الشباب: كم يكلف؟ (*L'emploi des jeunes: combien ça coute?*)، بينت من خلاله وساطة البنوك العمومية في تمويل مشاريع الشباب من خلال الأجهزة الثلاثة الكبرى: *CNAC, ENSEJ, ENGEM* لأجل انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، قصيرة أو متوسطة الاجل.<sup>2</sup> كما أشارت الجريدة اعتمادا على بيانات المدير العام لـ *ANSEJ* أنه تم تمويل ما يقارب 43.000 مؤسسة وخلق 92.000 منصب شغل سنة 2010، ومقارنة بسنة 2008 فقد تضاعفت هذه الارقام 4 مرات كاملة. أما عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ENGEM* فأكدت انها منحت أكثر من 275.000 قرض مصغر، موفرة بذلك أكثر من 400.000 منصب شغل منذ 7 سنوات (أي منذ نشأتها في 2005). حيث أن عدد القروض المقبولة في التسعة أشهر الاولى من سنة 2011 تقارب 80.000 قرضا، مقابل 50.000 قرضا في نفس المدة من سنة 2010.

<sup>1</sup> الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، شبيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، ورقة بحثية منشورة على موقع: منتدى البحوث الاقتصادية: [www.erf.org.eg](http://www.erf.org.eg) يوم: 2012/11/21.

<sup>2</sup> *Journal LIBERTE, Les dispositifs Ansej, Cnac et Angem en plein boom: L'emploi des jeunes :combien ça coûte?* , Par: Hassan HADDOUCHE. Mercredi, 14 Mars 2012. Vue, sur le site: <http://www.liberte-algerie.com>, le 11/04/2013.

وبينت الجريدة تبعا لذلك عن وكالة الانباء الجزائرية أن مدير القروض لبنك التنمية المحلية *BDL* أظهر أن البنك منح 44 مليار دج كقروض للمؤسسات المصغرة سنة 2011 ، مقابل 14,4 مليار دج سنة 2010 بمعدل ارتفاع 205%<sup>1</sup>.

ففي هذه العينة (بنك التنمية المحلية *BDL*)، يعتبر تمويل هذا العدد الهائل من المشاريع والمؤسسات في فترة قصيرة (عند مقارنة سنتين كما ورد في الجريدة) من خلال وساطته المالية، يعتبر قياما جادا من طرف الدولة وأجهزتها التمويلية لإنشاء وتوفير الشغل ومحاربة البطالة عن طريق السياسة المالية الإنعاشية في الجزائر، استجابة للطلب المتزايد على التشغيل من قبل الفئة النشيطة من السكان، ومع هذا يبقى عرض العمل أقل بكثير من الطلب عليه، وهذا ما يبرر عدم القضاء على البطالة رغم الجهود المتناسقة من طرف مختلف أجهزة الدولة للتكفل بهذه الفئة.

#### ثانيا- الكتلة الأجرية والنمو السكاني:

نتيجة التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، أدخلت تغييرات عميقة وجوهرية على القانون العام للشغل في الجزائر، فبرزت برامج تشغيل الشباب، وعقود ما قبل التشغيل، وبرامج التمهين لدى القطاع الخاص، وهي في مجموعها تنسم برواتب ضعيفة إن لم نقل رمزية مقارنة بالمؤهلات العلمية، بالإضافة الى تدني الاجور في المؤسسات المخصوصة، وهي كلها عوامل تركت آثارها على الضعف الذي اعترى الرواتب والاجور خلال هذه الفترة بالنظر الى مبالغ الدخل العادل وما ينبغي دفعه للعامل حق عمله. إلا أنه بالرجوع الى الكتلة الأجرية الكلية الوطنية للعمال في الجزائر ككل خلال فترة الدراسة وفي مجال الامكانيات والاحصاءات الرسمية المتوفرة نجد أنها تتطور بمعدلات موجبة من سنة لأخرى، كما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> Journal LIBERTE, *Les dispositifs Ansej, Cnac et Angem en plein boom: L'emploi des jeunes : combien ça coûte? Référence déjà citée. Vu le: 11/04/2013.*

الجدول 4-7 : تطور الكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1990-2010) الوحدة: مليار دج

السنة	الكتلة الأجرية للإدارة	الكتلة الأجرية خارج الإدارة	مجموع الكتلة الأجرية الإسمية	مجموع الكتلة الأجرية الحقيقية	معدل نمو الكتلة الأجرية الحقيقية
1990	73,9	106,1	180,0	8,507	/
1991	103,3	152,2	255,5	9,591	12,746
1992	149,4	191,9	341,3	9,729	1,443
1993	178,1	234,4	412,5	9,756	0,280
1994	206,2	263,7	469,9	8,616	11,692-
1995	255,0	313,8	568,8	8,035	6,740-
1996	303,9	363,3	667,2	7,940	1,182-
1997	331,1	391,0	722,1	8,130	2,392
1998	364,5	430,1	794,6	8,520	4,801
1999	392,6	455,0	847,6	8,859	3,972
2000	404,9	479,7	884,6	9,217	4,050
2001	453,5	517,1	970,6	9,706	5,300
2002	489,1	559,8	1.048,9	10,341	6,544
2003	543,1	594,8	1.137,9	10,760	4,053
2004	598,0	680,4	1.278,4	11,627	8,056
2005	634,1	729,4	1.363,5	12,232	5,202
2006	684,0	816,3	1.500,3	13,155	7,544
2007	797,3	901,4	1.698,7	14,367	9,212
2008	1.105,6	1.018,2	2.123,8	17,130	19,237
2009	1.234,7	1.130,6	2.365,3	18,042	5,323
2010	1.618,1	1.282,8	2.900,9	21,294	18,026

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1990-1998): *Rétrospective (1970-2002) ONS.PP: 66-67.*
- (1999-2007): *Annuaire Statistique de l'Algérie N°25, ONS, 2007, p399.*
- (2008-2010): *Annuaire Statistique de l'Algérie N°28, ONS, 2007, p455.*
- *Les proportions ont été calculées avec le traitement sous EXCEL.*

يتبع معدلات نمو الكتلة الأجرية الحقيقية من سنة لأخرى نجد نموا سنويا موجبا قدر بمتوسط إجمالي 4.92 %، بمعدل نمو بلغ 18.026 % سنة 2010 كأعلى معدل نمو سجل خلال فترة الدراسة، وبمعدل نمو -11.692 % كأدنى معدل سنة 2000. ترجع معدلات الزيادة في نمو الكتلة الأجرية الوطنية إلى مناصب الشغل المستحدثة خاصة بعد الخوصصة العميقة التي تبنتها البلاد وبالتالي ارتفع نصيب القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل والرفع من كتلة أجور العمال وإن كانت غير دائمة، إضافة إلى مختلف

الاجراءات التي كان أغلبها هياكل وآليات وبرامج وأجهزة أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل كما مر بنا سابقا، كما تبنت الدولة سياسات اجتماعية تصبو الى احتواء الفوارق بين أفراد المجتمع ومحاولة التوزيع العادل للدخل من خلال نظام الحماية الاجتماعية عن طريق شبكات خصصت لذلك، أضف الى ذلك كله الزيادة التي عرفها الدخل الوطني الأدنى المضمون (SNMG) وما لذلك من تأثير بالغ على الكتلة الأجرية الوطنية، حيث ارتفع سنة 1991 بـ 80% مما يفسر زيادة الكتلة الأجرية خلال نفس السنة. (انظر الملحق 8)

ونشير أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يسمى أحيانا بالأجر الوطني القاعدي ويعرّف<sup>1</sup> بأنه الحد الأدنى الوطني للأجور والمرتبات المطبق على كافة العمال في كافة القطاعات والنشاطات دون استثناء، حيث يتم تحديده من قبل الحكومة بمقتضى نصوص تنظيمية، ويعتمد في تحديده لعدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية لا سيما فيما يتعلق بتطور الأسعار في البلاد وتطور مستوى المعيشة.

ونظرا للحالة غير المسبوقة والتي أثارها نقابات الأساتذة الثانويين في الجزائر في أواخر 2011 التي أطلق عليها البعض "سنة رفع الأجور والتعويضات بأثر رجعي"، تسببت في رفع الكتلة النقدية دون مقابل في الجانب الحقيقي وبذلك ارتفع معدل التضخم والذي تمثل في الغلاء وانخفاض قيمة النقد.

وعلى سبيل البيان جاء في مقال صحفي أن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 رصد مخصصا ماليا إضافيا قدره 317 مليار دينار، لميزانية التسيير، وسيغطي هذا المبلغ الزيادات في الانفاق المترتبة عن رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، ومراجعات القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية للموظفين، فضلا عن تكفل ميزانية الدولة بالزيادات الاستثنائية في معاشات ومنح التقاعد.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: السكن والحماية الاجتماعية

لقد شغل ملف السكن العديد من مسؤولي البلدان المتقدمة منها والنامية، نظرا لأهميته القصوى في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي داخل البلد، كما أن قضية العدالة الاجتماعية أصبحت ضرورة تكفلت وانشغلت بها الدول نظرا لدورها ومسئوليتها في تحقيق ما يمكن تحقيقه في إطار الحماية الاجتماعية ومحاولة تقليل الفوارق في المداخيل— وكسر أو الحد من الطبقة بين السكان.

### أولاً- الضغط السكاني على السكن وتمويله في الجزائر :

لقد أصبح الضغط المتزايد في ميدان السكن يشكل مضايقة للدولة بسبب المحيط الذي لا بد منه حتى يمكن لمجموع الافراد إيجاد سكن لائق. ومن هنا كان لا بد من زيادة الاهتمام بهذا القطاع الهام بهدف

<sup>1</sup> الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، من الرابط: <http://unpef.ibda3.org/t4955-topic>، شوهد يوم 2013/05/14.

<sup>2</sup> للمزيد انظر: سميرة بلعمري مقال نشر في جريدة الخبر، 317 مليار إضافي لتغطية الزيادات في الأجور، نشر يوم 2012/02/07، تاريخ الاطلاع: يوم 2013/05/18.

تخفيف الازمة التي كانت تزداد خطورة باستمرار، ومن هنا ظهر التفكير بقطاع البناء والسكن كدفاع للتنمية والتطور من ناحية وكعامل لعرقلتها من ناحية أخرى.

لهذه الأسباب أنشأت سنة 1999 وزارة البناء والسكن، كان هدفها توفر الوسائل الضرورية لبناء وتنظيم جهاز متكامل لأداء جميع المهام اللازمة لمعالجة مشكلة السكن، بما في ذلك القيام بالدراسات وال عمران والتهيئة العقارية، وتنظيم برامج السكن والبناء وتنشيط مؤسسات البناء وتكوين اليد العاملة الماهرة، وتحديد ومراقبة استعمال التراث العقاري الوطني وتشجيع ملكية السكن العائلي. ولتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من سياسة متناسقة وتخطيط متكامل للتهيئة العقارية المدنية، وللسكن، والإنشاءات المرافقة، حتى يمكن أمام عمران عنيف وفوضوي ومتسارع، تطور وإنجاز منشآت بشرية متناسقة سواء في المدن أو في الريف.

وتبنت الدولة برامج تمويل السكن بفتح حساب التخصيص الخاص رقم 050-302: "الصندوق الوطني للسكن"<sup>1</sup> ابتداء من سنة 1994، إيماناً منها بضرورة تمويل هذا القطاع ومدى أهميته اقتصادياً واجتماعياً.

وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال، أن معضلة السكن أصبحت تشكل "خطراً على الاستقرار الوطني"، معتبراً أن حل هذه المعضلة يعتبر إحدى أولويات الحكومة. وقال سلال في عرضه لمخطط عمل الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة إن فريقه الحكومي سيعمل على تجسيد برنامج التنمية الوطنية لتحسين معيشة المواطن وعلى رأسها معضلة السكن التي أصبحت تشكل خطراً على الاستقرار الوطني، بالعمل على القضاء عليها نهائياً". وأشار الوزير الأول لدى تطرقه للبرامج ذات الأولوية والعاجلة في مخطط العمل الحكومي، إلى أنها تصب كلها في فائدة المواطن والتكفل بانشغالاته اليومية بهدف اكتساب ثقته أولاً.<sup>2</sup>

كما تعتبر قلة المساكن سبباً لتوترات اجتماعية، كما يقول محللون إن حالة الغضب من عدم تلبية الحكومة لمطالب المواطنين ونقص الوظائف وسوء الخدمات الأساسية، ساعدت على توفير بيئة ملائمة للعنف في الجزائر. وتعترف الحكومة الجزائرية بأن توفير الوظائف وتحسين ظروف الاسكان والصحة والتعليم عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار في مجتمع لا يزال يعاني من أثر عقد من العنف في حقبة التسعينات.

ويقول الخبراء أنه على الأسرة المتوسطة ادخار كل دخلها لمدة تسعة أعوام حتى تجد السكن المناسب. ويرجع محللون مشكلة الاسكان لسيطرة الحكومة على الاراضي والاسكان، والتي ترجع لسياسات اقتصادية مركزية على غرار النظام السوفييتي والتي بدأ تطبيقها عقب الاستقلال عن فرنسا في عام 1962.

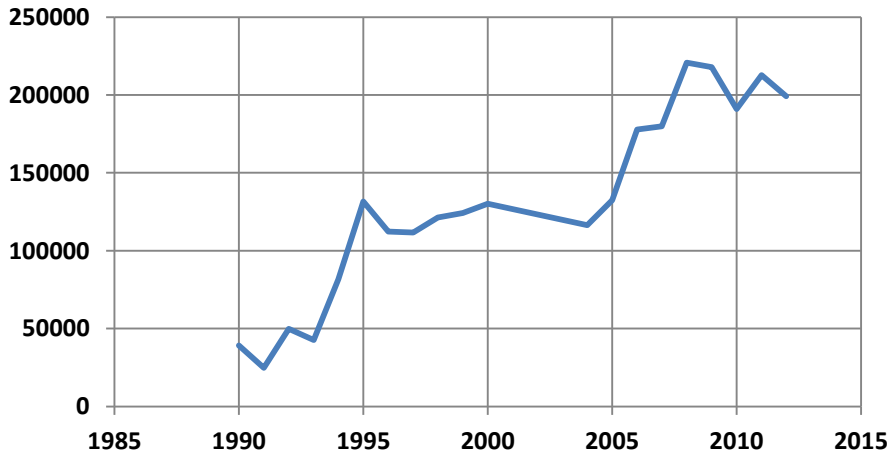
<sup>1</sup> ارجع الى: المرسوم التنفيذي رقم 94-218 المؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق لـ 23 يوليو سنة 1994 الذي يحدد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 "الصندوق الوطني للسكن".

<sup>2</sup> جريدة الجزائر تايمز: مقال بعنوان: "سلال: أزمة السكن خطر استراتيجي على استقرار الجزائر"، <http://algeriatimes.net/algerianews22775.html> يوم: 2013/03/30.

ويؤكد مسؤولون حكوميون أن الجزائر تنقصها ملايين الوحدات السكنية إذ يتم بناء أكثر من 100 ألف وحدة سنويا بينما تتكون 500 ألف أسرة جديدة في نفس السنة، وقال سلال إن الجزائر ستقوم بتجنيد كل المقاولين الجزائريين وعند الضرورة اللجوء إلى مقاولين أجانب، بهدف الإسراع في تنفيذ البرامج السكنية وتدارك النقص المسجل في عدد المساكن.<sup>1</sup>

واعتبر وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون الطلب على السكن معادلة حلها يبدو مستحيلا وليس صعبا فقط، كما أكد مهمته الرئيسية ستكون "حربا" على العجز في السكن و "الفوضى" في العمران، مشيرا إلى أن الطلب يقدر بـ225 ألف سكن سنويا، في حين لا تتجاوز قدرة الإنجاز الوطنية 75 ألفا، الأمر الذي يحتاج إلى تدبير واستراتيجية خاصة من طرف الدولة للقضاء على هذا المشكل. وأضاف تبون الذي وصف منصبه الجديد بالمسؤولية "الثقيلة"، بالنظر لحساسية القطاع، بأن الإمكانيات المادية متوفرة للقضاء على هذا المشكل الذي يعدّ ثاني انشغال للمواطن بعد الشغل.<sup>2</sup> أما عن مظاهر هذا الطلب والتي تتجلي في عدد السكنات المنجزة خلال مرحلة الدراسة فتظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل 4-6: تطور مجموع السكنات الموزعة في الجزائر للفترة (1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 9.

يتبين من خلال الجدول المعتمد في رسم المنحنى أعلاه (انظر الملحق 9) وبالأخص من نسبة الزيادة والتي عبرنا عنها بمعدل التغير السنوي أن هناك تذبذبا واضحا وإنجازا غير مستقر ولا ثابت للسكنات في الفترة المعنية بالدراسة، حيث بلغت أكبر نسبة نمو في إنجاز السكنات سنة 2006، بنسبة فاقت 25%، في حين سجلت سنة 2008 أكبر حصة إنجاز للسكنات بنوعيهما الريفية والحضرية، ونرجع ذلك إلى الحرص الذي أولاه رئيس الجمهورية لهذا القطاع من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين (2005-

<sup>1</sup> جريدة الجزائر تايمز : "سلال: أزمة السكن خطر استراتيجي على استقرار الجزائر"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> جريدة الخبر، زبير فاضل: مقال بعنوان "نور الدين موسى يعيد لتبون "قنبلة" أزمة السكن"،

يوم: <http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/302098.html> يوم: 2013/03/30

2009) والذي من أهم بنوده أو محاوره على الاطلاق 'برنامج تحسين ظروف معيشة السكان' والذي خصص له مبلغ ضخيم قدر بنسبة 45,5% من البرنامج الخماسي، حيث خصص لقطاع السكن بمفرده 555 مليار دج. ونشير أن عدد السكنات الحضرية أكبر منها للسكنات الريفية ويرجع هذا لكون الطلب الحضري على السكنات أكبر منه عند الريفين، بالإضافة إلى برامج الدولة للقضاء على الأحياء القصدية، السكنات الهشة، الشاليهات والأحياء الشعبية داخل المدن مما تطلب منها إنجازات سريعة لغرض التخلص من الصور المشوهة للمدن، بسبب تزايدها بتزايد الأسر.

وسبق أن أكد السيد نور الدين موسى وزير السكن والعمران أن رئيس الجمهورية أعطى تعليمات صارمة للقضاء على ظاهرة السكن الهش. وأشار إلى أن الحكومة وضعت خطة لتسجيل المواطنين المعنيين، بالإضافة إلى مساعدات مخصصة لإعادة التهيئة والترميم، مشددا على أن زمن بناء السكنات الفوضوية قد ولى. وأشار الوزير إلى أن ما نسبته 8% من الحظيرة الوطنية عبارة عن سكنات هشة، وبلغت الأرقام، أضاف أن إحصاء سنة 2007 أبرز أن ما يزيد عن 500 ألف سكن في الجزائر هو عبارة عن سكن هش، منها 45 ألف موجودة في العاصمة لوحدها، فيما تم إحصاء 42 ألف سكن هش بولاية الوادي، منها 32 ألف مبنية بالطوب.<sup>1</sup>

#### ثانيا- الحماية الاجتماعية والنمو السكاني.

أدت عمليات التصحيح الهيكلي المقدمة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، إثر تقديم المشورة والمساعدات الفنية والدعم المالي لحوالي 56 بلدا ما بين سنتي (1986-1999) منها الجزائر، الى تدهور مستويات المعيشة لذوي المداخيل المنخفضة، فكان لا بد من أليات وسياسات جديدة للتصدي للآثار السلبية الناتجة عن البرامج السابقة، وعليه فقد تبنت الجزائر ما يسمى بشبكات الحماية الاجتماعية أو الشبكة الاجتماعية، وهي آلية تعوض الفقراء الجزائريين بدعم مباشر تتمثل في مداخيل تذهب الى العائلات، حيث قدرت آنذاك بحوالي أربعة عشر (14) مليون شخص، كما قدر الغلاف المالي للعام 1992 في حدود 24.6 مليار دج.<sup>2</sup>

غير أن الحكومة لم تتخلى عن الدعم الاجتماعي كما يعتقد البعض، حيث بلغت المصاريف الموجهة للمنح والصحة والشبكة الاجتماعية وغيرها للسنتين (1996-1997) على سبيل المثال ما قيمته 371.700 مليار دج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جريدة المساء، زولا سومر، "تشمل البيوت القصدية والسكنات الهشة بالعاصمة: ترحيل 3245 عائلة هذا الأسبوع"، مقال نشر بتاريخ، 02 سبتمبر 2011، على موقعها في النت: <http://www.el-massa.com> يوم: 2013/04/12.

<sup>2</sup> تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، مرجع سابق، ص79.

<sup>3</sup> تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، مرجع سابق، ص101.



وقد تم استحداث ميكانيزمات جديدة للحماية الاجتماعية بعد تحرير الاسعار وتقليص دعم المواد الأساسية سنة 1992 ليقصر على ثلاث سلع فقط: الخبز والدقيق والحليب\* \_ وإعادة هيكلة المؤسسات والتوجه نحو الخوصصة، مما نجم عن ذلك بطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتدني القيمة الشرائية للمداخيل، إن نظام الحماية الاجتماعية يهدف أساسا إلى:<sup>1</sup>

- التحويلات لغرض التضامن الاجتماعي: كدعم الفئات الاجتماعية الهشة ونظام دعم الاسعار.
- التحويلات الهادفة إلى تصحيح التوزيع الاولي للمداخيل: كتحويلات المنح العائلية، دعم معاشات التقاعد، دعم التشغيل<sup>2</sup>، دعم السكن، ودعم الانتاج الفلاحي والفلاحين.
- التحويلات الهادفة إلى اشباع الحاجات الاجتماعية الجماعية: كنفقات الكهرباء والغاز، ونفقات التربية والتعليم\*، وتحويلات الحصول على العلاج\*\*.

ويظهر نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر من خلال عدة قنوات يمكن جمعها في فرعين كما يلي:<sup>3</sup>

- التأمين الاجتماعي: من خلال هيئات الضمان الاجتماعي المتعددة والمختلفة.
  - التحويلات الاجتماعية: على اختلافها والممولة بنفقات الدولة.
- وتتعدد مظاهر التأمين الاجتماعي في الجزائر من خلال عدة هيئات تتكفل بذلك، والتي تمتاز عن بعضها البعض بخصائص وأدوار وأهداف مختلفة. وترجع أولى التنظيمات التقنية والادارية الى المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985، حيث أكد أن جميع هيئات الضمان الاجتماعي (باستثناء النظام العسكري والنظام الزراعي) تجمع في الهياكل التالية:<sup>4</sup>

- الصندوق الوطني للمتقاعدين (CNR): والمكلف بتسيير بتعويضات ومنح المتقاعدين.
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل (CNASAT)، والذي أصبح يسمى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) ابتداء من سنة 1992، مهمته تسيير فروع التأمينات الاجتماعية، المنح العائلية، حوادث العمل والأمراض المهنية.

\* ليضاف لها السكر والزيت سنة 2011.

<sup>1</sup> احمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963-2007)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر- كلية علوم الاقتصاد والتسيير، (2007-2008)، ص ص: 241-252.

<sup>2</sup> Voir: Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacer Eddin Hammoud: *Marché de travail et emploi en Algérie*, Bureau O.I.T, Alger, 2004, PP:37-38.

\* لا نعني بها ميزانيات التربية والتعليم بل نعني بها مختلف صور الخدمات الجامعية في مجال الاسكان والنقل والاطعام وكذا المنحة التي يستفيد منها الطلبة والمتكويين.

\*\* كإعانات الموجهة للصحة المدرسية.

<sup>3</sup> كريم النشاشيبي، باتريسيا ألونزو-جامو، ستيفانيا بازوني، آلان فيلر، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 77.

<sup>4</sup> Ministère de la prospective et des statistiques, *La protection sociale attentive aux enfants en algerie*, Mars 2012, Algérie, pp:58-59.

- صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS): أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 15 ماي 1993، للإشراف على تأمين المهن الحرة و الحرفيين ومختلف الأشغال المستقلة، كمثل تأمين CNAS.
  - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 جانفي 1997.
  - الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-370 المؤرخ في 26 رمضان 1427، الموافق لـ 19 أكتوبر 2006.
- ومن أجل معرفة دور هيئات الضمان الاجتماعي في الحماية الاجتماعية ومدى حجم المبالغ التي تتعامل بها، حاولنا تقديم مساهمات الافراد والتي تعتبر كإيرادات لهذه الهيئات وكذا مستحقاتهم\* التي تصرفها وتنفقها عليهم الهيئات الثلاثة المعنية\*\*، والجدول التالي يوضح ذلك:

---

\* إستحقاقات أو مستحقات الضمان الاجتماعي هي الجانب الانفاقي من التأمين الاجتماعي الذي يعرفه الديوان الوطني للإحصائيات أنه يغطي أربعة أصناف كبرى:

- حوادث العمل في الاطار القانوني.
- التأمين الاجتماعي ويضمن: التأمين الصحي، التأمين ضد العجز، تأمين الأمومة، التأمين على الحياة ومنح العمال.
- المنح العائلية.
- التقاعد.

\*\* للصناديق الثلاثة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للمتقاعدين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء.

الجدول 4-8 : تطور المساهمات الاجتماعية واستحقاقات الضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (2011-1990)

الوحدة: مليون دج.

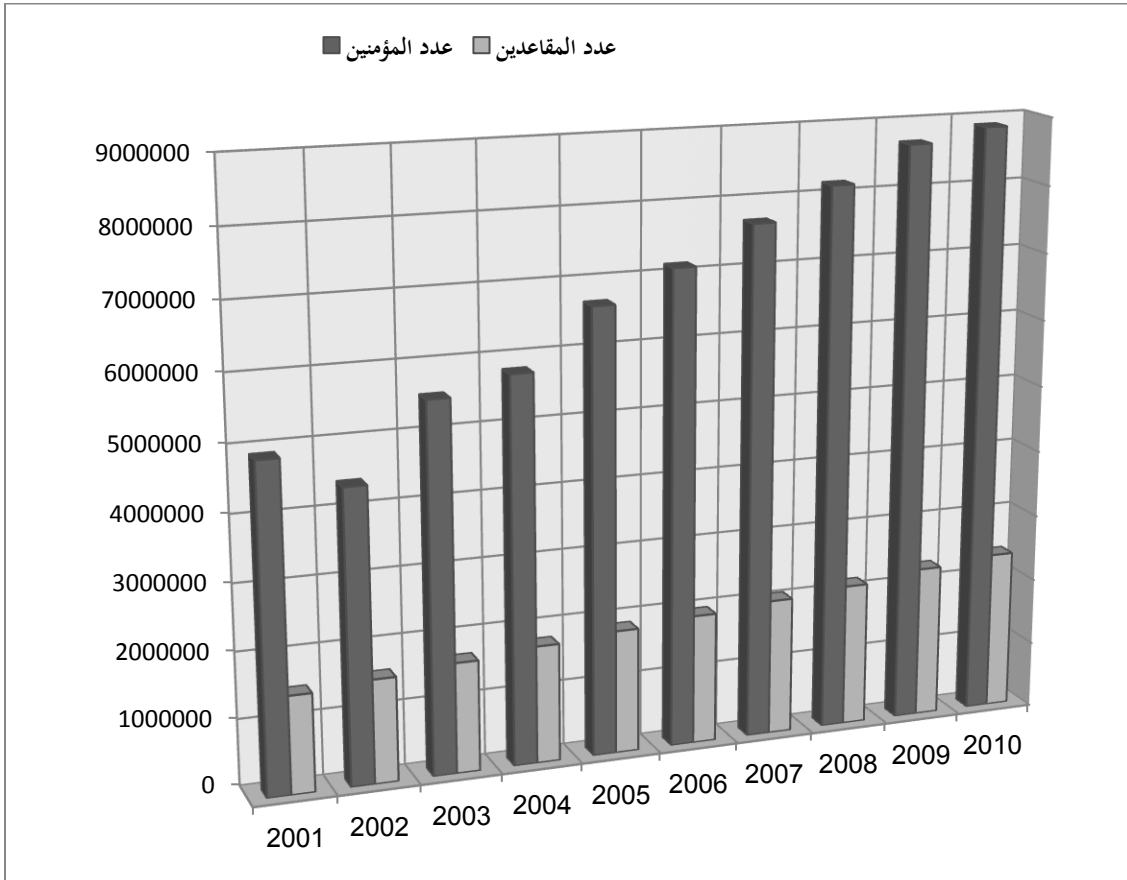
السنة	المساهمات الاجتماعية الإسمية <i>Cotisations sociales Nom.</i>	المساهمات الاجتماعية الحقيقية <i>Cotisations sociales R.</i>	استحقاقات الضمان الاجتماعي الإسمية <i>Prestations sociales nom.</i>	استحقاقات الضمان الاجتماعي الحقيقية <i>Pres. Sociales Réel.</i>
1990	26.884,0	1270,51	25.367,3	19,97
1991	36.134,0	1356,38	42.644,3	31,44
1992	49.412,0	1408,55	60.290,4	42,80
1993	59.990,8	1418,89	67.728,2	47,73
1994	65.216,0	1195,75	84.254,6	70,46
1995	78.514,0	1109,11	103.567,2	93,38
1996	95.247,2	1133,49	138.704,4	122,37
1997	110.454,2	1243,57	168.626,4	135,60
1998	113.253,4	1214,38	198.437,3	163,41
1999	171.475,0	1792,17	255.022,2	142,30
2000	193.832,0	2019,71	261.161,7	129,31
2001	190.439,5	1904,40	282.586,1	148,39
2002	208.496,5	2055,57	339.717,6	165,27
2003	266.291,0	2518,12	364.417,3	144,72
2004	375.585,8	3415,97	371.898,4	108,87
2005	286.580,8	2570,92	441.696,9	171,80
2006	313.229,6	2746,42	488.792,8	177,97
2007	385.250,4	3258,21	553.304,6	169,82
2008	479.909,1	3870,86	581.516,8	150,23
2009	522.384,2	3984,62	605.658,8	152,00

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- *Rétrospective des Comptes Economiques (1993-2010), N°166, ONS, Alger. A partir des TEE.*

يتضح من خلال الجدول الأخير التزايد في كلا الطرفين: من خلال المساهمات من جهة والاستحقاقات من جهة أخرى، فمن خلال البيانات المتوفرة على مستوى هيئة الديوان الوطني للإحصائيات لحد وقت تحضير الدراسة نلاحظ وخلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2009 أن المساهمات والاستحقاقات محصورين بين: [522.384,2/26.884,0] و [605.658,8/25.367,3] على التوالي بمتوسط معدل زيادة سنوي قدر ب: 18,13% و 19,1% على التوالي، إذن فمعدل نسبة زيادة المساهمات أقل منها بمتوسط معدل زيادة الاستحقاقات مما يخلق عجزا في مجمل موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للمتقاعدين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء ما عدا في

سنتي 1990 و2004 أين نلاحظ فائضا لكون المساهمات أكبر من الاستحقاقات في الصناديق الثلاثة. يمكن أن نفسر الزيادة في المساهمات بسبب تزايد المؤمنين والمنخرطين نظرا للتزايد السكاني الذي تزداد به الفئة النشيطة الفاعلة في سوق الشغل سواء العمومي او الخاص، مما يرفع في عدد المنخرطين وتزداد مساهماتهم الموجهة للصناديق الضمان الاجتماعي، وبالنسبة لمستحقات المؤمنين فترجع في مجملها الى التعويضات المتعلقة بالمرض والامومة والعطل المدفوعة الأجر لنفس السبب السابق، إضافة الى تزايد المتقاعدين عن العمل، كما يبينه الشكل الموالي تزايد أعداد المؤمنين والمتقاعدين في هيئات الضمان الاجتماعي. الشكل 4-7: تطور عدد المؤمنين والمتقاعدين في هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (2001-2010)



المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على الملحق 10.

ومع ذلك يتطلب الأمر تدخل الدولة من خلال ميزانيتها الاجتماعية لسداد العجز في صناديق الضمان الاجتماعي، ونفقات التضامن الاجتماعي، وتقديم المساعدة إلى الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع. وفيما يلي بيان للتحويلات الاجتماعية من طرف الدولة لنظام الحماية الاجتماعية في الجزائر.

الجدول 4-9 : تطور التحويلات الاجتماعية الحقيقية في الجزائر (1993-2009) الوحدة: مليون دج.

التحويلات الاجتماعية الحقيقية	التحويلات الاجتماعية الإسمية	السنة
2,065	87,3	1993
1,749	95,4	1994
1,622	114,8	1995
1,702	143,0	1996
1,955	173,6	1997
2,009	187,4	1998
2,144	205,1	1999
2,309	221,6	2000
7,095	838,947	2007
9,389	1.164,067	2008
9,249	1.212,558	2009

*Source: Necer Eddine Hammouda et Walid Merouchi, Le système Algérien de protection sociale: entre bismarkien et beveridgien. Colloque International - Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société, organisé à Alger les 8-9/12/2012. P5. Sur le site de Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement: [www.cread-dz.org](http://www.cread-dz.org). Vu le : 17/05/2013, P11.*

إذا فالحكومة لم تتخلى عن الدعم الاجتماعي كما يخلو للبعض، إذ بلغت مخصصات المنح والصحة والشبكة الاجتماعية وغيرها للسنتين (1996-1997) على سبيل المثال ما قيمته 371.700 مليار دج.

#### المطلب الرابع: الماء والكهرباء

إن أهمية الماء وضرورته في الحياة لا يمكن وصفها وبيان خطورتها بأكثر مما وصفها ربنا سبحانه وتعالى بقوله:

" وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ <sup>1</sup> " ، هذه الآية الكريمة جعلتها وزارة الموارد المائية الجزائرية شعارا لها في

موقعها على الانترنت اعترافا منها بأهمية الماء وموارده، وتذكيرا للمستهلكين بذلك. كما أن الطاقة بصفة عامة أصبحت من الضروريات في عالمنا المعاصر، فأغلب الوسائل التي يستعملها بني البشر إلا والطاقة محرکها، لذا فقد أصبحت جزءا من حياتنا، وبالتالي أصبح الطلب عليهما متزايدا يوما بعد يوم في مختلف الأماكن والبلدان، وهذا ما سنؤكدده عنهما في دراسة الجزائر من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> القرآن الكريم: سورة الانبياء، الآية 30.

#### أولاً- المياه وتزايد النمو السكاني:

كشف وزير الموارد المائية حسين نسيب لدى نزوله ضيفاً على ركن "فطور الصباح" في جريدة الخبر الجزائرية، أن حصة الجزائري من المياه الصالحة للشرب تقدّر يومياً بـ123 لتر، ويرتقب أن ترتفع إلى 175 لتر يومياً في غضون سنة 2014، مؤكداً بأن الجزائر حققت أهداف الألفية المحددة من قبل منظمة الأمم المتحدة. أما عن جهود الدولة فقد أوضح الوزير أن نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بلغت 90% وسيفوق 98% مع انتهاء المخطط الخماسي (2010-2014)، بالمقابل تقدّر نسبة الربط بشبكة التطهير 87 بالمائة وينتظر أن تصل 95% في غضون 2014 أيضاً. وشدد نسيب على أن ما تم تسجيله خلال العشرية السابقة في مجال تنمية الموارد المائية، لم تسجل سوى في بلدان قليلة بشهادة الهيئات الدولية. وأكد الوزير أن الجزائر تنام على بحر من الماء، حيث تستفيد من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بـ40 ألف مليار متر مكعب، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار متر مكعب، كما شدد الوزير على أهمية الحفاظ على هذه الموارد الثمينة لكونها أحفورية أي غير متجددة.<sup>1</sup> وفيما يخص الموارد السطحية فإن تطور نصيب الفرد الجزائري من متر مكعب من الماء في السنة، جمعنها في الجدول الموالي:

الجدول 4-10: حصة الفرد الجزائري من الماء في السنة (1963-2020).

السنة	م <sup>3</sup> / نسمة	ملاحظة
1963	1500	/
1990	720	/
1995	680	/
1998	630	/
2020	430	حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على مقال: معركة الماء... رهان لا تزال ترفعه الجزائر، البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، على النت: <http://www.djazair50.dz>، إنجازات (1963-2012)، يوم: 2013/04/12.

وأما ما يتعلق بالجانب الإنفاقي للدولة على هذا القطاع، فقد تمثل في عدة إنجازات حيث تم تسجيل قفزة نوعية في مجال المشاريع والتمويلات بفضل برنامج دعم النمو للفترة الممتدة ما بين (2005-2009)، وقد خصص لهذا البرنامج غلafa ماليا يفوق 200 مليون دولار موجهة لتجنييد حجم إضافي بقيمة 2,9 مليون م<sup>3</sup> في اليوم وإنجاز 69 سدا ومضاعفة احتياطات الماء بثلاث مرات حيث تم رفعها إلى 7,4 مليار م<sup>3</sup> سنة 2009، مقابل 2,5 مليار م<sup>3</sup> سنة 2004. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد تمت معالجة واسترجاع حوالي 600 مليون م<sup>3</sup> من المياه المستعملة فضلا عن إنجاز 14 محطة لتحلية مياه البحر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جريدة الخبر، مقال من إعداد حفيظ صواليلي، بعنوان: "الجزائر تنام على بحر من المياه"، نشر وشوهد يوم: 2013/03/14.

<sup>2</sup> البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، معركة الماء... رهان لا تزال ترفعه الجزائر، مرجع سابق. يوم: 2013/04/12.

وبعد خمس سنوات خصص البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية الكبرى للفترة الممتدة ما بين (2010-2014) والذي لا يزال قيد التنفيذ مبلغا ماليا مهما بحوالي 20 مليار دولار، هذا الاهتمام الواضح بقطاع الموارد المائية جعله يحتل المرتبة الثالثة من حيث المبالغ المخصصة للقطاعات بعد السكن أولا والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني ثانيا. حيث أن هذا البرنامج يتضمن إنجاز عدة منشآت لجمع والتموين بالماء والتطهير والسقي، والذي من شأنه أن يضمن توازنا في استهلاك الماء بين مناطق البلاد والمساواة في التزود بالماء والخدمات بين السكان، تغطية لحاجيات السكان بكل عدالة أمام العجز المسجل حاليا والطلب المتزايد على هذا المورد مستقبلا.

وفي حوار خص به جريدة المجاهد بين وزير الموارد المائية عبد المالك سلال: "فيما يخص تسعيرة الماء، فإننا بعيديون عن السعر المرجعي، ونحن نعلم أن المتر المكعب الواحد يكلف 32 دج في حين أن المواطن لا يدفع الا الثلث"، كما أكد أنه وإدراكا من الدولة بأهمية الماء، تقوم بتدعيم هذه المادة الحيوية.<sup>1</sup>

ورغم أن منجزات العشرية الأخيرة تعتبر غنية في مجال الموارد المائية، لكن السلطات العمومية في الجزائر تدرك تماما أن الرهان لم يتحقق بعد وأنه بالإمكان تأمين حاجة المواطن من المياه باعتماد على آخر وسائل التكنولوجيا واستثمار موارد مالية.<sup>2</sup>

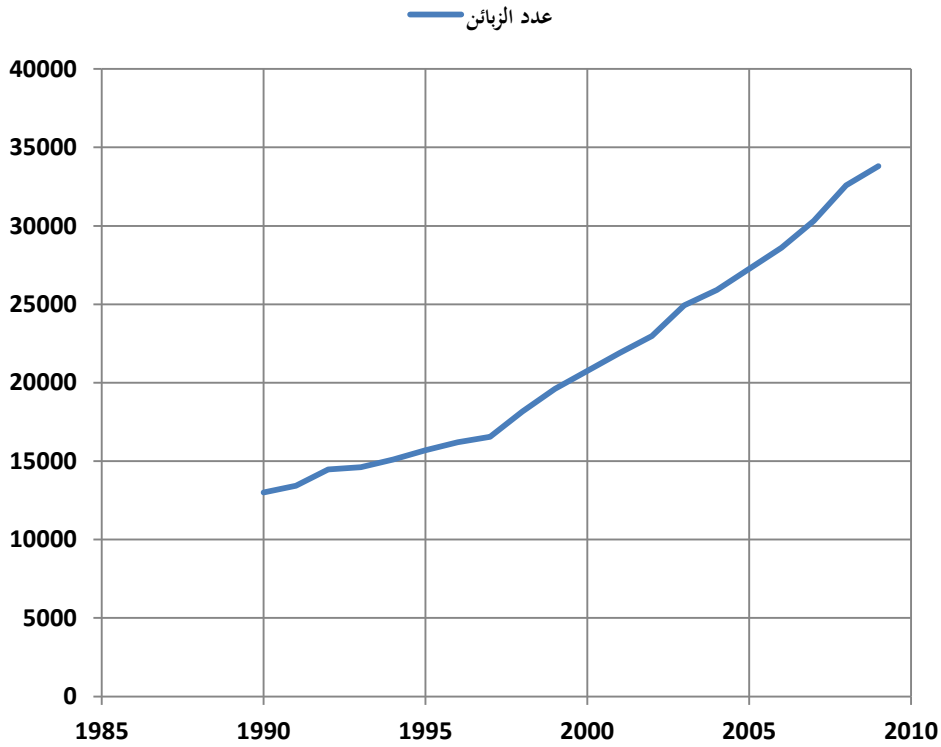
#### ثانيا- إرتفاع نفقات الدولة المخصصة للكهرباء

تنتج "الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA . SONELGAZ" ، الكهرباء عن طريق مراكز كهربائية متواجدة على عدة نقاط من القطر الوطني، وهذه الطاقة الكهربائية المنتجة، تقوم الشركة بنقلها وتوزيعها على الزبائن، بواسطة شبكات كهربائية، فإما أن ترسل إلى بعض الزبائن الصناعيين، وإما أن تحقن في مراكز التحويل حتى يتم التخفيض من درجتها حتى تصل إلى الزبائن العاديين بدرجة 220 فولت -380 فولت. وقد لا حظت الشركة أن إنتاج كل سنة لا يسد حاجيات السنة الجديدة فاضطرت إلى زيادة إنتاجها رغم أنها مستعدة لذلك مع الوقت من خلال استراتيجياتها الاحتياطية لمواجهة أي طلب. وقد سلكت سونلغاز سلوكا توسعيا في ذلك تماشيا مع سلوك المستهلكين وحجم الطلب الوطني المتزايد من سنة لأخرى، كما يبين ذلك الشكل الموالي:

<sup>1</sup> Le journal EL-MOUDJAHED, *Consommation d'eau potable par personne : SELLAL annonce 185 litres/jour en 2025, article publier Le: 27-06-2011.*

<sup>2</sup> للمزيد ارجع إلى مقال نشر في جريدة البلاد: الإنجازات الكبرى في قطاع الموارد المائية: الأرقام تتكلم، نشر بتاريخ: 2010/01/01. أو من النت على الرابط: <http://www.djazair.com/elbilad/14298>

الشكل 4-8: تطور عدد زبائن مؤسسة سونلغاز للفترة (1990-2009).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول 4-11.

من خلال الملاحظة المبدئية للجدول يتبين أن هناك تزايدا واضحا في عدد الزبائن من سنة لأخرى، نظرا لعدد المشتركين الجدد الذين يطلبون خدمات الكهرباء للإستفادة منها، وبالمقابل هناك تزايدا أيضا في استهلاك الكهرباء، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

وبلغة الأرقام نلاحظ أنه في الفترة المحددة في الجدول 4-11 والمقدرة بـ 19 سنة، تضاعف عدد الزبائن من سنة 1990 إلى 2009 بأكثر من 160%، كما ارتفع الإنتاج بأكثر من 100%، هذا التزايد المستمر والمقدر في متوسطه بمعدل 4,88% في عدد الزبائن فاق معدل متوسط تزايد الإنتاج والمقدر بـ 3,73%، يعكس عدم التوازي بين الطلب والعرض، أي بين الزبائن وبين إنتاج الكهرباء الموجه إما للاستعمال العادي (المنزلي) أو الاستعمال التجاري (صناعة، تجارة، خدمات... الخ)، مما يدل على تفوق النمو السكاني على نمو الخدمات المقدمة من طرف الدولة في إطار التموين بالكهرباء والطاقة عموما، استجابة وتماشيا مع ارتفاع الطلب على ذلك، ولسنا نشك البتة أن الشركة المعنية على علم بذلك، وفي هذا الصدد نبين أنه ينبغي تدارك هذا الفارق ومحاولة التماشي معه بتوازٍ مستمرٍ لتجنب الآثار السلبية على ذلك خاصة من خلال اجتهاد مولدات الطاقة وتزايد الشكاوي والاحتجاجات.. ومختلف ما لا يحمد عقباه.

ويلخص الجدول التالي أهم المعطيات من حيث عدد زبائن ومقدار استهلاككم للكهرباء.



الجدول 4-11: تطور عدد زبائن سونلغاز ومقدار استهلاك الكهرباء للفترة (1990-2009)

السنوات	عدد الزبائن	نمو عدد الزبائن %	استهلاك الكهرباء (GWH)	نمو استهلاك الكهرباء %
1990	13.013	/	3159680	/
1991	13.423	3,05	3310769	4,56
1992	14.476	7,27	3476320	4,76
1993	14.611	0,92	3633681	4,33
1994	15.108	3,29	3776952	3,79
1995	15.697	3,75	3907108	3,33
1996	16.210	3,16	4010553	2,58
1997	16.560	2,11	4125449	2,79
1998	18.165	8,84	4238792	2,67
1999	19.614	7,39	4389132	3,43
2000	20.761	5,52	4544289	3,41
2001	21.901	5,21	4707959	3,48
2002	22.977	4,68	4896620	3,85
2003	24.936	7,86	5113971	4,25
2004	25.910	3,76	5355794	4,52
2006	28.613	9,45	5826449	8,08
2007	30.319	5,63	6041309	3,56
2008	32.588	6,96	6275663	3,73
2009	33.816	3,63	6525999	3,84

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1985-2002), RETROSPECTIVE 1970-2002 de l'office Nationale des Statistiques (ONS), P P: 134-135, P P: 35-36.
- (2003-2004) Algérie en Quelques chiffres N°36, Edition 2006. P37.
- (2006-2007) Algérie en Quelques chiffres N°39, Edition 2009, P P: 38-39.
- (2008-2009) Algérie en Quelques chiffres N°40, Edition 2010, P38.
- Les pourcentages son calculer par nous.

ونفسر ارتفاع الطلب على الكهرباء من خلال تزايد الزبائن وبالتالي استهلاكهم لهذا المنتج بما يلي:

- تنامي الادوار الاجتماعية التي تتطلب طاقة كهربائية\_ للدولة أو الأفراد\_ وبالأخص السكنات على اختلاف أنواعها إما سكنات تعود ملكيتها للأفراد أو تعود ملكيتها للدولة بمختلف صيغ بناء السكنات، والمؤسسات العمومية كالمدارس والمستشفيات ومراكز الأمن... الخ، إضافة إلى الانارة العمومية في الاحياء والشوارع والطرق،... الخ.
- تزايد الانشطة الاقتصادية وبالتالي الحاجة إلى طاقة ضرورية للعمل، وتشغيل الآلات والمعدات، وبالتالي تزايد الطلب على هذه الكهرباء التي نعتبرها إستثمارية.

## المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2011)

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة القياسية لسلوك النفقات العامة الحقيقية بتأثير النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، وذلك بعد تطرقنا في المباحث السابقة من هذا الفصل إلى العلاقة الميدانية في الجزائر.

حيث سنقوم في مرحلة أولى بتقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج من خلال بيانات *ONS*، ثم نقوم في مرحلة ثانية بتقييم المعاملات المقدرة والمقصود بها معرفة إذا ما كانت لقيم هذه المعاملات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية والإحصائية. بالاستعانة بعدة معايير هي: المعايير الاقتصادية، المعايير الإحصائية، والمعايير القياسية.

تحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعاملات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعاملات و التي تعتمد في ذلك على منطق معين. فإذا جاءت المعاملات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فيمكن اعتباره كمبرر لرفض هذه المعاملات المقدرة ما لم يوجد هناك من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية.<sup>1</sup>

ولكن في بعض الحالات فإن اختلاف المعاملات المقدرة عما تنص عليه النظرية الاقتصادية سببه هو قصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.

- أما المعايير الإحصائية فتهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة لمعاملات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبار المعنوية.

- أما المعايير القياسية فإنها تستخدم من أجل اختبار المعايير الإحصائية نفسها ومن بين هذه المعايير: معيار الارتباط الذاتي، معايير الاعتداد الخطي المتعدد، معايير ثبات التباين وغيرها.

**المطلب الأول: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار:**

**أولا- وصف متغيرات النموذج:**

تم وصف متغيرات النموذج الرياضي لأثر النمو السكاني على النفقات العامة الحقيقية كالتالي:  
 $PEX=f(POP)$ ، وبالتالي نجد أن:

● **المتغير التابع:** هو النفقات العامة الحقيقية للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) ونرمز له بالرمز *PEXR*.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005 ص 42.

● المتغير المستقل: هو عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) ونرمز له بالرمز  $POP$ .

● ملاحظة: من أجل نزع أثر التضخم في القيم المعمول بها سوف نعتمد على النفقات العامة الحقيقية كمتغير تابع وذلك لغرض التقدير الصحيح للعلاقة بين النمو السكاني والنفقات العامة الحقيقية.

● الشكل الرياضي للنموذج: حسب " Ploser and Nelson " فإن أغلب العلاقات (النماذج) التي تربط المتغيرات هي علاقة خطية، ومبدئياً فإن النموذج المحتمل لدراستنا يكتب على الشكل:

$$PEXR = a + bPOP + \varepsilon$$

-  $a$ : يمثل الثابت في المعادلات الرياضية، ويرمز له قياسياً بـ  $C$  ، ويمثل النفقات العامة للدولة في حالة انعدام السكان.

-  $b$ : ويمثل ميل منحنى النفقات العامة الحقيقية.

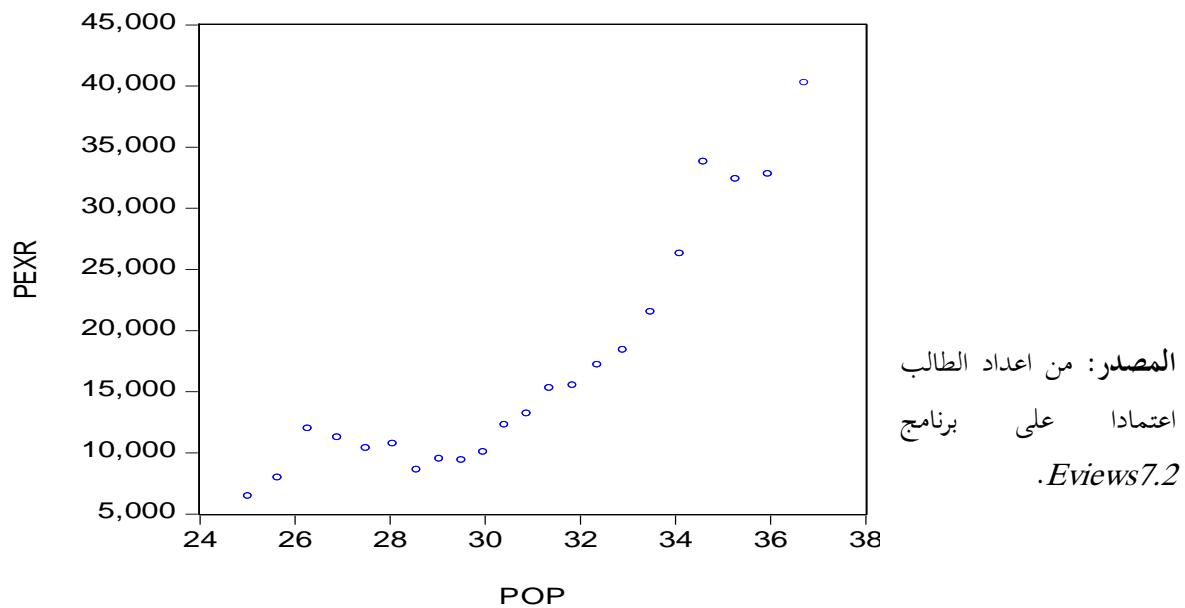
-  $\varepsilon$ : يمثل الحد العشوائي، أو باقي المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النفقات العامة الحقيقية والتي لم تدرج في النموذج المعتمد في دراستنا.

وللإشارة فقد استخدمنا نموذج الإنحدار البسيط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$ ، حيث يشمل هذا الأخير على العديد من الطرق والوسائل المستخدمة في القياس الاقتصادي بما فيها النمذجة والتنبؤ والاختبارات ... الخ، ومنها أيضاً طريقة المربعات الصغرى  $OLS$  التي سنستخدمها في عملية تقدير النموذج.

ثانياً- العلاقة البيانية للنفقات العامة والنمو السكاني في الجزائر (1990-2011): يبين الشكل

الموالي شكل العلاقة الانحدارية بين النفقات العامة الحقيقية وعدد السكان خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل 4-9: شكل الإنتشار بين النفقات العامة الحقيقية وعدد السكان في الجزائر (1990-2011)



ثالثا- دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

**1- سلسلة عدد السكان (POP) (Population): (بالمليون نسمة)**

Series: POP	
Sample 1990 2011	
Observations 22	
Mean	30.74282
Median	30.64750
Maximum	36.71700
Minimum	25.02200
Std. Dev.	3.428894
Skewness	0.049352
Kurtosis	1.957433
Jarque-Bera	1.005297
Probability	0.604926

سلسلة عدد سكان الجزائر كان مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، تتكون من 22 مشاهدة (عينة)، بداية من سنة 1990 الى 2011، متوسطها الحسابي 30,74282، ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 30,64750، قيمتها العظمى 36,71700 سجلت سنة 2011 وقيمتها الصغرى 25,02200 سجلت سنة 1990، بينما تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 3,428894

**2- سلسلة النفقات العامة بالقيم الحقيقية (PEXR) (Public Expenditure Réel): (بالمليون دج)**

Series: PEXR	
Sample 1990 2011	
Observations 22	
Mean	17057.06
Median	12743.11
Maximum	40251.42
Minimum	6450.851
Std. Dev.	9822.467
Skewness	1.066288
Kurtosis	2.851478
Jarque-Bera	4.189112
Probability	0.123125

سلسلة النفقات العامة للجزائر محسوبة بالأسعار الحقيقية اعتمدنا نفس المصدر للسلسلة السابقة من الديوان الوطني للإحصائيات تتكون من 22 مشاهدة (عينة) هي الاخرى، بداية من سنة 1990 الى 2011، متوسطها الحسابي 17.057,06، ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 12.743,11، قيمتها العظمى 40.251,42 سجلت سنة 2011 وقيمتها الصغرى 136.5000 سجلت سنة 1990، بينما تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 9.822,467

#### رابعاً- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

لتقدير أي نموذج قياسي يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث يعتبر الاستقرار شرط ضروري لعمليات التقدير لتجنب النتائج المغلوطة والزائفة.

ويعتبر اختبار ديكي فولر المطور (المحسن) *Dickey-Fuller Augmenté* من أهم الاختبارات التي تسمح بتحديد استقرارية السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى نوع عدم الاستقرارية (هل السلسلة<sup>1</sup> من نوع *DS* أو *TS*).<sup>2</sup>

• السلسلة من نوع *TS (Trend Stationary)*: هي حالة من حالات عدم الاستقرار، وتسمى بنوع مركبة الإتجاه العام وتكتب هذه السلسلة:  $X_t = f_t + \varepsilon_t$ ، حيث:  
 $f_t$ : دالة كثير الحدود الخطي أو غير الخطي محددة بالزمن، و  $\varepsilon_t$  سلسلة مستقرة.  
 ويمكن تبسيط هذه السلسلة بكتابتها على الشكل:  $X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$   
 وللوصول إلى استقرارية هذه السلسلة نقوم بتقدير  $a_0$  و  $a_1$ : معاملا السلسلة بطريقة المربعات الصغرى.

• السلسلة من نوع *DS (Différeny Stationary)*: تعتبر هذه السلسلة كذلك حالة من حالات عدم الإستقرار باتجاه عشوائي، ويطلق عليها ذات جذر أحادي، والتي يمكن أن نجعلها مستقرة باستعمال الفروقات:  $(1-D)^d X_t = \beta + \varepsilon_t$   
 حيث:  $\varepsilon_t$ : سلسلة مستقرة،  $\beta$ : ثابت حقيقي،  $D$ : معامل التأخير،  $d$ : درجة استعمال التأخير.

ويتمثل مبدأ اختبار *Dickey-Fuller Augmenté* فيما يلي:<sup>3</sup>

- إذا تحققت الفرضية  $H_0: \phi_1 = 1$  في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.<sup>4</sup>
- وفي النموذج 6: إذا قبلنا الفرضية البديلة  $H_1: \phi_1 \neq 1$  وكانت  $b$  معنوياً تختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع *TS*.
- وفي النموذج 5: إذا قبلنا الفرضية  $H_0: \phi_1 = 1$  وكان  $c$  معنوياً يختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع *DS*.

<sup>1</sup> يمكن تعريف السلسلة العشوائية رياضياً بأنها مجموعة (عائلة) من المتغيرات العشوائية المسجلة عبر الزمن والتي يرمز لها بالرمز  $X_t$  حيث  $T \in t$ .

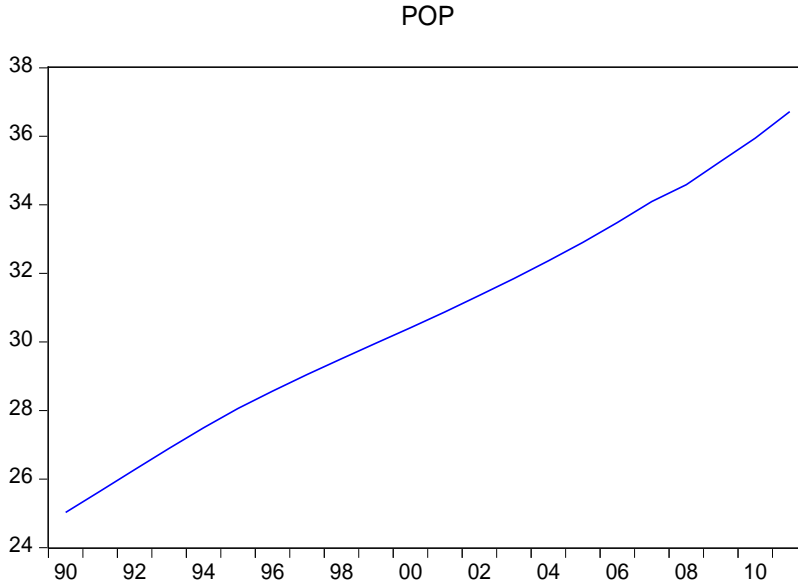
<sup>2</sup> Régis bourbonnais, *ECONOMETRIE*, Dunod, 5<sup>eme</sup> Edition, Paris 2004, p231.

<sup>3</sup> شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 209.

<sup>4</sup> للتوسع أكثر أنظر: الملحق 11.

### 1- اختبار إستقرارية سلسلة عدد السكان (Pop):

الشكل 4-10: تطور عدد السكان في الجزائر في مرحلة الدراسة (مليون نسمة).



نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك اتجاهًا عامًا متزايدًا مما يوحي لنا مبدئيًا بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة غير مستقرة، وللتأكيد على ذلك نستعين باختبار *ADF* (ديكي فولر) المطور).

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج *Eviews7.2*.

حيث سنحاول التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج 4، 5 و 6 التالية:

النموذج 6 (بوجود ثابت واتجاه عام):

$$\nabla Pop_t = \gamma Pop_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pop_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

النموذج 5 (بوجود ثابت وبدون اتجاه عام):

$$\nabla Pop_t = \gamma Pop_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pop_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج 4 (بدون ثابت وبدون اتجاه عام):

$$\nabla Pop_t = \gamma Pop_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pop_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

أ- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $Pop$  تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-12: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $Pop$ :

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المعامل	احتمال المعامل	احتمال القيمة الحرجة	القرار
$pop$	4	6	$b$	0.4006	0.05	بما أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويًا عن الصفر أي $b=0$ فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع $TS$ . نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
			$\emptyset_1$	0.9548	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	4	5	$c$	0.0237	0.05	معامل الثابت يختلف معنويًا عن الصفر $c \neq 0$ وبالتالي نرفض فرضية العدم، ومنه السلسلة من نوع $DS$ بمشتق (بتغير) نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة $POP$ غير مستقرة.
			$\emptyset_1$	1.000	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.
	4	4	$\emptyset_1$	0.9778	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$  انظر الملحق 13.

ب- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $D(Pop)$  تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-13: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $D(Pop)$ :

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المعامل	احتمال المعامل	احتمال القيمة الحرجة	القرار
$d(pop)$	4	6	$b$	0.0053	0.05	بما أن مقدر معامل الاتجاه العام يختلف معنويًا عن الصفر $b \neq 0$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل فرضية أن تكون السلسلة من نوع $TS$ . نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
			$\emptyset_1$	0.9912	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	4	5	$c$	0.5300	0.05	معامل الثابت لا يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه السلسلة من نوع $DS$ بدون مشتق. نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة $D(Pop)$ غير مستقرة.
			$\emptyset_1$	0.8564	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.
	4	4	$\emptyset_1$	0.8084	0.05	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$  انظر الملحق 14.

ج- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $D(Pop,2)$  تظهر من خلال الجدول التالي:

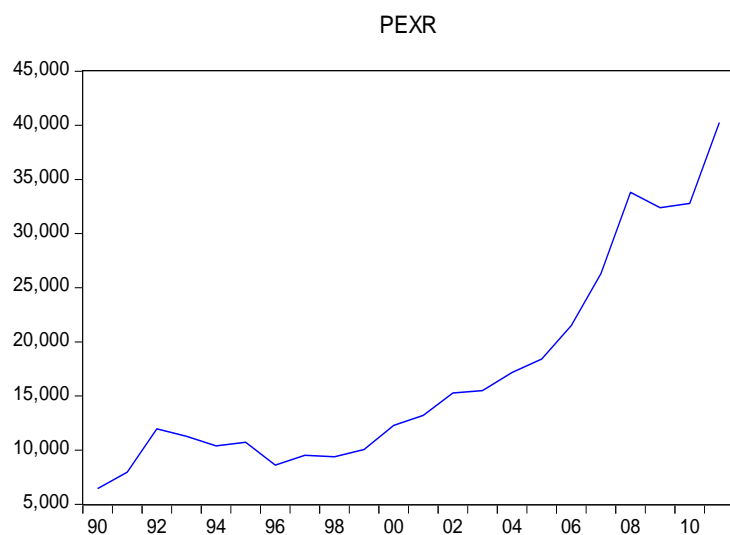
الجدول 4-14: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $d(Pop,2)$ :

القرار	احتمال القيمة الحرجة	احتمال المعامل	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
بما أن مقدر معامل الاتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر، فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل فرضية أن تكون السلسلة من نوع $TS$ .	0.05	<b>0.0040</b>	$b$	6	4	$d(Pop,2)$
نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.	0.05	<b>0.0000</b>	$\phi_1$			
معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه السلسلة من نوع $DS$ بدون مشتق.	0.05	<b>0.5520</b>	$c$	5	4	
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة $D(D(Pop))$ مستقرة.	0.05	<b>0.0005</b>	$\phi_1$			
نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة $D(D(Pop))$ مستقرة.	0.05	<b>0.0000</b>	$\phi_1$	4	4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$  انظر الملحق 15.

### 1- اختبار إستقرارية سلسلة النفقات العامة الحقيقية ( $PexR$ ):

الشكل 4-11: منحنى تطور النفقات العامة الحقيقية في الجزائر في مرحلة الدراسة (مليون دج).



نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك

اتجاها عاما متزايدا مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة غير مستقرة، وللتأكد على ذلك نستعين باختبار  $ADF$  (ديكي فولر المطور) حيث سنحاول التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج 4 و 5 و 6 التالية:

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج  $Eviews7.2$ .



النموذج 6 (بوجود ثابت واتجاه عام):

$$\nabla Pex_t = \gamma Pex_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pex_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

النموذج 5 (بوجود ثابت وبدون اتجاه عام):

$$\nabla Pex_t = \gamma Pex_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pex_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج 4 (بدون ثابت وبدون اتجاه عام):

$$\nabla Pop_t = \gamma Pex_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Pex_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

أ- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $PexR$  تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-15: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $PexR$ :

القرار	احتمال القيمة الحرية	احتمال المعامل	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
بما أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويًا عن الصفر $b=0$ فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع $TS$ .	0.05	<b>0.2469</b>	$b$	6	4	$PexR$
نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.	0.05	<b>0.9862</b>	$\phi_1$			
معامل الثابت لا يختلف معنويًا عن الصفر $c=0$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه فالسلسلة من نوع $DS$ بدون مشتق.	0.05	<b>0.9326</b>	$c$	5	4	
نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة $Pex$ غير مستقرة.	0.05	<b>0.9991</b>	$\phi_1$			
نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.	0.05	<b>0.9995</b>	$\phi_1$	4	4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$  انظر الملحق 16.

ب- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $D(PEXR)$  تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-16: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $D(PEXR)$ :

القرار	احتمال القيمة الحرجة	احتمال المعامل	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
بما أن مقدر معامل الاتجاه العام يختلف معنويًا عن الصفر $b \neq 0$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي فالسلسلة من نوع $TS$ .	0.05	0.0134	$b$	6	4	$d(PexR)$
نقبل فرضية العدم وبالتالي وجود جذر وحدوي.	0.05	0.1071	$\phi_1$			
معامل الثابت يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ومنه السلسلة من نوع $DS$ بمشتق.	0.05	0.0556	$c$	5	4	
نرفض فرضية العدم ومنه لا يوجد جذر وحدوي.	0.05	0.0384	$\phi_1$			
نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة $D(PexR)$ مستقرة.	0.05	0.0258	$\phi_1$	4	4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج  $Eviews7.2$  انظر الملحق 17

### المطلب الثاني: تقدير واختبار نموذج الدراسة مع التحليل الاقتصادي للنتائج

تعتبر عملية تقدير النموذج من أهداف الاقتصاد القياسي، لذا سنحاول تقدير النموذج الأمثل للدراسة واختباره من الناحية القياسية الاحصائية باستعمال الاختبارات المتعلقة بذلك. أولاً- تقدير واختبار نموذج الدراسة:

### 1- دراسة السببية بين السلسلة $D(D(Pop))$ والسلسلة $D(PexR)$

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/09/14 Time: 05:23

Sample: 1990 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDPOP does not Granger Cause DPEXR	18	11.7177	0.0012
DPEXR does not Granger Cause DDPOP		1.77377	0.2084

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على برنامج  $Eviews7.2$ .

لدينا  $(prob: 0.2084 > 0.05)$  وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

لكن نلاحظ أن  $(prob: 0.0012 < 0.05)$  عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وبالتالي قبول الفرضية البديلة، وعليه فإن السببية قياسية واستنادًا إلى اختبار  $Granger$  بينت أنها تتحقق في اتجاه واحد، أي أن عدد السكان في الجزائر يؤثر في النفقات العامة الحقيقية والتي لا تؤثر بدورها في تزايد السكان، وهذا ما نصبو إليه منذ بداية هذه الدراسة.

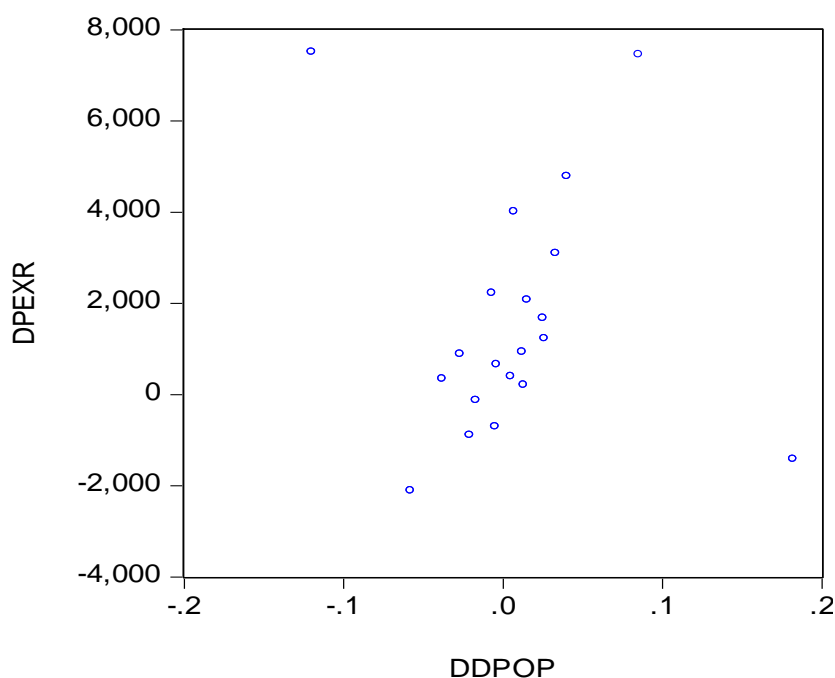
وبما أنه لا يوجد تأثير في الاتجاهين بين  $DPEXR$  و  $DDPOP$  فلن نستخدم في الدراسة على نماذج  $VAR$ .

## 2- تقدير العلاقة الانحدارية للسلاسل المستقرة (Scatter)

بعد إجراء عملية التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

### أ- شكل انتشار السلاسل المستقرة:

الشكل 4-12: شكل الانتشار بين  $D(POP,2)$  و  $D(PEX,2)$



المصدر: من اعداد الطالب  
اعتمادا على برنامج  
.Eviews7.2

### ب- نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى بين $D(PEXR)$ و $D(POP)$ :

Dependent Variable: DPEXR  
Method: Least Squares  
Date: 07/09/14 Time: 05:47  
Sample (adjusted): 1992 2011  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1640.087	609.5231	2.690771	0.0149
DDPOP	-3507.020	10633.98	-0.329794	0.7454
R-squared	0.006006	Mean dependent var		1614.486
Adjusted R-squared	-0.049216	S.D. dependent var		2639.500
S.E. of regression	2703.672	Akaike info criterion		18.73725
Sum squared resid	1.32E+08	Schwarz criterion		18.83682
Log likelihood	-185.3725	Hannan-Quinn criter.		18.75669
F-statistic	0.108764	Durbin-Watson stat		1.379292
Prob(F-statistic)	0.745363			

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج .Eviews7.2

نلاحظ من خلال مخرجات *Eviews* أن هذا النموذج غير جيد، كون معامل التحديد صغير جدا حوالي (4.92%)، اضافة الى عدم صلاحية المعامل المقدرة على انفراد كون الإحصائية المقابلة لـ  $DDPOP$ :

0.7454 هي أكبر من القيمة الحرجة 0.05 وهي معنوية عند 75%، كما أن احتمال قيمة فيشر أكبر من القيمة الحرجة 0.05 (0.7453) مما يدل على أن للنموذج المقدر ككل معنوية احصائية غير مقبولة. كما أن احصائية "دربين واتسون" تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

إن النموذج المتبع سابق يفترض أن المتغير التفسيري (عدد السكان) يؤثر تأثيرا مباشرا وفوريا على المتغير التابع (النفقات العامة الحقيقية)، وهي بذلك لم تعط أي اعتبار للفجوة الزمنية والتأخر في استجابة النفقات العامة الحقيقية، حيث يلاحظ في الواقع ان استجابة المتغيرات كثيرا ما لا يحدث بصورة مباشرة وآنية، وإنما يحتاج الأمر لفترة زمنية متأخرة \_ طالت أو قصرت \_ حتى تمارس المتغيرات المستقلة تأثيرها النهائي على المتغير التابع الممثل للسياسة الاقتصادية في الدولة.

فتزايد اعداد السكان خلال السنة (ن) لا يمارس تأثيرا على نفقات الدولة خلال نفس السنة (ن)، وكيف تمارس ذلك وقد نوقشت نفقات الدولة وأعدت وصدقت عليها في السنة السابقة (ن-1)، نظرا لكون رد فعل السلطات المعنية بتحضير وتنفيذ النفقات العمومية يكون في غالب الأحوال مبنيا على المؤشرات الاقتصادية والمعطيات الاحصائية المتعلقة بالفترة أو الفترات الماضية بعد عمليات الاحصاء وجمع المعلومات والتي منها عدد السكان، لذا عملنا على ادراج النماذج الديناميكية لتقدير النموذج، لجعل النموذج أشمل وأقرب للواقع، من خلال تقدير النموذج التالي:

$$ddpex = c + a_1ddpop_{t-1} + a_2ddpop_{t-2} + \dots + a_hddpop_{t-h} + \varepsilon_t$$

وأعطت تقديرات برنامج *Eviews* النتائج التالية:

Dependent Variable: DPEXR

Method: Least Squares

Date: 07/09/14 Time: 06:04

Sample (adjusted): 1994 2011

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1430.006	417.1128	3.428343	0.0037
DDPOP(-1)	24198.15	7644.067	3.165611	0.0064
DDPOP(-2)	34491.31	7643.295	4.512623	0.0004
R-squared	0.615689	Mean dependent var		1609.906
Adjusted R-squared	0.564447	S.D. dependent var		2670.527
S.E. of regression	1762.452	Akaike info criterion		17.93781
Sum squared resid	46593553	Schwarz criterion		18.08621
Log likelihood	-158.4403	Hannan-Quinn criter.		17.95827
F-statistic	12.01543	Durbin-Watson stat		1.637491
Prob(F-statistic)	0.000768			

واعتمادا على طريقة "Tang" التي تتلخص في إلغاء المتغير المستقل الذي تكون القيمة المطلقة لإحصائية *t-Statistic* الخاصة به أقل من الواحد الصحيح فإننا لا ننزع أي متغير من النموذج وهي إذن كلها مقبولة.

كما نلاحظ أن هذا النموذج الديناميكي قد أدى فعلا إلى تحسين المخرجات وذلك من خلال:

- تصحيح  $R^2$
- زيادة تحسين معنوية المتغيرات.
- نزع مشكل الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى.
- وزيادة تحسين معايير النموذج.

ولدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بتأثير النمو السكاني على تزايد النفقات العامة الحقيقية في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية. ونشير أن التوسع في استخدام التأخر الزمني يستدعي التوسع في حجم العينة، إلا أن دراستنا حددت من 1990 إلى 2011 بـ 22 عينة وبذلك يؤدي زيادة الاعتماد على التأخر الزمني إلى تقليص حجم العينة المحدودة وهذا ما يظهر في نموذجنا بعد الفجوة الثالثة أصبح حجم العينة 18. حيث يتبين من الشكل الأخير أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا من حيث معامل التحديد، إحصائية *t-Statistic* كلها أكبر من الواحد الصحيح للمعالم المقدرة. ولتقدير النموذج افترض "Koyek" أن معاملات النموذج كلها ذات إشارة واحدة وأن تأثير المتغير التفسيري ذو الفجوة يتناقص عبر الزمن حيث تكون أكبر في السنوات الأحدث وتقل مع الزمن.<sup>1</sup>

أما اقتصاديا فنستطيع دراسة النموذج من خلال إشارات معاملات المعالم المقدرة (*Coefficient*)، حيث نلاحظ أن المعاملات موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النفقات العامة الحقيقية) والمتغير المستقل (النمو السكاني) الديناميكي وهذا مقبول اقتصاديا ويتفق مع الجانب النظري الذي يؤكد على تزايد النفقات الحقيقية بتزايد السكان واعدادهم واحتياجاتهم المادية والمالية والبشرية، وهذا ما توصلنا إليه في حالة الجزائر من هذا الفصل وهذه المعاملات نقول أن لها معنوية اقتصادية، حيث سنراعي في ذلك المعنوية الإحصائية والقياسية والاقتصادية في آن واحد للوصول لأفضل نموذج مقدر، وقد أعطى حساب معادلة الانحدار بطريقة *OLS* انطلاقا من السلاسل المستقرة للنفقات العامة و أعداد السكان في الجزائر للفترة (1990-2011) النموذج المصاغ في المعادلة التالية:

$$DPEXR = 1430 + 24198.14 DDPOP(-1) + 34491.31 DDPOP(-2)$$

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 544.

### 3- تشخيص النموذج المقدر:

تشرح لنا هذه المعادلة النفقات العامة الحقيقية في الجزائر بدلالة عدد السكان في الجزائر وبالضبط بالقيم السابقة له أي المتأخرة زمنيا بفجوة (سنة واحدة) وفجوتين (سنتين)، وقبل اعتماد هذا النموذج واستخدامه، ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية الاحصائية (من خلال معامل التحديد، اختبار ستودنت واختبار فيشر)، إضافة الى الاختبارات القياسية المشهورة وذلك على النحو التالي:

- معامل التحديد:  $\overline{R^2} = 0.5644$

نلاحظ أن 56.44% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغير الداخلي لعدد السكان المتأخر زمنيا بسنة وستين، بينما تبقى نسبة 43.66% والتي تدخل ضمن البواقي مفسرة بواسطة عوامل أخرى، وعلى العموم فالمعامل جيد في التفسير.

- اختبار معنوية المعامل المقدرة **T-stat**: يقيس هذا الاختبار مدى تأثير كل متغير مستقل (مفسر) على المتغير التابع (المفسر).

- كون الاحصائية المحسوبة  $|t_{calc}^*| = 3.16$  المقابلة لـ  $ddpop(-1)$  بالقيمة المطلقة أكبر من 2.10 المقابلة لإحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5% لـ 18 عينة، فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي لها معنوية إحصائية وقياسية مقبولة.

- كون الاحصائية المحسوبة  $|t_{calc}^*| = 4.51$  المقابلة لـ  $ddpop(-2)$  بالقيمة المطلقة أكبر من 2.10 المقابلة لإحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5% لـ 18 عينة، فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي لها معنوية إحصائية وقياسية مقبولة.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر **F-stat**:

بما أن احتمال معامل فيشر هو 0.07% وهو بذلك أقل من 5% ومنه فإن النموذج ككل له معنوية وبالتالي فهو مستقر، كما أن كل المتغيرات لها تأثير جيد في النموذج.

- اختبار عدم ارتباط البواقي: تشير إحصائية  $D.W = 1.63$  إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى، كونها تقع في مجال استقلالية الأخطاء [1.53، 2.47].<sup>1</sup>

- اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي ( *Breusch-Godfrey Serial Correlation* )

**LM Test** : وهو أشهر اختبار لاكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (p) التي تكون أكبر من الواحد، ويستعمل خاصة بوجود متغيرات متأخرة زمنيا (ذات الفجوات)، وبالرجوع الى الملحق 18 نجد أن

<sup>1</sup> Pour calculer l'espace de D.W pour la taille de l'échantillon n=18 et le nombre de variables explicatives k=2. Voir Régis bourbonnais, *ECONOMETRIE*, Dunod, 5<sup>ème</sup> Edition, Paris 2004, P123 et P321.

اختبار  $BG$  يشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كون الإحتمال المقابل لقيمة  $F$  أكبر من القيمة الحرجة ( $prob: 0.8876 > 0.05$ ).

- اختبار تجانس التباين  $ARCH$ : نهدف من خلاله لاختبار امكانية وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المفسرة للنموذج، واستنادا على الملحق 19 نجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر 0.8951 أكبر من 0.05، ومنه فهناك تجانس (عدم اختلاف) في التباين.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال مخرجات التقدير ( $Estimation Output$ ) لدينا من الشكل: الاحتمال المقابل للإحصائية  $JB$  يساوي 0.5580 وهو أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي ( $H_0$ ) عند 5%، بتوقع معدوم وتباين ثابت. (انظر الملحق 20)

- تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي: تعتبر فرضية العدم لتحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن السلسلة تعبر عن تشويش أبيض، من أجل ذلك نعتمد على الإحصائية  $Q$  لبوكس-بيرس، ونجد من الشكل أن الإحتمال المقابل لآخر قيمة في العمود  $Q-stat$  في الملحق 21 يقدر بـ 0.199 وهو أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية التشويش الابيض للبواقي التي تقرر أن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تختلف معنويا عن الصفر.

- إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث شكل الدالة لهذا النموذج: نعتمد في ذلك على اختبار ( $RESET$ ) Ramsey، فمن خلال الملحق 22 نجد أن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة  $F-statistic$  هو:  $0.05 < 0.6536$  ومنه فحسب رامسي فإن الشكل الدالي المستخدم في النموذج المعتمد في دراسة تأثير عدد السكان على النفقات العامة الحقيقية في الجزائر صحيح.

- إختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر: هذا ويجب التأكد من أن هذا النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال فترة الدراسة عند تقدير النموذج، لكون جودة النتائج المقدرة تعتمد على جودة الأداء التنبؤي للنموذج، ويمكن اختبار ذلك من خلال الشكل الملصق في الملحق والذي يوضح سلوك القيم الفعلية ( $Actual$ ) والمقدرة ( $Fitted$ ) للنفقات العامة في الجزائر، حيث يظهر شبه تطابق وتلازم المنحنى الفعلي والمنحنى المقدر في سيرهما عبر فترة الدراسة، وهو ما يبين مدى تعبير النموذج المقدر على بيانات السلسلة. (انظر الملحق 23)

#### ثانيا- التحليل الاقتصادي للنتائج:

توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من الناحية الاحصائية استنادا الى صحة الاختبارات التي تلت عملية التقدير باتباعنا لمنهجية الدراسة القياسية، ومع ذلك فإن القوة التفسيرية للنموذج (من خلال معامل التحديد) قدرت بما نسبته 56.44% من خلال إحصائية  $R^2$  والتي تعبر عن جودة النموذج. وكذا من خلال معامل الارتباط الذي يعني بأن 61.56% من تزايد النفقات مفسرة بالنمو السكاني للسنوات الماضية من خلال النموذج المتوصل اليه.

وقد أسفرت النتائج المتعلقة بفترة الدراسة عن عدم وجود علاقة سببية من النفقات العامة باتجاه النمو السكاني مما يعني أن النفقات العامة لا تؤثر في زيادة عدد السكان وفق الدراسة القياسية، غير أنه وخلافا لذلك هناك تأثير واضح لعدد السكان على النفقات العامة للدولة، حسب "اختبار جرانجر". اعتمادا على النموذج الامثل للدراسة والمتمثل في العلاقة السابقة، يمكننا أن نخرج بالنتائج والتفسير الإقتصادية التالية:

- نلاحظ أن زيادة نمو عدد السكان (الفرق بين هذه السنة والسنة الماضية) لفجوة واحدة ب 1 مليون نسمة يزيد نفقات الدولة بما مقداره 24198 دج، أي أن هناك علاقة طردية واضحة.
- كما أن زيادة عدد السكان لفجوتين ب 1 مليون نسمة يكلف نفقات الدولة 34491.31 مليون دج، سببها تزايد عدد سكان الجزائر.
- أما مجموع الأثر الكلي للنمو السكاني في الجزائر خلال فترة الدراسة وبالضبط للفجوات المثلى قياسيا واعتمادا على بيانات ONS فيقدر ب 58986.31 مليون دج.
- ونلاحظ تزايد عبئ اعداد السكان كلما ابتعدنا عن الفترة الأقرب وهذا ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي من حيث التكفل بالإحتياجات المتعددة للسكان المتزايدون، من خلال تغطية أهم احتياجاتهم من سنة لأخرى.
- إن القوة التفسيرية للنموذج (من خلال معامل التحديد) قدرت بما نسبته 56.44% من خلال إحصائية  $R^2$  والتي تعبر عن جودة النموذج، وهي بذلك تعني أن 56.44% من تباين النفقات العامة مشروحة بالنمو السكاني المتأخر زمنيا والمعبر عنه بالسنوات الماضية ذات الدلالة في النموذج المقدر.
- يوضح معامل الارتباط  $R^2$  (ويمثل الجذر التربيعي لمعامل التحديد) بأن النمو السكاني يفسر 61.56% من تزايد النفقات العامة الحقيقية خلال فترة الدراسة، وهذا منطقي حيث تبقى نسبة أخرى نظرا لوجود عدة عوامل تؤثر على تزايد النفقات العامة في الجزائر كالإيرادات، التضخم،... وغيرها.
- ما هو جدير بالملاحظة هو كون فترة التباطؤ حددت قياسيا بفجوتين زمنيتين فقط وهذا قليل، كونه لا يتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش، ومما نتسدل به في هذا الصدد أمران:

○ نفقات البرامج متوسطة أو طويلة المدى فعلى سبيل المثال المخططات والبرامج التي وضعتها الدولة لتحسن ظروف معيشة السكان من خلال برنامج دعم النمو (2010-2014). أي أن تأثير النمو السكاني دام مع عمر هذا البرنامج، إضافة الى البرامج الاخرى التي تتضمن انشاء المرافق وتشيد الهياكل بسبب تزايد الطلب



عليها وفي عدة مجالات كالتعليم والصحة والمساجد ودور الثقافة... وغيرها، والتي تدوم أكثر من ثلاث سنوات.

○ النفقات المخصصة والمبالغ الموفرة على الدوام مع كل سنة مالية استجابة لإحتياجات السكان الدائمة من تعليم وصحة ومرافق بكل مستلزماتها المادية والبشرية، بالإضافة الى الاعانات والتأمينات الاجتماعية التي يبقى أثرها مع بقاء مسبباتها.

### خلاصة الفصل الرابع:

إن التغير الحاصل في عدد سكان الجزائر والذي تطور بصورة مذهلة خاصة بعد السنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، كان له بالغ الأثر في تطور حاجيات ومطالب الفئات السكانية على اختلاف أنواعها في الجزائر كما بينا ذلك في هذا الفصل، أين تطرقنا بالتحليل في سنوات الدراسة من (1990-2011)، والجزائر بما لها من عوائد مالية نفطية \_ خاصة عند تحسن أسعار البترول \_ كانت مهمة وحاضرة وحريصة على تلبية حاجيات وضروريات مختلف الشرائح السكانية نزولا عند الطلب المتزايد على ذلك، مما نجم عن ذلك تزايدا مستمرا ودوريا للنفقات العامة.

إن قانون تزايد النفقات العامة والذي اشتهر بـ"قانون فاجنر"، ظهر وبصورة واضحة في السياسة الإنفاقية للدولة الجزائرية خلال مراحل الدراسة، ففي مجال الصحة تضاعفت النفقات الحقيقية للدولة من 1992 إلى سنة 2009 بحوالي 5 مرات، نظرا لعدة إنجازات بشرية ومادية في هذا الميدان، أما فيما يخص قطاع التعليم في الجزائر فقد عملت الدولة على توفير نفقات وجهت لتسيير وتجهيز تلك القطاعات، نظرا لتزايد السكان الطالبين لتلك الخدمات التعليمية والتكوينية. أما قطاع التشغيل فكان من أولويات الدولة على تنوع حكوماتها نظرا للنمو السكاني وما يستلزمه من توفير وخلق لمناصب عمل وبالأخص الفئة النشيطة منه وذلك بمختلف صيغ التشغيل الممكنة. ولقد حاز قطاع السكن بدوره على اهتمام متزايد على مدار عدة مراحل في الجزائر خاصة مع البرامج التنموية الطموحة التي تبنتها الدولة، وقبل ذلك فقد تم انشاء حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 لتمويل الدعم المالي للأسر في مجال تمويل السكن. حيث ارتفع انجاز السكنات لكن الطلب عليها يبقى أكثر بكثير من عرضها. وفيما يتعلق بمجال الطاقات والموارد المائية فأظهرت البيانات التي بحوزتنا مدى ارتفاع الطلب عليهما مع مرور الوقت حيث استجابت الدولة لذلك وقامت بكل الجهودات توفيراً لوصل الماء والكهرباء... إلى كل السكنات والسكان في كافة القطر الجزائري.

أما قياسيا فقد وجد أثر موجب (علاقة طردية) وقوي معنويا بين نمو السكان والنفقات العامة الحقيقية حيث أنه كلما زاد فرق عدد السكان لسنتين بـ 1 مليون نسمة زادت فروقات النفقات العامة الحقيقية بـ 58986.31 مليون دج لنفس السنة، كما وجدنا أن قوة الارتباط بين تزايد أعداد السكان (فروقات السكان) والنفقات العامة الحقيقية (مقدار تغيرها) بواسطة معامل التحديد المصحح  $R^2$  الذي يوضح أن نسبة 56.44% من التغير في النفقات العامة الحقيقية يتحكم فيها النمو السكاني، في حين ترجع النسبة 43.66% إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج المقترح.

كما تم التوصل أن الشكل الدالي المستخدم في النموذج المعتمد صحيح، وأثبت أيضا الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج الذي توصلنا إليه والمعني بدراسة تأثير عدد السكان على النفقات العامة الحقيقية في الجزائر من خلال إختبارات النتائج القياسية.

خاتمة

خاتمة

خاتمة

خاتمة

## أولاً- خلاصة الدراسة:

لقد لفت مالتوس أنظار العالم وخاصة المفكرين والباحثين منهم حينما أشار سنة 1803 في كتابته بعنوان: "مقال عن المبدأ العام للسكان"، والذي أبدى فيه نظرة تشاؤمية من خلال صعوبة التوافق بين النمو السكاني والموارد على الأرض، حتى وصفت مشكلة الندرة هاته بـ"فخ مالتوس"، فقام بتحليل حركة النمو السكاني وعلاقتها بالرفاهية، وبذلك فتح باباً واسعاً لدراسة النمو السكاني ومحاولة تحسين ظروف معيشة السكان. وبالتدقيق في دراسة مالتوس نجد أنها تصب في إطار المشكلة الاقتصادية التي تعتبر جوهر علم الاقتصاد الذي يحاول التوفيق بين الموارد النادرة والاحتياجات المتزايدة. إن احتياجات الأفراد \_ ماديين كانوا أو معنويين \_ كثيرة ومتعددة غير أنه يمكننا أن نقسمها إلى ثلاث مجموعات كبرى: الحاجات المادية والحاجات المعنوية والحاجات المالية.

وتعتبر الدولة كفرد معنوي عام لها حقوق وعليها واجبات، ومن أهم هذه الواجبات قيامها بتلبية حاجيات سكانها والاهتمام بانشغالهم وتحقيق ما ينفعهم، وذلك من خلال آليات وأدوات وبالأخص الأدوات المالية وعلى رأسها النفقات العامة. ومع تزايد عدد السكان تؤكد البيانات الإحصائية أن النفقات العامة تتجه نحو الزيادة في مختلف دول العالم، ويقترن هذا التزايد المطرد مع تطور دور الدولة في الميدان الاقتصادي واتساع وظائفها، ويؤكد الخبراء أن هذا التزايد المستمر في النفقات العامة يجب أن يقترن بالتزايد للنفع العام مهما تزايد عدد السكان، مما يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. ويعتبر الاقتصادي الألماني فاجنر من أوائل الذين أولوا اهتماماً بدراسة ظاهرة نمو النفقات العامة للدولة في دراسته عام 1892، حيث خلص أنه هناك علاقة بتأثير متبادل بين تزايد نشاط الدولة ونفقاتها العامة.

وقد تبين من خلال دراستنا هذه انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري من حيث التزايد المستمر في حجم النفقات الحقيقية مع الزمن وعلى عدة أصعدة، حيث وخلال فترة الدراسة بلغ متوسط معدل زيادة النفقات العامة الكلية حوالي 21,08% سنوياً، وكما يتضح أن هذه النسبة معتبرة فهي تبين أن متوسط معدل الزيادة يقدر بـ خمس (1/5) النفقات الكلية من السنة الجارية للسنة المقبلة، وكما بينا فإن معدل النمو السكاني الطبيعي في الجزائر تزايد بمتوسط قدره 1.86% سنوياً خلال فترة الدراسة، والذي كان يساهم في التأثير على زيادة تدخل الدولة لتلبية حاجيات السكان ومتطلباتهم عن طريق التوسع في الانفاق العام، وبالتالي تزايد نفقاتها وتحقق ظاهرة فاجنر.

## ثانيا- نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج التي تم الوصول اليها استنادا الى الدراسة النظرية والتطبيقية ما يلي:
- يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث يستحيل تصور ذلك دون توافر هذا العنصر، ومن هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها وتنوع أبعادها، ومن هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الانسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تملبها طبيعة الظاهرة ذاتها.
  - لا يمكن دراسة المتغير السكاني بمعزل عن باقي المتغيرات، فقد بينا أنه يتأثر بعدة متغيرات أهمها البيولوجية والسيكولوجية والسوسولوجية والإقتصادية والجغرافية والسياسية، كما أنه يؤثر بدوره ويعتبر سببا ومفسرا لعدة متغيرات أهمها: الرفاهية والتعليم والصحة والغذاء والبيئة... الخ.
  - حاول المفكرون تفسير مختلف الظواهر السكانية كل حسب مذهبه واجتهاده، ويعتبر تزايد عدد السكان أو النمو السكاني أمرا شغل بالهم واستحوذ على اهتمامهم يوما بعد يوم، وتعود أصول هذا القلق الى روبرت مالتوس حين تناول العلاقة الجدلية بين النمو السكاني والغذاء المتوفر لهم في مقالته المشهورة سنة 1803.
  - تعتبر السياسة السكانية المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والآليات \_ الممولة بالنفقات العامة\_ التي تؤثر بطريقة مباشرة كبرامج تنظيم الأسرة وغير مباشرة كرفع مستوى التعليم بين أوساط السكان وخصائصهم الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، حيث تستهدف بالمنظور المعاصر تحسين نوعية حياة السكان، مع تحديد أطرها الاجتماعية والثقافية في كل دولة، إذن فهي لا تقتصر على تخفيض أعداد السكان عن طريق برامج تنظيم الاسرة فحسب، بل تُعنى بقضية التنمية باعتبارها جزءا لا يجزأ منها.
  - بتزايد عدد السكان في دولة ما تزايد حاجاتهم ومتطلبات عيشهم، ويقل تبعا لذلك متوسط نصيب الفرد الواحد من مقدار هذه الحاجات، مما يلزم تغطية هذه الفجوة واستيعاب هذا الطلب، والدولة بما لها من سلطة وقدرة تستجيب لهذا الطلب حتى تتمكن من تلبية هذه الحاجات السكانية المستمرة باستمرار الجنس البشري المتزايد، من خلال نفقاتها المالية خدمة للمصلحة العامة.
  - بواسطة النفقات العامة الوظيفية تحاول حكومات الدول أن تصل بنفقاتها إلى أهدافها المخططة والمبرمجة، الكثيرة والمتعددة، ويعتبر الفرد أهم ما ينبغي الاهتمام به لترقيته وتحضيره وتهيئته للقيام بدوره الانمائي في مجتمعه، كما أن تزايد السكان يعني تزايد حاجياتهم ومتطلباتهم والتي تقع على مسؤولية الدولة تحقيقها والسهر على الاستجابة لها.
  - أصبحت ظاهرة زيادة النفقات العامة من أكثر الظواهر بروزا في المالية الحديثة، وذلك بعد التطور الذي لحق بدور الدولة، وأول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الاقتصادي الالماني

أدولف فاجنر *A. Wagner*، حين تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها، فاستنتج على إثرها سنة 1892 قانونا سمي " قانون فاجنر"، يربط تزايد النشاط الاقتصادي للدولة بنمو نفقاتها العامة، ويتلخص هذا القانون في أنه: " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي".

- لقد ركز المنهج الاسلامي بهدف ترشيد المال العام بصفة عامة والنفقات بصفة خاصة على القيم الایمانية الروحية والاخلاق الحسنة والسلوك المستقيم وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
- إن نمو السكان في الجزائر تطور بصورة مذهلة خاصة بعد السنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، حيث كان له بالغ الاثر في تطور حاجيات ومطالب الفئات السكانية على اختلاف انواعها في الجزائر، كما بينا ذلك بالتحليل في سنوات الدراسة من (1990-2011)، حيث كانت مهمة وحاضرة وحريصة على تلبية حاجيات وضروريات مختلف الشرائح السكانية نزولا عند الطلب المتزايد على ذلك، والتي لا يمكن الا للدولة أن تقوم بتأدية تلك الضروريات، مما نجم عن ذلك تزيادا مستمرا ودوريا للنفقات العامة.
- إن قانون تزايد النفقات العامة والذي اشتهر بـ"قانون فاجنر"، ظهر وبصورة واضحة في السياسة الإنفاقية للدولة الجزائرية خلال مراحل الدراسة حين بينا تطور نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة رغم زيادة عدد السكان، حيث ظهر ذلك عند دراسة وتحليل نفقات التعليم والصحة، نفقات التشغيل والكتلة الأجرية، نفقات السكن والحماية الاجتماعية ونفقات الماء والكهرباء.
- وظهر قياسيا وجود تأثير متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة الحقيقية حتى ثلاث فجوات (سنوات) متأخرة زمنيا، أي أن تغير النفقات العامة الحقيقية في الفترة ( $t$ ) يرتبط ويتأثر بالتغير في النمو السكاني حتى الفترة ( $t-2$ )، وتظهر هذه العلاقة شيئا مهماً وهو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة الحقيقية.
- من خلال الدراسة القياسية أيضا، تم قياس القوة التفسيرية بين تزايد أعداد السكان (فروقات السكان) والنفقات العامة الحقيقية (مقدار تغيرها) بواسطة معامل التحديد  $R^2$  الذي يوضح أن نسبة 56.44% من تباين النفقات العامة الحقيقية مشروحة بالتغير في عدد السكان للسنوات الماضية في حين ترجع 43.66% الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج المقترح، وبعبارة أخرى أن النمو السكاني يتحكم في 69.09% في تزايد النفقات العامة الحقيقية في الجزائر.
- جاءت إشارات معاملات الانحدار المقدره كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية للسنتين السابقتين.

## خاتمة الدراسة

- تشير احصائية اختبار *Jarque-Bera (JB)* إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج.
- تبين قيمة فيشر  $F$  أن للنموذج ككل معنوية وبالتالي فهو جيد وذو جودة من الناحية الاحصائية، كما أن كل المتغيرات لها تأثير جيد في النموذج، وهذا الاختبار معنوي عند مستوي دلالة قدرة 5%.
- تشير احصائية مضاعف لاجرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي [*Breusch-Godfery(BG)*] إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.
- توضح احصائية اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (*ARCH*) قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وعدم وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المفسرة للنموذج.
- تشير احصائية اختبار *Ramsey Test (DESET)* الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج إلى صحة الشكل الدالي المستخدم لنموذج الدراسة.
- تأكدنا من أن هذا النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال فترة الدراسة عند التقدير من خلال الشكل الذي يوضح سلوك القيم الفعلية (*Actual*) والمقدرة (*Fitted*) للنفقات العامة الحقيقية في الجزائر، حيث يظهر شبه تطابق وتلازم المنحنى الفعلي والمنحنى المقدر في سيرهما عبر فترة الدراسة، وهو بذلك يبين مدى تعبير النموذج المقدر على بيانات السلسلة محل الدراسة.
- يتضمن مقترح إستراتيجية التوفيق بين النمو السكاني والموارد المالية المحدودة أركاناً أربعة نرى أنها تتلخص في:
  - العمل على زيادة النفقات والمداحيل الوطنية من مصادر إنتاجية دائمة ومستمرة.
  - تطوير وتحسين نوعية العنصر البشري بكل المستويات وفي كل المجالات خاصة الصحية والتعليمية والسكنية.
  - ترشيد النفقات العامة ونرى أن يُستهل بترشيد العنصر البشري من خلال الحرص على تولي المناصب ذات الصلة بالمالية العامة لأصحاب الضمائر والامناء المخلصين لوطنهم.

- وأخيرا نؤكد على أهمية وفعالية وضرورة التخطيط والتخطيط، ذلك العمل الفكري والتشاورى الذي يجمع خيرة عقول المسيرين وأصحاب القرار الوطنيين حتى لا تضيع مشاريع وبرامج بأكملها ويضيع معها مال المواطنين.

### ثالثا- إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** [الظاهرة السكانية ظاهرة بشرية، تتميز بالنمو الدائم والمستمر، درسها واهتم بها المفكرون الاوائل والاواخر]، على العموم تم قبول هذه الفرضية، لكن مع شيء من التحفظ حول النمو الدائم والمستمر حيث لا حظنا في حالة الجزائر وجود فترات تميزت بنمو سكاني متناقص أي تراجع في النمو السكاني كما هو الحال سنوات: 1856، 1866، 1872، 1955 وذلك لأسباب ترجع في مجملها الى الامراض والفقر وإبادة المستعمر.
- **الفرضية الثانية:** [للفنقات العامة آثار متعددة وعلى مختلف الاصعدة] تم قبول ذلك وبيننا مختلف الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج الوطني وعلى توزيع الدخل وعلى الاستهلاك الوطني وعلى الادخار وعلى الاسعار وعلى التشغيل (او البطالة) وعلى ميزان المدفوعات وعلى النمو الاقتصادي بالإضافة الى الاثار الاجتماعية للنفقات العامة وبالخاص على التعليم وعلى الصحة وعلى الاسكان وعلى الفقر. [كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة لم تظهر إلا مع الفكر الكينزي المنادي بتدخل الدولة بسياستها المالية، وبالتالي تزايدت وتوسعت أنشطة ومجالات تدخل الدولة، ومع الوقت الراهن وبكل متغيراته المقبولة (التي نقبلها عقلا وقانونا وهي الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات) وغير المقبولة (الفساد والتبذير والاحتلاس للمال العام) تطلب الامر ترشيدها وضبطا للنفقات العامة] تم رفض ذلك كون ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة اقتصادية ذات سيرورة طبيعية، تظهر بظهور تدخل الدولة بنفقاتها للقيام بمسؤولياتها، وقد بين ذلك الاقتصادي الالماني أدولف فاجنر سنة 1892 قبل كينز\_ في دراسته لظاهرة تزايد النفقات العامة.
- **الفرضية الثالثة:** نقسمها الى شطرين حسب الأثر ف [ يظهر أثر النفقات العامة على النمو السكاني من خلال التأثير على تخفيض الوفيات والحد من الهجرة أو زيادتها من جهة وتحسين مستوى معيشة السكان بتحسين صحتهم وتعليمهم في إطار السياسة السكانية وبالضبط بالأداة الإنفاقية للدولة] تم قبول ذلك مع إضافة تأثير النفقات العامة حتى على المواليد من خلال سياسة التشجيع على الانجاب كما تم تطبيق ذلك في عهد هتلر وموسوليني وستالين، [أما عن النمو السكاني وتأثيره على نفقات الدولة فيظهر من خلال تزايد عدد وحجم متطلبات السكان وحاجياتهم كالصحة والتعليم والسكن... الخ، مما يضغط على الدولة وبالتالي تصبح زيادة النفقات وخصوصا النفقات الاجتماعية، ضرورة



ملحة إستجابة لضروريات وحاجيات السكان المتزايدين]، وقد تم اثبات وبالتالي قبول هذا الشرط من الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** [يؤثر نمو السكان في الجزائر على نفقات الدولة من خلال استجابة الحكومة لمطالبهم وادراجها ضمن برامجها ومخططاتها قيما بدورها واضطلاعا بمسؤولياتها المرجوة على سكانها، من خلال المخصصات المالية في ميزانيتها العامة بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز للقطاعات التي تمس الجانب الاجتماعي (النفقات الاجتماعية)، بما يخدم الصالح العام ويلبي حاجاته وانشغالاته الضرورية، بشرط وجود فسحة مالية للدولة ومصادر تمويل ذاتية (ايرادات الدولة)، وفي حالة العجز ونقص الايرادات العامة لتمويل نفقاتها التسييرية والتجهيزية، فإن الدولة تميل نحو التقشف وبذلك تقلص نفقاتها ولا تتوسع في الانفاق العام، وعليه قد لا تستجيب لكل ضروريات السكان]. ثبتت صحة هذه الفرضية والمتعلقة بحالة الجزائر، إلا أنه وفي حالة العجز في الانفاق بسبب الشح في الايرادات قامت الحكومة الجزائرية بالإستعانة بالديون الخارجية لتمويل ميزانيتها العامة بوساطة المؤسسات المالية الدولية، وقد بينت الاحصائيات المتوفرة أن سلوك النفقات العامة وحجمها لم يتغير حيث بقي في تزايد رغم سيطرة اقتصاد الاستدانة، نظرا لغلبة الطابع الاجتماعي والاعانات والتحويلات من خلال الشبكة الاجتماعية ومكانيزماتها الهادفة للتضامن وتصحيح المداخل.

### رابعاً- الإقتراحات والتوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة من جانبيها النظري والتطبيقي لأثر النمو السكاني على النفقات العامة الحقيقية في الجزائر، نوصي بما يلي:
- الاخذ بنتائج هذا البحث والصيغة المعتمدة للتنبؤ من قبل الجهات ذات العلاقة لإعتماده الأسلوب العلمي الملائم في التنبؤ.
  - توفير البيانات والمعلومات السكانية من خلال الهيئات المختصة وضرورة البحث عنها وجمعها وتحيينها متى تطلب الامر، ودعم استعمالها في البحوث العلمية وفي تقييم البرامج والسياسات السكانية في الجزائر.
  - الاهتمام بالدراسات السكانية من منظور اقتصادي فالسكان المقيمون بكل خصائصهم ومميزاتهم هم المعنيون بالبرامج والمخططات في الدولة، كما أنهم هم الذين يعول عليهم في بناء وتشبيد الوطن، لذا تطلب تحسين مستويات معيشتهم وبالاخص مستوياتهم الصحية والتعليمية والأمنية، وهنا لا ندعوا إلى زيادة الانفاق العام بل إلى الانفاق بفعالية ولو قل مقداره.

## خاتمة الدراسة

- وحتى لا نكون متشائمين من النمو السكاني نوصي بالعناية والإستماع للعقول الجزائرية النابغة وتمكينها من مناصب القرار على المستوى الكلي والجزئي أو على الأقل توفير وتجنيد الوسائل المالية المادية والبشرية لخدمتها وبالأخص استرجاع العقول النابغة المتواجدة في المهجر.
- العمل على تجنب الآثار السلبية المتعددة الجوانب للنمو السكاني من خلال الإستثمار في رأس المال البشري استثمارا بإخلاص حتى يكون ذا مصداقية عالية، وتعزيز وفرة متطلبات السكان ذات البعد الاجتماعي كتوفير السكن والمرافق العامة والإعانات ومناصب الشغل، والاستعداد لأعداد السكان المتزايدة يوما بعد يوم وتجنيد كافة الامكانيات المادية والمالية والبشرية.
- هيكله الانفاق العام لصالح النفقات ذات الطابع الاجتماعي بما يساهم في رفع مستوى معيشة سكان الجزائر والتقليل من التفاوت في المداخل، من خلال نموها بمعدل يتماشى أو يفوق معدل النمو السكاني، مع أخذ عجز الميزانية بعين الاعتبار ومحاولة وضع مجال له كي لا يتعداه، ليس من خلال ضغط النفقات العامة بل بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة يراعي فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الإنفاق العام.
- التقليل الضروري والسريع للاعتماد على تمويل نفقات الدولة من الجباية البترولية، حيث تعتمد الجزائر على مداخلها من المحروقات بنسبة تقدر بـ 98% من مجموع مداخلها الكلية، لكون استمرار التبعية وبقوة لأسعار المحروقات المتذبذبة دليل على هشاشة التمويلات العمومية في مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة التي لن تكون الجزائر بمنأى عنها. وفي هذا الصدد نذكر وننبه على ضرورة العمل بالقاعدة الذهبية التي تؤكد على تمويل النفقات العادية (التسيير) من إيرادات عادية (سيادية).

## خامسا- آفاق البحث:

كانت وجهتنا واضحة في تناولنا لهذه الدراسة حيث انصب اهتمامنا على دراسة أثر تزايد عدد السكان على النفقات العامة في الجزائر، ولقد توصلنا من خلال ذلك الى تزايد النفقات العامة هي الاخرى وفق قانون درسه وبيّن معلمه الاقتصادي فاجنر، وانطلاقا من هذه الدراسة نرى أنه يمكن تشجيع أبحاث ودراسات في هذا المجال لعل أهمها:

- دراسة قياسية للنمو السكاني في الجزائر وتأثيره على القطاعات منفردة (الصحة، التعليم، السكن، الشغل، الشبكة الاجتماعية... الخ).
- دراسة تحليلية لفئات السكان في الجزائر واستقراء متطلباتهم لادراج نتائج ذلك في برامج وخطط الحكومة.
- تطور نصيب الفرد الجزائري من النفقات العامة من حيث نفقات التسيير والتجهيز بإدراج مختلف القطاعات الواردة في الميزانية العامة.

## خاتمة الدراسة

- تأثير الوضع الاقتصادي على التحويلات الاجتماعية للفئات المحدودة الدخل في الجزائر.
  - دراسة قياسية لأسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر باستعمال الإنحدار المتعدد.
- كما يمكن دراسة نفس المواضيع المقترحة على دول شمال إفريقيا أو على بلدان الوطن العربي ،  
باستعمال السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية *Panel*.

هذا عملنا ولا ندعي فيه الكمال ولكن عذرنا أننا بذلنا فيه قصارى جهدنا... فإن أصبنا  
فمن الله وهذا مرادنا... وإن أخطئنا فمن أنفسنا ولنا شرف المحاولة والتعلم.  
وفي الأخير بعد أن تقدمنا بهذه الدراسة اليسيرة في هذا المجال الواسع،  
نأمل أن ينال القبول ويلقى الاستحسان.

---

الملحق

الملحق

الملحق

الملحق

الملحق 1: تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1845-1961) الوحدة: مليون نسمة

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2.02	1891	3.57	1948	7.46
1851	2.32	1896	3.78	1954	8.75
1856	2.31	1901	4.02	1955	8.561
1861	2.73	1906	4.49	1956	8.740
1866	2.65	1911	4.74	1957	9.154
1872	2.13	1921	4.92	1958	9.408
1876	2.17	1926	5.15	1959	9.698
1881	2.84	1931	5.59	1960	9.959
1886	3.28	1936	6.20	1961	10.189

المصدر: فطيمة دريد: النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع الديموغرافي، قسنطينة \_ الجزائر، سنة 2006-2007، ص 307.

الملحق 2 : تطور عدد السكان الجزائريين للفترة (1963-1990) الوحدة: مليون نسمة

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1963	10.674	1970	13.309	1977	17.058	1984	21.185
1964	11.130	1971	13.739	1978	17.600	1985	21.863
1965	11.467	1972	14.171	1979	18.120	1986	22.512
1966	11.814	1973	14.649	1980	18.666	1987	23.139
1967	12.178	1974	15.164	1981	19.262	1988	23.783
1968	12.539	1975	15.768	1982	19.883	1989	24.409
1969	12.912	1976	16.450	1983	20.522	1990	25.022

Source: *Rétrospective des comptes économique (1963-2010), Collection statistique N° 166, Edition Novembre 2011, ONS Algerie, P 165.*

## الملحق 3: ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2011 من خلال قانون المالية لسنة 2010.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80		26
24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م		
الجدول ( ب )		
توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
8.329.601.000	رئاسة الجمهورية.....	
1.774.314.000	مصالح الوزير الأول.....	
516.638.000.000	الدفاع الوطني.....	
419.486.622.000	الداخلية والجماعات المحلية.....	
28.363.652.000	الشؤون الخارجية.....	
49.815.764.000	العدل.....	
58.371.770.000	المالية.....	
30.416.135.000	الطاقة والمناجم.....	
11.111.443.000	الموارد المائية.....	
939.109.000	الاستشراق والإحصائيات.....	
4.135.439.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....	
12.361.594.000	التجارة.....	
16.096.937.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....	
169.614.694.000	المجاهدين.....	
3.266.759.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....	
28.874.103.000	النقل.....	
569.317.554.000	التربية الوطنية.....	
115.907.074.000	الفلاحة و التنمية الريفية.....	
6.912.595.000	الأشغال العمومية.....	
227.859.541.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
22.913.218.000	الثقافة.....	
7.120.012.000	الاتصال.....	
3.992.419.000	السياحة والصناعة التقليدية.....	
212.830.565.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....	
2.899.636.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....	
241.660.000	العلاقات مع البرلمان.....	
38.328.953.000	التكوين والتعليم المهنيين.....	
13.181.921.000	السكن والعمران.....	
76.058.041.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	
109.466.698.000	التضامن الوطني والأسرة.....	
1.811.565.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
28.280.209.000	الشباب والرياضة.....	
2.796.717.597.000	<b>المجموع الفرعي</b>	
637.589.037.000	<b>التكاليف المشتركة</b>	
3.434.306.634.000	<b>المجموع العام</b>	

الملحق 4: ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2011 من خلال قانون المالية لسنة 2010.

الجريدة الرّسّميّة للجمهورية الجزائرية / العدد 80		24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م
27		
الجدول ( ج )		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي		
لسنة 2011 حسب القطاعات		
(بآلاف دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
772.000	116.000	الصناعة.....
392.442.000	291.052.000	الفلاحة والري.....
39.445.500	18.169.500	دعم الخدمات المنتجة.....
941.890.500	743.382.000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
540.754.000	428.486.000	التربية والتكوين.....
363.062.000	177.816.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
240.560.000	396.466.000	دعم الحصول على سكن.....
200.000.000	300.000.000	مواضيع مختلفة.....
60.000.000	60.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
<b>2.778.926.000</b>	<b>2.415.487.500</b>	<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>
375.194.000	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
—	—	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
30.000.000	60.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
<b>405.194.000</b>	<b>60.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي للعمليات برأس المال</b>
<b>3.184.120.000</b>	<b>2.475.487.500</b>	<b>مجموع ميزانية التجهيز</b>

الملحق 5 : التغطية الصحية للسكان في الجزائر (1990-2010).

عدد السكان بالنسبة لكل	طبيب واحد	جراح أسنان واحد	صيدلي واحد
1990	1.063	3.476	11.725
1992	1.038	3.354	8.804
1994	1.066	3.542	8.028
1996	1.033	3.645	7.389
1998	985	3.710	6.864
2000	941	3.711	6.318
2002	887	3.639	6.033
2004	858	3.660	5.321
2006	849	3.457	4.607
2008	721	3.248	4.314
2010	640	3.093	3.962

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- 1990-2002: *Rétrospective (1970-2002) ONS.*
- (2004-2006): *Algérie en Quelques chiffres N°40, Edition 2010, P16.*
- (2008-2010): *Algérie en Quelques chiffres N°41, Edition 2011, P21.*



الوحدة: مليار دج.

الملاحق 6 : تطور نفقات التسيير للقطاعات العمالية في الجزائر للفترة (1990-2008)

المجموع	نفقات التعليم العالي بالقيم الحقيقية	نسبته من الاتفاق السنوي ب %	نفقات التعليم العالي بالقيم الاسمية	نفقات الحكوين المهني بالقيم الحقيقية	نسبته من الاتفاق السنوي ب %	نفقات الحكوين المهني بالقيم الاسمية	نسبته من الاتفاق السنوي ب %	نفقات التربية الوطنية بالقيم الحقيقية	نفقات التربية الوطنية بالقيم الاسمية	السنوات
32,53	0,26654	/	5,64	0,09168	/	1,94	76,70	1,17911	24,95	1990
39,56	0,26464	25,00	7,05	0,07508	3,09	2,00	77,10	1,14489	30,50	1991
57,81	0,30445	51,49	10,68	0,08922	56,50	3,13	76,11	1,25428	44,00	1992
74,42	0,30842	22,10	13,04	0,08254	11,50	3,49	77,77	1,36897	57,88	1993
89,24	0,28108	17,56	15,33	0,07756	21,20	4,23	78,09	1,27778	69,69	1994
109,36	0,25343	17,03	17,94	0,06427	7,57	4,55	79,44	1,22729	86,88	1995
131,88	0,23325	9,25	19,60	0,06807	25,71	5,72	80,80	1,26812	106,56	1996
139,19	0,25287	14,59	22,46	0,06001	6,82-	5,33	80,03	1,25411	111,39	1997
157,12	0,27632	14,74	25,77	0,07163	25,33	6,68	79,35	1,33680	124,67	1998
170,55	0,36653	36,09	35,07	0,07776	11,38	7,44	75,08	1,33832	128,05	1999
178,50	0,39294	7,53	37,71	0,08378	8,06	8,04	74,37	1,38324	132,75	2000
192,59	0,47100	24,90	47,10	0,08070	0,37	8,07	71,35	1,37410	137,41	2001
229,32	0,57892	24,67	58,72	0,12324	54,89	12,5	68,95	1,55881	158,11	2002
249,66	0,60879	9,64	64,38	0,13409	13,44	14,18	68,54	1,61806	171,11	2003
270,33	0,62674	7,04	68,91	0,13461	4,37	14,8	69,03	1,69732	186,62	2004
312,07	0,70656	14,29	78,76	0,14712	10,81	16,4	69,51	1,94590	216,91	2005
329,36	0,78843	14,17	89,92	0,14897	3,60	16,99	67,54	1,95055	222,46	2006
391,37	0,89090	17,15	105,34	0,14420	0,35	17,05	68,73	2,27478	268,97	2007
465,47	0,95427	12,31	118,31	0,16027	16,54	19,87	70,31	2,63986	327,29	2008
199,32	/	%18,86	46,45	/	%14,88	9,47	%74,01	/	143,40	النسب

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- Direction Générale du Budget, Direction du Budget fonctionnement et équipement.
- Les proportions des dépenses de fonctionnement et d'équipement ont été calculées par le chercheur, avec le traitement sous EXCEL.

الوحدة: مليار دج.

الملاحق 7: تطور نفقات التجهيز للقطاعات التعليمية في الجزائر للفترة (1990-2008)

المجموع	نفقات التعليم المالي بالقيم الحقيقية	نسبته من الاتفاق السنوي بـ %	نفقات التعليم المالي اسمية	نفقات التكوين المهني بالقيم الحقيقية	نسبته من الاتفاق السنوي بـ %	نفقات التكوين المهني اسمية	نسبته من الاتفاق السنوي بـ %	نفقات التربية الوطنية بالقيم الحقيقية	نفقات التربية الوطنية اسمية	السنوات
7,35	0,08223	23,67	1,74	0,06285	18,10	1,33	58,37	0,20274	4,29	1990
9,20	0,08108	23,48	2,16	0,07207	20,87	1,92	55,76	0,19257	5,13	1991
11,21	0,07070	22,12	2,48	0,06043	18,91	2,12	58,88	0,18814	6,60	1992
16,26	0,07403	19,25	3,13	0,06741	17,53	2,85	63,28	0,24338	10,29	1993
16,71	0,04547	14,84	2,48	0,05427	17,71	2,96	67,44	0,20664	11,27	1994
19,93	0,03503	12,44	2,48	0,04196	14,90	2,97	72,65	0,20455	14,48	1995
24,20	0,04915	17,07	4,13	0,03963	13,76	3,33	69,17	0,19921	16,74	1996
28,70	0,05382	16,66	4,78	0,04413	13,66	3,92	69,69	0,22517	20,00	1997
36,60	0,11763	29,97	10,97	0,04053	10,33	3,78	59,70	0,23429	21,85	1998
37,20	0,11789	30,32	11,28	0,04944	12,72	4,73	56,94	0,22136	21,18	1999
42,92	0,11316	25,30	10,86	0,06919	15,47	6,64	59,23	0,26487	25,42	2000
62,99	0,18530	29,42	18,53	0,09610	15,26	9,61	55,33	0,34850	34,85	2001
68,83	0,20674	30,47	20,97	0,10096	14,88	10,24	54,66	0,37090	37,62	2002
69,13	0,22430	34,31	23,72	0,10402	15,91	11,00	49,78	0,32539	34,41	2003
85,54	0,27567	35,43	30,31	0,11924	15,33	13,11	49,24	0,38308	42,12	2004
91,39	0,28492	34,75	31,76	0,13080	15,95	14,58	49,29	0,40414	45,05	2005
225,54	0,54415	27,52	62,06	0,13827	6,99	15,77	65,49	1,29505	147,7	2006
159,07	0,38997	28,99	46,11	0,21465	15,96	25,38	55,06	0,74070	87,58	2007
162,17	0,60365	46,15	74,84	0,20866	15,95	25,87	37,90	0,49573	61,46	2008
61,45	/	%26,58	19,11	/	%15,12	8,46	%55,24	/	33,88	النسب

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- Direction Générale du Budget, Direction du Budget fonctionnement et équipement.
- Les proportions des dépenses de fonctionnement et d'équipement ont été calculées par le chercheur, avec le traitement sous EXCEL.

الملحق 8: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر للفترة (1990-2010). الوحدة: دج

التاريخ	د.و.أ.م الإسمي	د.و.أ.م الحقيقي
01 جانفي 1990	1.000	47,26
01 جانفي 1991	1.800	67,57
01 جويلية 1991	2.000	57,01
01 أفريل 1992	2.500	59,13
01 جانفي 1994	4.000	73,34
01 ماي 1997	4.800	67,81
01 جانفي 1998	5.400	64,26
01 سبتمبر 1998	6.000	67,55
01 جانفي 2001	8.000	85,78
01 جانفي 2004	10.000	104,52
01 جانفي 2007	12.000	125,04
01 جانفي 2010	15.000	150,00
01 جانفي 2012	18.000	177,46

Source: Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- (1990-1998): Annuaire Statistique de l'Algerie N°19, ONS, 2000, p327.
- (2001-2010): Annuaire Statistique de l'Algerie N°28, ONS, 2007, p456.
- 2012: <http://unpef.ibda3.org/t4955-topic> , Vu le: 14/05/2013.

الملحق 9: تطور مجموع السكنات الموزعة في الجزائر للفترة (1990-2012).

السنة	السكنات الحضرية (الاجتماعي، التساهمي، الترقوي)	السكنات الريفية	المجموع	نسبة الزيادة %
1990	27.005	12.230	39.235	/
1991	19.267	5.530	24.797	-58,22
1992	36.171	13.738	49.909	50,32
1993	34.058	8.516	42.574	-17,23
1994	37.585	43.999	81.584	47,82
1995	83.435	48.087	131.522	37,97
1996	79.762	32.523	112.285	-17,13
1997	84.846	26.751	111.597	-0,62
1998	87.429	33.946	121.375	8,06
1999	84.999	39.209	124.208	2,28
2000	95.579	34.493	130.072	4,51
2004	92.423	24.045	116.468	-11,68
2005	89.572	42.907	132.479	12,09
2006	101.489	76.287	177.776	25,48
2007	91.594	88.336	179.930	1,20
2008	115.853	104.968	220.821	18,52
2009	126.303	91.492	217.795	-1,39
2010	114.634	76.239	190.873	-14,10
2011	146.144	66.521	212.665	10,25
2012	113.617	85.562	199.179	-6,77

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- (2012-1990): موقع وزارة السكن والعمارة: <http://www.mhu.gov.dz> يوم

2013/03/28.

- نسبة الزيادة: محسوبة من طرف الطالب.

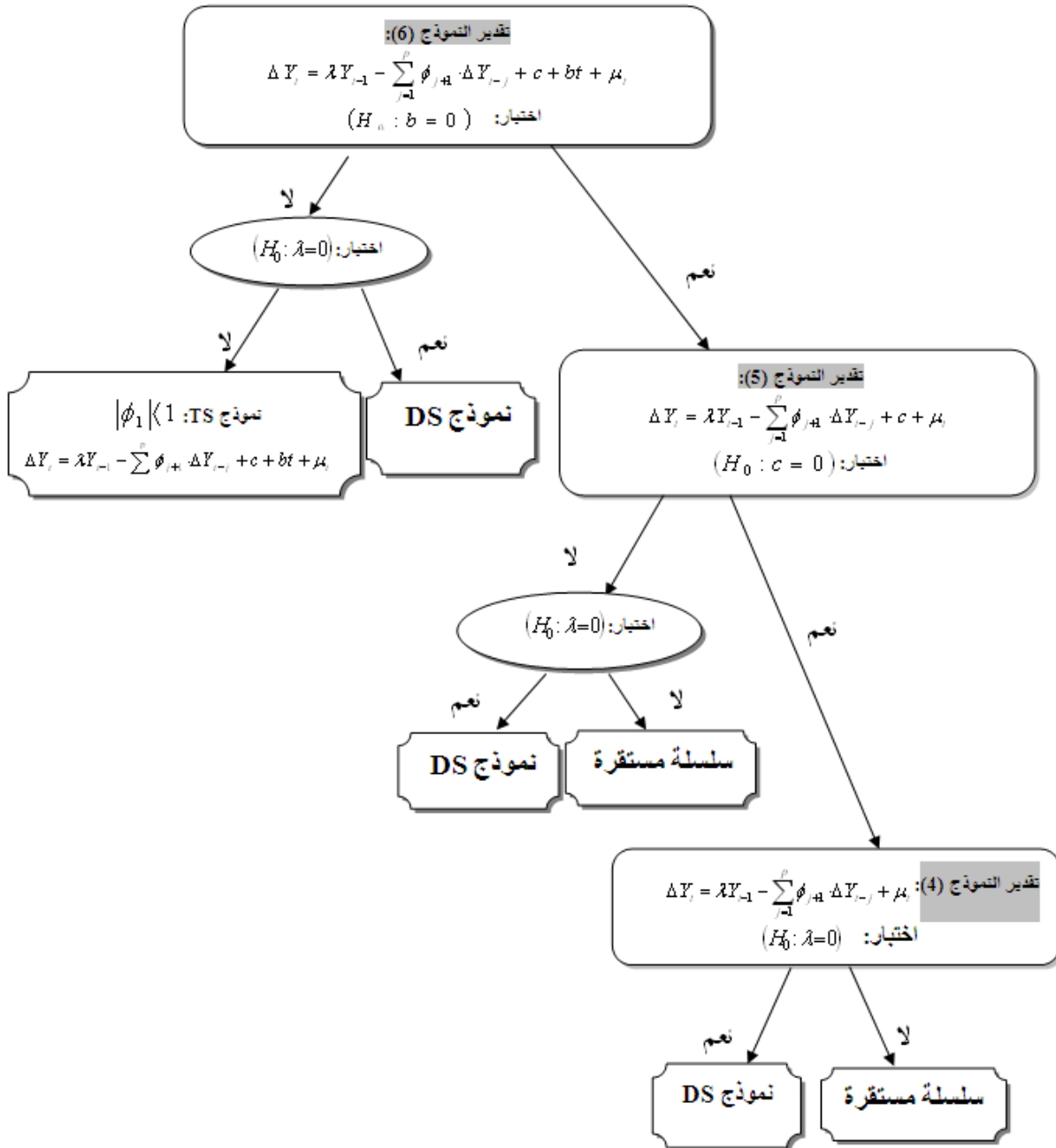
**الملحق 10:** تطور عدد المتقاعدين والمنخرطين النشطين في الضمان الاجتماعي *CNAC* و *CNR* للفترة (2010-2001).

السنة	عدد المؤمنين	عدد المقاعدين
<b>2001</b>	4.890.166	1.476.069
<b>2002</b>	4.396.483	1.568.113
<b>2003</b>	5.527.955	1.668.751
<b>2004</b>	5.790.616	1.774.811
<b>2005</b>	6.665.173	1.865.946
<b>2006</b>	7.123.950	1.957.387
<b>2007</b>	7.678.950	2.053.632
<b>2008</b>	8.155.564	2.147.130
<b>2009</b>	8.678.251	2.285.240
<b>2010</b>	8.869.358	2.381.252

*Source:* Tableau réalisé par nos soins à partir de:

- *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2010, Edition 2011, N°41, ONS, Algerie, PP:18-19.*

الملحق 11: منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الأحادي حسب *Dickey-Fuller Augmenté*



المصدر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 211.

*Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation (IPC)  
de la ville d'Alger de 1989 à 2013*

Année	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Indice Général	17,95	21,16	26,64	35,08	42,28	54,54	70,79	84,03	88,82	93,26
Variation(%)	9,30	17,90	25,90	31,70	20,50	29,00	29,80	18,70	5,70	5,00

2001=100

Année	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Indice Général	095,68	095,97	100,00	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98
Variation(%)	2,60	0,30	04,20	1,40	4,30	4,00	1,40	2,30	3,70	4,90

2001=100

2001=100

Année	2009	2010	2011	2012	2013
Indice Général	131,10	136,23	142,39	155,10	160,11
Variation(%)	5,70	3,90	4,50	8,90	3,30

Source: Office national des statistiques, <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>. le 09/07/2014.

الملحق 13: نتائج اختبار ديكي فولر المطور *ADF* للسلسلة *Pop* اعتمادا على *Eviews 7.2*  
النموذج السادس:

Null Hypothesis: POP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.732285	0.9548
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:47  
Sample (adjusted): 1993 2011  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	-0.074293	0.101454	-0.732285	0.4761
D(POP(-1))	0.470147	0.229908	2.044935	0.0601
D(POP(-2))	0.601774	0.255398	2.356223	0.0336
C	1.729285	2.458171	0.703484	0.4933
@TREND(1990)	0.045323	0.052286	0.866836	0.4006

النموذج الخامس:

Null Hypothesis: POP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.199452	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:50  
Sample (adjusted): 1993 2011  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	0.013573	0.004242	3.199452	0.0060
D(POP(-1))	0.445620	0.226262	1.969489	0.0677
D(POP(-2))	0.527410	0.238557	2.210835	0.0430
C	-0.397083	0.157714	-2.517731	0.0237



النموذج الرابع:

Null Hypothesis: POP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.783947	0.9778
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

الملحق 14: نتائج اختبار ديكي فولر المطور *ADF* للسلسلة  $d(pop)$  اعتمادا على *Eviews 7.2*

النموذج السادس:

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.069992	0.9912
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:51  
Sample (adjusted): 1993 2011  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	-0.011721	0.167461	-0.069992	0.9451
D(POP(-1),2)	-0.541338	0.237930	-2.275201	0.0380
C	-0.069418	0.094640	-0.733496	0.4746
@TREND(1990)	0.007069	0.002170	3.257306	0.0053

النموذج الخامس:

## الملحق

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.571400	0.8564
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:52  
Sample (adjusted): 1992 2011  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	-0.101876	0.178291	-0.571400	0.5748
C	0.062965	0.098319	0.640412	0.5300

النموذج الرابع:

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.474905	0.8084
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

الملحق 15: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $d(pop,2)$  اعتمادا على  $Eviews 7.2$

النموذج السادس:

Null Hypothesis: D(POP,2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.450838	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP,3)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:54  
Sample (adjusted): 1993 2011  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1),2)	-1.548527	0.207833	-7.450838	0.0000
C	-0.075744	0.027186	-2.786103	0.0132
@TREND(1990)	0.007068	0.002102	3.363258	0.0040

النموذج الخامس:

Null Hypothesis: D(POP,2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.273906	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(POP,3)  
Method: Least Squares  
Date: 08/15/13 Time: 10:54  
Sample (adjusted): 1993 2011  
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1),2)	-1.293620	0.245287	-5.273906	0.0001
C	0.008258	0.013609	0.606858	0.5520

النموذج الرابع:

Null Hypothesis: D(POP,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.342163	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

الملحق 16: نتائج اختبار ديكي فولر المطور *ADF* للسلسلة *PexR* اعتمادا على *Eviews 7.2*

النموذج السادس:

## الملحق

Null Hypothesis: PEXR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.261101	0.9862
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PEXR)  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/14 Time: 17:55  
Sample (adjusted): 1991 2011  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEXR(-1)	-0.035243	0.134980	-0.261101	0.7970
C	-277.2487	1157.770	-0.239468	0.8134
@TREND(1990)	222.6383	186.0253	1.196817	0.2469

النموذج الخامس:

Null Hypothesis: PEXR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.661028	0.9991
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PEXR)  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/14 Time: 17:56  
Sample (adjusted): 1991 2011  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEXR(-1)	0.107133	0.064498	1.661028	0.1131
C	-99.50042	1161.195	-0.085688	0.9326

النموذج الرابع:

Null Hypothesis: PEXR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.661028	0.9991
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

الملحق 17: نتائج اختبار ديكي فولر المطور  $ADF$  للسلسلة  $d(pexR)$  اعتمادا على *Eviews 7.2*

النموذج السادس:

Null Hypothesis: D(PEXR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.245668	0.1071
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PEXR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/14 Time: 17:58  
Sample (adjusted): 1994 2011  
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEXR(-1))	-1.724562	0.531343	-3.245668	0.0064
D(PEXR(-1),2)	0.525615	0.391868	1.341307	0.2028
D(PEXR(-2),2)	0.061415	0.290399	0.211484	0.8358
C	-2829.193	1515.062	-1.867378	0.0846
@TREND(1990)	431.3952	150.9269	2.858307	0.0134

النموذج الخامس:

Null Hypothesis: D(PEXR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.155589	0.0384
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PEXR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/14 Time: 18:00  
Sample (adjusted): 1992 2011  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEXR(-1))	-0.865751	0.274355	-3.155589	0.0055
C	1437.689	702.4352	2.046722	0.0556

النموذج الرابع:

## الملحق

Null Hypothesis: D(PEXR) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.269034	0.0258
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

الملحق 18: اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

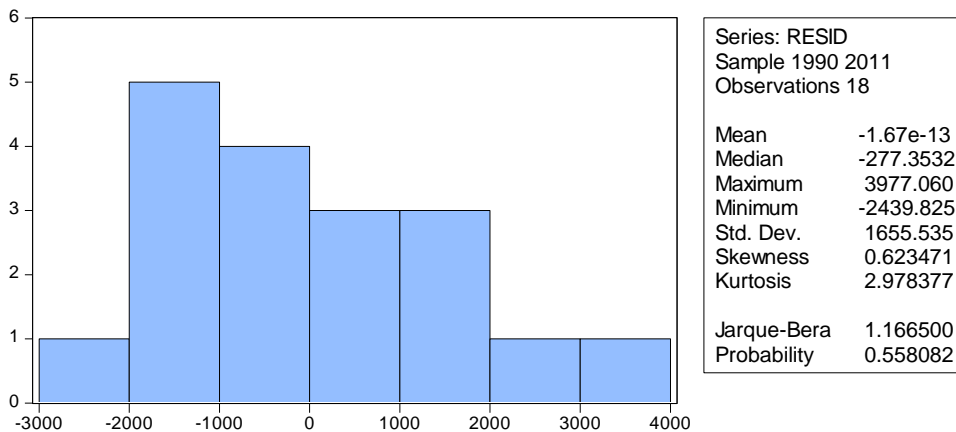
F-statistic	0.120347	Prob. F(2,13)	0.8876
Obs*R-squared	0.327211	Prob. Chi-Square(2)	0.8491

الملحق 19: اختبار تجانس التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.017970	Prob. F(1,15)	0.8951
Obs*R-squared	0.020342	Prob. Chi-Square(1)	0.8866

الملحق 20: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج *Eviews7.2*.

الملحق 21: تحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر

Date: 07/09/14 Time: 06:41  
Sample: 1994 2011  
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.116	0.116	0.2846	0.594
		2	-0.011	-0.024	0.2872	0.866
		3	-0.370	-0.371	3.5670	0.312
		4	-0.256	-0.203	5.2536	0.262
		5	-0.201	-0.200	6.3685	0.272
		6	-0.090	-0.267	6.6102	0.358
		7	0.111	-0.102	7.0104	0.428
		8	0.106	-0.168	7.4159	0.492
		9	0.215	-0.032	9.2712	0.413
		10	0.150	0.053	10.277	0.417
		11	0.124	0.120	11.066	0.438
		12	-0.282	-0.238	15.839	0.199

الملحق 22: إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث شكل الدالة لهذا النموذج  
:Ramsey (RESET)

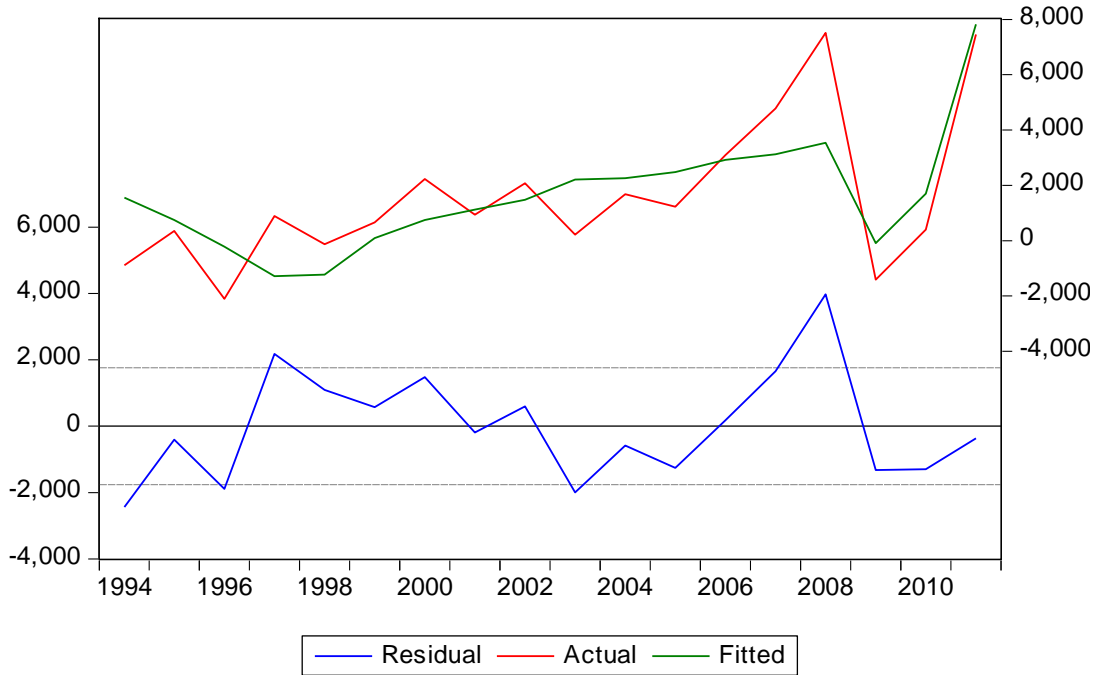
Ramsey RESET Test  
Equation: UNTITLED  
Specification: DPEXR C DDPOP(-1) DDPOP(-2)  
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.458557	14	0.6536
F-statistic	0.210275	(1, 14)	0.6536
Likelihood ratio	0.268343	1	0.6044

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	689461.6	1	689461.6
Restricted SSR	46593553	15	3106237.
Unrestricted SSR	45904092	14	3278864.
Unrestricted SSR	45904092	14	3278864.

الملحق 23 : إختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر من خلال القيم الفعلية (*Actual*) والمقدرة (*Fitted*) للنفقات العامة الحقيقية للجزائر (1990-2011).





---

**مراجع الدراسة**

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

• القرآن الكريم.

• **الكتاب:**

1. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، الجزء السابع، المجلد الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر، بيروت لبنان، 1975.
2. أبو يوسف: الخراج، من موقع المصطفى، من موقع : [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com) : يوم 2012/09/15.
3. إتحاد كتاب العرب، إلى اين يتجه عالم اليوم؟، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2004، دمشق.
4. أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية: المفهومات الاساسية- نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2002.
5. السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.
6. أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962.
7. أحمد على إسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
8. أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997.
9. أحمد علي إسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
10. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، اقتصاديات الإسكان، مطبعة الرسالة، الكويت، يوليو 1988.
11. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، الطبعة الاولى، المطبعة الكلية، سنة 1329 هـ.
12. تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2011.
13. جميل أحمد توفيق ، ادارة الاعمال، دار النهضة، بيروت، 1998.
14. جلاطو جيلالي، الاحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
15. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2004.
16. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدر الجامعية، بيروت، 1981.
17. حسين حسين شحاتة: حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، 1999.

18. حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
19. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الثانية، سنة 2005.
20. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
21. رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، الديمغرافيا الاحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993، ص 189.
22. سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، جامعة التكوين المتواصل، فرع: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الأولى، الإرسال الأول، مركز قسنطينة الجزائر، 2005-2006.
23. سوزي عدلي ناشد، الوجيز المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
24. سير روي كالن، ترجمة ليلي الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996.
25. شادي أنور كريم الشوكي، الرقابة على المال العام في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، 2012، الأردن.
26. شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
27. صحيح الإمام مسلم بشرح النووي، المجلد السادس، الجزء الثاني عشر، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت لبنان، 1972.
28. شينخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
29. طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2008.
30. عادل أحمد حشيش، رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
31. عاطف علي. الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ط 1 سنة 1989.
32. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق أحمد جاد، دار قصر البخاري للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
33. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001.

34. عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات الحديثة في تمويل السكن ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
35. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
36. عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى، 2003.
37. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.
38. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005/2004.
39. عبد الهادي الجوهري وأحمد رأفت عبد الجواد وعبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الاجتماعية - مدخل اسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 1999.
40. عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس ومبادئ عامة، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، 2004.
41. عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 1996.
42. علي عبد الرزاق حلي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.
43. علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
44. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996.
45. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
46. فاطمة السويسي، المالية العامة: موازنة-ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
47. فتحي محمد ابو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة.
48. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993.
49. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002.
50. فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية: بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.

51. فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.
52. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
53. لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2004.
54. محرزى محمد محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.
55. محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
56. محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الأردن، 1998.
57. محمد حلمي الطوابي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة 1، 2007.
58. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.
59. محمد رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1948.
60. محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008.
61. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة الاولى، عمان ، 2007.
62. محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
63. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
64. محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة : دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الإعتماد والبنود، الأداء، التخطيط، والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
65. مربي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر (1936-1966)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
66. مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، 2009.

## مراجع الدراسة

67. مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى 2011.
68. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الطبعة الانجليزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
69. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
70. وليد خالد الشايحي، المدخل إلى المالية العامة الاسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
71. وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.
72. يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2010.

### • القواميس والمهاجر:

73. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية \_انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة\_ بيروت، 2003.
74. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.
75. احمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.

### • الأطروحات والمذكرات:

76. أحمد نعي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963-2007)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر - كلية علوم الاقتصاد والتسيير، (2007-2008).
77. بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
78. جمال حريري، قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012.

79. حفيظي ليليا، المدن الجديدة واشكالية الاسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري- قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008-2009.
80. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
81. رائد محمد صالح يوسف، المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض، أطروحة من متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين 2002.
82. هشام سالم كشكول الربيعي، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الإسكوا، رسالة من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004.
83. شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، بحث من جامعة أم القرى.
- **الملتقيات (بحوث) والمجلات (مقالات):**
84. أحمد قطيطات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإحصائي العربي الاول، بعمان الاردن، يومي 12-13 نوفمبر 2007.
85. بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقير على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، مقر الإسكوا في بيروت، 19 إلى 21 نوفمبر 2004.
86. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جانفي 2013.
87. حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، سنة 2002.
88. خالد المهائبي، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام \_التخصيص والاستخدام\_، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010.
89. خالد زهدي خواجه، إحصاءات ومقاييس الوفيات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بدون سنة، الاردن، عمان .

90. رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، 2011، جامعة الشلف، الجزائر.
91. سعيد بن صالح الرويع، قياس الاداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، العدد 2، الرياض، 2002.
92. شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد، الاثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، دراسة منشورة في موقع منتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، على الموقع: <http://www.erf.org.eg>
93. عبد العالي حبيب حسين، تحليل جغرافي لخصائص التركيب السكاني في مدينة الشطرة، مجلة آداب ذي قار، العدد 5، المجلد 2، العراق، شباط/2012.
94. عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد 391، الكويت، أغسطس 2010.
95. عطا الله وارد خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دمشق، 2005.
96. عطاري ابراهيم ، الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الاسرة في الجزائر، مجلة دراسات اجتماعية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 07، الجزائر، جانفي 2011.
97. علي بن نايف الشحود، موسوعة البحوث والمقالات العلمية: حوالي خمسة آلاف وتسعمائة مقال وبحث، منشورة في موقع: [www.islamport.com](http://www.islamport.com) ، تاريخ الاطلاع: 2013/02/01.
98. كريم النشاشيبي، باتريسيا ألونزو-جامو، ستيفانيا بازوني، آلان فيلر ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
99. كويشيرو ماتسورا، مقال بعنوان: هل ما زلنا قادرين على إنقاذ البشرية؟، نشر في موقع نضوب: [www.nodhoob.com/index.php/food/343-5](http://www.nodhoob.com/index.php/food/343-5)، شوهده يوم: 2013/02/01.



100. محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي، من موقع المعهد العربي للتخطيط: [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) يوم: 2013/01/01.
101. محمد عمر الحاجي، عجز الموازنة والحلول الإسلامية المخاطر والضوابط الشرعية، من مقالة منشورة في موقع: <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php> ، يوم 2013/03/16.
102. محمود سمير مصطفى، حدود النمو وخرافة الندرة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 40، خريف 2007.
103. معتر نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1999.
104. نبيلة حمزة، نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية نموذجا، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2003.
105. نظام عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها، اللجنة الدائمة للسكان، مجلة سلسلة دراسات سكانية، الطبعة الاولى، قطر الدوحة، سبتمبر 2008.
- **التقارير والنشرات:**
106. دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة: الاسباب، الآثار الحلول، من (1993-2005)، وزارة المالية، مكتب قطاع الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، القاهرة- مصر.
107. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، جويلية 2012.
108. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، العدد 31، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة.

109. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية العدد الثاني، الامم المتحدة نيويورك 2005.

• **القوانين:**

110. الدستور الجزائري، الفصل الرابع الحقوق والواجبات، المادة 53.
111. المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في: 1984/07/010 الموافق ل 11 شوال 1404 هـ، والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية.
112. المادة (35) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/10 الموافق ل 11 شوال 1404 هـ والمتعلق بقوانين المالية.
113. المرسوم التنفيذي رقم 94-218 المؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق ل 23 يوليو سنة 1994 الذي يحدد كفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 "الصندوق الوطني للسكن".
114. المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15، الموافق ل 24 محرم 1411 هـ، والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

• **الجرائد:**

115. جريدة الجزائر تايمز: مقال بعنوان: "سلال: أزمة السكن خطر استراتيجي على استقرار الجزائر"، <http://algeriatimes.net/algerianews22775.html> يوم: 2013/03/30.
116. جريدة الخبر، زبير فاضل: مقال بعنوان "نور الدين موسى يعيد لتبون "قنبلة" أزمة السكن"، <http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/302098.html> يوم: 2013/03/30.
117. جريدة الخبر، مقال من إعداد حفيظ صوالي، بعنوان: "الجزائر تنام على بحر من المياه"، نشر وشاهد يوم: 2013/03/14.
118. جريدة المساء، زولا سومر، "تشمل البيوت القصدية والسكنات الهشة بالعاصمة: ترحيل 3245 عائلة هذا الأسبوع"، مقال نشر بتاريخ، 02 سبتمبر 2011، على موقعها في النت: <http://www.el-massa.com> يوم: 2013/04/12.
119. جريدة البلاد: الإنجازات الكبرى في قطاع الموارد المائية: الأرقام تتكلم، نشر بتاريخ: 2010/01/01. أو من النت على الرابط: <http://www.djazairess.com/elbilad/14298>

## مراجع الدراسة

120. سميرة بلعمري مقال نشر في جريدة الخبر، 317 مليار إضافي لتغطية الزيادات في الأجور، نشر يوم 2012/02/07، تاريخ الاطلاع: يوم 2013/05/18.

### • المواقع الإلكترونية:

121. الأمم المتحدة: الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من موقع: [www.un.org/ar](http://www.un.org/ar) يوم: 2012/12/12.

122. وزارة السكن والعمران: <http://www.mhu.gov.dz>، يوم 2013/03/28.

123. البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، معركة الماء... رهان لا تزال ترفعه الجزائر، على النت: <http://www.djazair50.dz>، إنجازات (1963-2012)، يوم: 2013/04/12.

124. البنك الدولي من الرابط الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.PUBL>

125. المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من موقع: <http://www.iners-ugta.org> يوم 2013/02/12.

126. الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، من الرابط: <http://unpef.ibda3.org/t4955-topic>، شوهد يوم 2013/05/14.

## المراجع الأجنبية:

### • LES OUVRAGES:

127. Ali KOUACHE, *ELEMENTS D'ANALYSE DEMOGRAPHIQUE*, OPU, Algerie, 1994.
128. Gervasio Semedo, Malik Bensafra et Laurent Gautier, *Economie des Finances Publiques*, Imp Ellipse, paris, 2010.
129. Helen Ginn Daugherty, Kenneth C. W. Kammeyer, *An Introduction to population*, Second Edition, The Guilford Press, New York, United States of America, 1995.
130. Jacob S.Siegel and David A.Swanson, *THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY*, Elsevier Academic Press, Londen, 2004.
131. Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki Isli, Nacer Eddin Hammoud: *Marché de travail et emploi en Algerie*, Bureau O.I.T, Alger, 2004.
132. Régis bourbonnais, *ECONOMETRIE*, Dunod, 5<sup>eme</sup> Edition, Paris 2004.
133. Stéphanie DAMAREY, *Finances publiques*, gualino éditeur, paris, 2006.

• **PUBLICATIONS ET RAPPORTS:**

134. Ministère de la prospective et des statistiques, *La protection sociale attentive aux enfants en algérie*, Mars 2012, Algérie.
135. Ministère des Finances. *la situation Economique et Financier à Fin 2002*.
136. Ministère des Finances. *la situation Economique et Financier à Fin 2003*.
137. *Rapport annuelle 2010, Evolution économique et monétaire en Algérie*, Edition juillet 2011.
138. *Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2011, CHAPITRE V : FINANCES PUBLIQUES*.
139. *Politique nationale de la population à l'horizon 2010*, Ministère de la santé algérienne, Alger, juillet 2001.

• **LES ARTICLES ET LES PERIODIQUES:**

140. Amos C Peters, *An application of wagner's 'law' of expanding state activity to totally diverse countries*, Eastern Caribbean Central Bank, no date, p: 3, from: <http://www.unc.edu> 02/02/2013.
141. Christian Richter & Paparas Dimitrios from University of East London: *The Validity of Wagner's Law in the United Kingdom for the Period 1850-2010*, working paper to the International Network for Economic Research, November 2012.
142. Kari Grenade and Allan Wright: *The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination*, November 2012. P5, a study published in: <http://www.cbvs.sr/> (Centrale Bank van Suriname), on 27/01/2013.
143. Lila ZIANI et Mohamed ACHOUCHE: *Analyse des dépenses de santé en Algérie*, Colloque International - Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société, organisé à Alger les 8-9/12/2012. Sur le site de *Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement*: [www.cread-dz.org](http://www.cread-dz.org). Le : 31/03/2013
144. Mayandy Kesavarajah, *Wagner's Law in Sri Lanka: An Econometric Analysis*, International Scholarly Research Network, Volume 2012, Article ID 573826, Sri Lanka
145. Necer Eddine Hammouda et Walid Merouchi, *Le système Algerien de protection sociale: entre bismarkien et beveridgien*. Colloque International - Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société,00/12/2012. P5. Sur le site de *Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement*: [www.cread-dz.org](http://www.cread-dz.org). Vu le : 17/05/2013.

146. *Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2001-2003), Edition 2005, N°21 (ONS).*
147. *Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2006-2008), Edition 2010, N°26. (ONS).*
148. *Annuaire Statistique de l'Algérie N°25, ONS, 2007, p399.*
149. *Annuaire Statistique de l'Algérie N°28, ONS, 2007, p455.*
150. *Annuaire Statistique de l'Algérie Résultat (2008-2010), Edition 2012, N°28. (ONS).*
151. *Algérie en Quelques chiffres N°39, ONS, Edition 2009.*
152. *Algérie en Quelques chiffres N°40, ONS, Edition 2010.*
153. *Algérie en Quelques chiffres N°41, ONS, Edition 2011.*
154. *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2004, Edition 2006, ONS, N°34, Algerie.*
155. *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2006, Edition 2008, ONS, N°37, Algerie.*
156. *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2009, Edition 2010, ONS, N°40, Algerie.*
157. *Algerie en Quelques Chiffres, Résultat 2010, Edition 2011, ONS, N°41, Algerie.*
158. *RETROSPECTIVE 1970-2002 de l'office Nationale des Statistiques (ONS), Algérie, Edition 2005.*
159. *Rétrospective des comptes économique (1963-2010), Collection statistique N° 166, Edition Novembre 2011, ONS Algerie.*

• **LES JOURNAUX:**

160. *APS (Algerie Presse Service), article Publié le: 17/04/2013, Vu le:26/04/2013.*
161. *Le journal EL-MOUDJAHED, Consommation d'eau potable par personne : Sellal annonce 185 litres/jour en 2025, article publier Le: 27-06-2011.*
162. *Journal LIBERTE, Les dispositifs ANSEJ, CNAC et ANGEM en plein boom: L'emploi des jeunes : combien ça coûte? , Par: Hassan HADDOUCHE. Mercredi, 14 Mars 2012. Vue, sur le site: <http://www.liberte-algerie.com>, le 11/04/2013.*